جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

مدى تلبية الحسابات الاقتصادية القومية لمتطلبات تخطيط الاستثمار في سورية

بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إشراف : د. رسلان خضور

إعداد الطالبة : عزّة زيزفون

دمشق ٢٠١٠

لجنة الحكم

الأستاذ الدكتور عبد الرحيم بوادقجي
أستاذ في كلية الاقتصاد، قسم اقتصاد **عضواً**

الأستاذ الدكتور بطرس ميالة
أستاذ في كلية الاقتصاد، قسم محاسبة **عضواً**

الأستاذ الدكتور رسلان خضور
أستاذ في كلية الاقتصاد، قسم اقتصاد **عضواً مشرفاً**

الفصل الأول

نظام الحسابات الاقتصادية القومية

المبحث الأول: مفهوم وماهية الحسابات القومية:

١,١. الإطار التاريخي لتطور المحاسبة القومية.

٢,١. تعريف المحاسبة القومية.

٣,١. أهمية الحسابات القومية.

٤,١. مضمون المحاسبة القومية وشموليتها.

٥,١. غايات وأهداف المحاسبة القومية.

تمهيد:

((نحن نعيش عصر المحاسبة القومية[1])).

بهذه العبارة استهل أحد الباحثين الاقتصاديين مقالاً له، مؤكداً على أهمية المحاسبة القومية في الاقتصاد المعاصر. إلا أنه وللوهلة الأولى يبدو أن هذه العبارة مبالغ بها، ولكن وبعد فهم آلية الحسابات القومية وأهدافها فإن جزءاً كبيراً من هذا التعجب سوف ينحسر.

لقد اشتدت الحاجة إلى استخدام الحسابات القومية باعتبارها تشكل إطاراً وصفياً عاماً للمؤشرات الاقتصادية الإجمالية ومكوناتها، ومن أجل وضع التوازن الاقتصادي. وكذلك الاعتماد عليها في إجراء التحليلات والدراسات الاقتصادية اللازمة لإيضاح التشابكات بين القطاعات الاقتصادية وطبيعة العلاقات القائمة بينها.

ولقد أصبح لا غنى للاقتصاديين والباحثين والمخططين عن اللجوء إلى هياكل الحسابات الاقتصادية ودراسة مكوناتها وعلاقتها سواء داخل القطاع الواحد أو على مستوى القطاعات المكونة للاقتصاد القومي، وبالتالي الاستفادة من الحسابات الاقتصادية القومية في إعداد الخطط اللازمة والكفيلة بمعالجة مختلف الظواهر والعمل على رفع التنمية في كاقة القطاعات.

وقد أصدرت الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية لعام ١٩٥٣ ونظام ١٩٦٨ وتعديلاته بعد أن أضافت عليه اتجاهات التحسين والتوسع التي تطلبتها عمليات التنمية المخططة. وإن المؤتمرات الدولية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، ساعدت على إدخال العديد من التحسينات في الحسابات الاقتصادية القومية على ضوء الممارسة العملية في تطبيق نظام الأمم المتحدة لعام ١٩٦٨ وتعديلاته، مما استوجب إدخال بعض التعديلات الضرورية والوصول إلى نظام ١٩٩٣، والذي يمثل تقدماً كبيراً في ميدان المحاسبة القومية حيث يحافظ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على جوانب القوة في النظام القديم ويلبي طلب اللجنة الإحصائية في تحديث النظام القديم ليتناسب مع الظروف الجديدة وتوضيحه وتبسيطه ومواءمته بصورة أكمل مع المعايير الإحصائية الدولية الأخرى.

---

[1] قنبرية، كمال، الحسابات القومية، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٧٦، ص: ٤٢.

١,١. الإطار التاريخي لتطور المحاسبة القومية:

كانت اهتمامات الباحثين الاقتصاديين خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين منصبة على دراسة الاقتصاد الجزئي تحت تأثير مفاهيم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، حيث اهتموا بدراسة اقتصاد المشروع وخيارات المستهلكين والمنتجين، وتكوّن الأسعار النسبية للسلع والخدمات وغيرها من المواضيع معتمدين على الأسعار النسبية، التوازن الجزئي، دراسات السوق وغيرها من أدوات التحليل.

ورغم أن كل من النظرية الفيزيوقراطية (١٧٥٨) وكارل ماركس(١٨٦٧) أسسا نظرياتهما على مفاهيم الاقتصاد الكلي كالفائض والإنتاج الاجتماعي والاستهلاك الكلي، إلا أن التحليل الاقتصادي الكلي غدا المجال الرئيسي والأساسي للبحث الاقتصادي اعتباراً من العقد الثالث من القرن العشرين، فمع ظهور النظرية العامة الكينزية (١٩٣٦) وتحت وطأة ضغط نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية بدأ التوجه نحو دراسة المقادير الاقتصادية الكلية التي تهم الوطن بأكمله كالإنتاج القومي والدخل القومي الادخار والاستثمار وغيرها معتمدين على أدوات التحليل الاقتصادي كالتدفقات الاقتصادية والمالية والتوازن العام[١].

صحيح أن النظرية الكينزية قد أعطت المحاسبة القومية مفاهيماً متعددة أكثر وضوحاً من المفاهيم الكلاسيكية وقابلة للقياس والتعبير الكمي كالادخار والاستهلاك. إلا أن المحاولات الأولى لتقدير الدخل القومي والثروة القومية كانت سابقة لظهور النظرية الكنزية.

حيث يعتبر الاقتصادي البريطاني وليم بيتي[٢] W. Petty المؤسس الرئيسي لمفهوم الدخل القومي، حيث عرفه بأنه ((القيمة السنوية للعمل والعائد السنوي لثروة الأمم)). وفي عام ١٦٩٦ تمكن الاقتصادي البريطاني جريجوري كنج G.King من القيام بأول محاولة لقياس الدخل القومي وذلك عن طريق قيامه بدراسة الاقتصاد الإنكليزي في صورة سلسلة من الحسابات تكون في مجموعها جدولاً محاسبياً قومياً.

---

[١] قنبرية، كمال، الحسابات القومية، مصدر سابق، ص: ١٣.
[٢] الأخرس، عبد المالك، الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨، ص: ٣٥-٣٧.

وقد قام كنج بتقدير المجاميع القومية كالدخل القومي، الانفاق القومي، الادخار القومي وتوزيع هذه المجاميع بين فئات المجتمع المختلفة عن طريق استخدام تعاريف محددة وواضحة لها.

وفي فرنسا قام الاقتصاديان الفرنسيان بوجلبرت وفوبان VoiBain- BoiGyuillebert وخلال نفس الفترة بعمل مماثل لما قام به بيتي وكنج في بريطانيا.

وفي القرن الثامن عشر قام الفيزيوقراطيون بتصوير تدفق الدخل القومي بين مختلف القطاعات وتوضيح حقيقة التشابك الاقتصادي بين الأنشطة المختلفة. وفي عام ١٧٥٨ قام الدكتور كيناي Quesnoy بإعداد الجدول الاقتصادي الذي شكل القاعدة الأساسية الأولى لنشوء المحاسبة القومية- حيث أنه يشكل الأساس لجدول المخرجات والمدخلات الذي وضعه فيما بعد فاسيلي ليونتيف والفريق العامل معه والذي ترتكز عليه الحسابات القومية والذي يتم فيه التمييز بين توليد الدخل وتوزيعه وبين الدورة النقدية والدورة السلعية[١].

وفي عام ١٧٩١ قام العالم الفرنسي لافوازيه Lavoisier بدراسة استهدفت تقدير الناتج الزراعي الفرنسي عن طريق إعداد سلسلة من الحسابات القومية من القطاع الزراعي وإمكانية إحلال الضرائب الإقليمية النسبية محل الضرائب القديمة.

وتشارك المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي ظهرت في القرن التاسع عشر المدرسة الفيزيوقراطية(الطبيعية) في فكرة أن العملية الاقتصادية في جوهرها هي عملية تداول لرأس المال حيث يقوم المنظم بدفع نفقات التشغيل اللازمة للعملية الإنتاجية ويحصل بالمقابل على إيراد أكبر من المصاريف المنفقة ويمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات الربح المحقق.

إلا أن المدرسة الكلاسيكية تختلف عن المدرسة الطبيعية في تحديد العناصر الداخلة في الناتج القومي وخاصة فيما يتعلق بالخدمات المنتجة وغير المنتجة.

ومع ازدياد التطور الاقتصادي في العالم وسع الاقتصاديون مفهوم الإنتاج وأصبح يتضمن الإنتاج الخدمي. حيث أن الفريد مارشال MARSHALL أكد على أن الناتج القومي يشمل كل

[١] الغزاوي، طارق، الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧١، ص: ٨٩-٩٠.

من المنتجات السلعية والخدمية التي تخلق المنفعة أو تزيدها. حيث أن كل ما ينتج خلال وحدة من الزمن سواء من منتجات سلعية أو خدمية مضيفة منفعة جديدة هي جانب من الدخل القومي.

أما كارل ماركس (١٨٦٧) فقد بنى نظريته على مفاهيم الاقتصاد الكلي كالفائض والإنتاج الاجتماعي والاستهلاك الكلي.. وقد عرف العمل المنتج بأنه العمل الذي ينتج رأسمال. أي هو العمل الذي يحقق فائض القيمة.

ومع بداية القرن العشرين ازداد اهتمام الدول بجمع الإحصاءات الاقتصادية وتبويبها كوسيلة لرسم السياسة الاقتصادية للدولة، وتحت ضغط نتائج الأزمة الاقتصادية (لعام ١٩٢٩ وما تبعها)والتي حلت بالنظام الرأسمالي، أصبح التحليل الاقتصادي على المستوى القومي يمثل المجال الرئيسي للدراسات والبحوث الاقتصادية، حيث بدأ الاهتمام بدراسة الإنتاج القومي، الدخل القومي، الاستثمار، الادخار..

وفي بداية العقد الثالث من القرن العشرين ظهرت النظرية العامة الكينزية عام ١٩٣٦ حول استخدام الفائدة والنقود وأصبحت المحاسبة القومية بشكل عام وحسابات الدخل القومي بشكل خاص تشكل أحد المواضيع الأساسية في علم الاقتصاد وإحدى الأدوات الرئيسية الهامة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ونموها.

وضمن هذا الإطار التاريخي لتطور المحاسبة القومية من خلال تطور الفكر والتحليل الاقتصادي،غدت المحاسبة القومية تشكل القاعدة الأساسية لرسم الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وقياسها وأصبحت محط اهتمام المنظمات الدولية (والدول المتقدمة) وبرزت محاولات عديدة لإيجاد صيغة موحدة لهذه الحسابات.

فقد كانت الدراسات التمهيدية والأنظمة الأولى للحسابات القومية[١] هي (نظام الأمم المتحدة ١٩٥٣)، نظام منظمة التنمية والتعاون الأوروبية(١٩٥٠)، النظام الفرنسي (١٩٥٤،١٩٥٩،١٩٦٢). وقد جرى تعديل هذه الأنظمة وتغير خطوطها الرئيسية وفق متطلبات التطبيق الفعلي .

[١] قنبرية، كمال، الحسابات القومية، مصدر سابق، ص: ٤.

وتوجد حالياً ثلاثة أنظمة رئيسية للمحاسبة القومية ولا تختلف عن بعضها إلا في كيفية تقدير الإنتاج القومي والثورة القومية وهذه الأنظمة هي[1]:

١- نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية وتعديلاته SNA:

A system of National Accounts

٢- نظام مجموعة السوق الأوروبية المشتركة ويسمى نظام الحسابات الاقتصادية المتكاملة (SEC):

System Europeen de comptes economique integres

٣- النظرية الماركسية للإنتاج والدخل وإعادة الإنتاج الموسع (MPS) (والتي لم تعد موجودة إلا نظرياً):

Material Production System

٢,١. تعريف المحاسبة القومية:

لا يوجد في الواقع تعريف موحد وشامل للمحاسبة القومية، حيث اختلفت التعاريف باختلاف المذاهب الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في العالم، فكل مدرسة اقتصادية تحاول إعطاء تعريف معين للمحاسبة يستمد مضمونه من المبادئ الفلسفية الاقتصادية التي تحاول بموجبها كل مدرسة تفسير الواقع الاقتصادي والعمليات الإنتاجية. وتوضح كافة التعاريف أن المحاسبة القومية تعبر بشكل رقمي عن العمليات الاقتصادية في بلد ما خلال فترة معينة[2] ، فنجد أن معظم التعاريف تتفق على المضمون التالي للمحاسبة القومية:

١- أنها تهتم بالاقتصاد الكلي وتعتمد بشكل بالكامل على الإحصاءات الاقتصادية.

٢- أنها تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية المنظمة.

٣- تتمثل الغاية الأساسية للمحاسبة القومية في بيان الواقع الاقتصادي والاجتماعي لدولة ما مع متغيراته، وذلك عن طريق إبراز التحليل الرقمي لمختلف الفعاليات والأنشطة الاقتصادية.

---

[1] قنبريه، كمال، الحسابات القومية ، مصدر سابق ، ص: ٤.

[2] قنبريه، كمال، الحسابات القومية ، مصدر سابق ، ص:١٥.

٤- إن المحاسبة القومية لا تعطي تفسيراً أوً سبباً مباشراً لتغيرات البنية الاقتصادية أو تحولاتها وإنما تعطي بشكل غير مباشر للمحلل الاقتصادي الأسباب الرئيسية لهذه التحولات والتغيرات.

ولابد من ذكر بعض التعاريف الخاصة بالمحاسبة القومية حيث أنه من الصعوبة بمكان حصر جميع التعاريف[١] .

فلقد عرف نظام الأمم المتحدة المحاسبة القومية على أنها : تعبير عن بنية نظام اقتصادي معين عبر الصفقات التي تتم فيه، بغية تمثيلها بشكل شبكة صفقات تسجل في حسابات متماسكة ومنتظمة.

وعرفها الاقتصادي مارشفسكي بأنها[٢] فرع من فروع العلوم الاقتصادية متخصص في الدراسة الكمية للشبكات الاقتصادية المتكاملة. ويجري تمثيل هذه الشبكات بواسطة الدورة الاقتصادية والتي تمثل التجسيد الرقمي للتدفقات الاقتصادية والمالية التي تربط القطاعات المؤسسية فيما بينها كتعبير عن عملياتها المتبادلة، أي الصفقات المتعددة بين المساهمين في الحياة الاقتصادية.

أما الاقتصادي الأميركي جان مارشال فقد عرفها بأنها[٣] مجموعة من الحسابات المترابطة مع بعضها والتي تعبر بشكل عددي عن التدفقات ذات الطبيعة الاقتصادية، والتدفقات النقدية، أو التدفقات القابلة لأن تأخذ تعبيراً نقدياً، والتي تربط بين مراكز اتخاذ القرارات في داخل مجتمع ما و تربط هذه المراكز مع العالم الخارجي.

وقد عرفت من قبل بعض الباحثين الاقتصاديين [٤] بأنها طريقة إحصائية تسعى لإعطاء الاقتصاد القومي عرضاً رقمياً كاملاً ولكن مبسطاً بحيث يمكن من التعرف على مظاهر الاقتصاد وإمكان الوصول إلى توقع تطويره في المستقبل.

وشرحها بعضهم بأنها[١]: الإطار الذي يوجد فيه ويظهر ضمنه المعلومات الإحصائية الاقتصادية على طريق القيد المزدوج المحاسبية بحيث نستطيع من خلالها تحليل الوضع الاقتصادي العام للاقتصاد القومي مما يساعد على التنبؤ بمستقبله والتخطيط العلمي لهذا المستقبل.

---

[١] النجار، أحمد منير، الحسابات الاقتصادية القومية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب، ١٩٨١، ص: ١٧.
[٢] قنبرية، كمال، الحسابات القومية ، مصدر سابق ،ص: ١٥
[٣] النجار، أحمد منير، الحسابات الاقتصادية القومية، مصدر سابق، ص: ١٧.
[٤] الأخرس، عبد الملك ، الحسابات القومية، مصدر سابق ، ص: ٣٩.

ومن خلال التعاريف السابقة للمحاسبة القومية نجد ما يلي:

١- أن المحاسبة القومية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية المنظمة وبالتالي هي عبارة عن أسلوب علمي مبني على الإحصاءات الاقتصادية مما جعل بعض الباحثين يعتبرونها فرعاً من فروع علم الإحصاء في حين أن البعض الآخر اعتبرها جزءاً من علم الاقتصاد.

ومما لا جدال فيه أنها مبنية على أسس من هذين العلمين وإن كانت أقرب إلى علم الاقتصاد منها إلى علم الإحصاء، فالاقتصاديون يرونها الوجه التطبيقي للنظرية الاقتصادية.

٢- إن المحاسبة القومية تظهر بشكل رقمي المتغيرات الأساسية لمختلف الفعاليات الاقتصادية لدولة ما، ولذا كان ضرورياً أن تصنف وتبوب بشكل تستطيع من خلاله تحليل المتغيرات الأساسية لمختلف أنشطة الدولة المختلفة من إنتاج واستهلاك واستثمار وكل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية وتوزع قيمتها.

٣- المحاسبة القومية هي أداة من أدوات التحليل والتنبؤ نظراً لأنها تظهر الواقع الاقتصادي لدولة ما خلال فترة أو فترات زمنية معينة.

٤- تعتمد على إظهار المتغيرات الاقتصادية لدولة ككل ضمن إطار علمي ومدروس، لذا فهي خاضعة للتطور بما يتناسب مع طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

١,٣. أهمية الحسابات القومية:

إن ظهور الحسابات القومية وتطورها ساعد على فهم العلاقات الاقتصادية السائدة في دولة معينة وتحليلها، خلال فترة زمنية معينة، وبأنها أصبحت تكوّن في الوقت الحاضر إحدى أهم الأدوات الرئيسية في رسم السياسات الاقتصادية للدولة من جهة والتنبؤ إلى حدّ ما في سير المتغيرات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد القومي، وعلى هذا الأساس فإن أهمية المحاسبة القومية هي[٢]:

١- أصبحت تشكل الأداة الرئيسية في التخطيط الشامل والجزئي، وفي رسم السياسات الاقتصادية للدولة ككل.

---

[١] منفيخي، محمد فريز، الحسابات القومية، الدار العلمية للنشر، دمشق، ١٩٩٤، ص: ٩.

[٢] www.mahfoum.com

٢- تساعد في معرفة تطور الفعاليات الاقتصادية، وتحليل الواقع الاقتصادي لدولة ما من خلال تتبع سير النمو في القطاعات الاقتصادية.

٣- إن الحسابات القومية وإن كانت تهتم بالعلاقات الاقتصادية ومتغيراتها على المستوى القومي إلا أنها تمثل أداة توضيحية أيضاً لعمل القطاع الخاص ومؤسساته بمختلف أشكالها.

٤- تعتبر الحسابات القومية أداة رئيسية لمقارنة النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية لدولة ما مع غيرها من الدول، سواء أكان بشكل عام أو على مستوى القطاع الاقتصادي الواحد.

٥- تشكل أداة هامة للرقابة على فاعلية الإحصاءات الاقتصادية وجدواها وطريقة عرضها وتلبيتها لمختلف أغراض التحليل الاقتصادي.

٦- تشكل القاعدة الأساسية للتصنيف والتعريف، فالانسجام الواجب توفره في المفاهيم الإحصائية والتعاريف المستعملة يقتضي بأن تكون هناك قدرة في النظام المحاسبي القومي على عرض القيم والمجاميع الاقتصادية، وعلى عرض مكوناتها بالدرجة نفسها من الوضوح والانسجام.

٤,١. مضمون المحاسبة القومية وشموليتها:

تسعى المحاسبة القومية لإظهار الفعاليات الاقتصادية المختلفة للدول ضمن فترة زمنية معينة وذلك من خلال القيام بعمليات جمع الإحصاءات الاقتصادية المختلفة وتسجيلها وتبويبها وتحليلها وفق أسلوب يعتمد على القواعد والأسس المحاسبية المنظمة.

وانطلاقاً من ذلك فإن المحاسبة القومية تسعى إلى توضيح الخطوط العريضة لواقع الدولة الاقتصادي وسياستها بشكل رقمي مما جعل الاقتصاديين يعملون على إيجاد أنظمة محاسبية يمكن من خلالها جمع بعض الأنشطة الاقتصادية حسب طبيعتها ونوعية فعاليتها.

وقد جرى التعارف على مجموعة من الحسابات التي نشأت في ظروف وفترات مختلفة، حيث أن بعض هذه الحسابات كان قديم المنشأ نسبياً بالمقارنة مع الحسابات الأخرى، إلا أن إعداد هذه الحسابات وأشكال تطبيقها بشكلها الحالي لم يتم إلا مع بداية القرن العشرين حيث بدأت تتطور أساليب الإعداد لهذه الحسابات وتلت ذلك محاولات عديدة لإظهار جميع هذه الحسابات ضمن

إطار واحد وشامل حيث يعتبر نظام الحسابات القومية المعدل والصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ أول خطوة ناجحة في سبيل توحيد الحسابات ضمن إطار موحد.

وقد تم الاعتماد على خمسة أنواع من الحسابات القومية الأساسية هي:

١. حسابات الإنتاج القومي والدخل القومي National income and product income:

حيث تهتم هذه الحسابات بإظهار الفعاليات الاقتصادية للدولة بمختلف أشكالها. وتسجل في هذه الحسابات الصفقات المتعلقة بالإنتاج، الدخل، الإنفاق والاستثمار. وهي من أهم الحسابات الاقتصادية القومية لأنها تظهر بالقيم الحالية مدى إنتاجية الاقتصاد الوطني للفترة المدروسة بشكل دقيق. فهي ملخص لحسابات الأرباح والخسائر لجميع المنتجين والمستهلكين والحكومة في البلد[١] ،وهي مصممة على أساس إظهار إنتاجية الدولة الحالية معبراً عنها بقيم مالية. فهي تظهر كيف ينمو الإنتاج في الاقتصاد وكيف يتناقص وكيف يتوزع الدخل على عوامل الإنتاج المختلفة وكيف يستعمل الدخل وكيف ينفق على أنواع السلع المختلفة[٢].

٢. جدول المدخلات والمخرجات (جدول المستخدم – المنتج) Input-ouput table:

يلخص هذا الجدول العلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلد والصناعات المتعددة للاقتصاد القومي. حيث يعطي هذا الجدول صورة ملخصة عن كيفية اعتماد كل قطاع على مختلف القطاعات استهلاكاً وإنتاجاً بشكل متوازن بدقة، ثم يبين علاقة هذا الاستهلاك الوسيط للسلع مع الطلب النهائي والقيمة المضافة كمفهوم اقتصادي كلي ثم مع الدخل القومي للبلد، لذلك فهو يهتم بالإنتاج القومي ويبحث عن علاقة التبادل الموجودة بين مصادر السلع واستخدامها بشكل يظهر نوعية الترابط القائم بين مختلف القطاعات المشكلة للاقتصاد القومي.

٣. بيان تدفقات الأموال Flow of Founds Statement:

يظهر هذا البيان الجانب المالي من العلاقات الاقتصادية فهو يصف العمليات المالية والنقدية وسير الالتزامات المالية من قطاع إلى آخر ومن ثم بيان آثار تدفق الأموال من القطاع الذي يتدفق منه وإليه.

---

[١] منفيخي، محمد فريز، الحسابات القومية ،مصدر سابق، ص: ٩.

[٢] Froyen, Richard, Macroeconomics theorie and policies, Prentice-hall, UK, 1995, p: 215.

٤. ميزان المدفوعات Balance of Payment:

إن الهدف من الحسابات الموجودة ضمنه إظهار علاقات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي أي مواردها من العالم الخارجي وموارد العالم الخارجي من الدولة خلال فترة محددة حيث يسجل فيه أي مدفوعات من البلد إلى العالم الخارجي لأي سبب كان، وأي مورد مالي يأتي من الخارج. فهو يتضمن بشكل عام خلاصة التجارة الدولية وخلاصة العمليات المالية التي تتم مع الخارج[١].

٥. الميزانية القومية: Notional Balance Sheet:

تظهر الميزانية موجودات ومطاليب الدولة ككل خلال فترة زمنية معينة. فهي أشبه بملخص لميزانيات القطاعات الاقتصادية المختلفة مبينة بذلك الثروة القومية للبلد في وقت محدد.

٥,١. غايات وأهداف المحاسبة القومية:

تهدف المحاسبة القومية إلى:[٢]

١- إظهار العلاقة بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة ومدى اعتمادها على بعضها البعض وعلى الأنشطة الإنتاجية في العالم الخارجي، حيث تعتبر بيانات المحاسبة القومية من أهم وسائل التعرف على تركيب الاقتصاد القومي ومدى اعتماده على الاقتصاديات الأجنبية.

٢- قياس كمية الدخل وتحليل مصادر الحصول عليه وكيفية توزيعه على طبقات المجتمع المختلفة. فإن البيانات الناتجة عن الحسابات القومية تساعد السلطات العامة في رسم سياستهم الاقتصادية والاجتماعية، وقياس مدى فاعلية هذه السياسات في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وكذلك تساعد رجال الأعمال في رسم سياستهم الإنتاجية وتوجيه استثماراتهم الرأسمالية إلى القطاعات الإنتاجية المختلفة.

٣- قياس وتحليل كمية ومصدر ومسيرة التدفقات النقدية في المجتمع وعلاقتها بالتدفقات الحقيقية. حيث تساعد البيانات على رسم السياسات المالية للدولة ومتابعة التغيرات التي يتم إدخالها على السياسة النقدية وأثرها على التدفقات الحقيقية.

---

[١] McAleese, Dermot, Economics for business, Prentice-Hall, UK, 2001, p: 521.
[٢] مرعي، عبد الحي، المحاسبة القومية ونظام حسابات الحكومة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، ص: ٤-٥.

٤- قياس الطاقة الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع والتطورات التي تطرأ عليها حيث تساعد هذه البيانات في رسم السياسات الرشيدة وبناء الخطط السليمة لاستغلال موارد المجتمع الرأسمالية المتاحة على خير وجه وبما يكفل للمجتمع التقدم والنمو.

المبحث الثاني: دور الحسابات الاقتصادية القومية في وضع الخطط الاقتصادية.

١,٢. مفهوم التخطيط ومبرراته.

١,١,٢. لماذا التخطيط.

٢,٢. تعريف التخطيط الاقتصادي.

٣,٢. المبادئ الأساسية للتخطيط:

١,٣,٢. الواقعية.

٢,٣,٢. الشمولية.

٣,٣,٢. التكامل و الاتساق.

٤,٣,٢. المرونة.

٥,٣,٢. المشاركة.

٦,٣,٢. الاستمرارية.

٤,٢. أهداف التخطيط:

٥,٢. مفهوم ومكونات النظام الإحصائي.

١,٥,٢. الإحصاءات الاقتصادية.

٦,٢. استخدامات الحسابات الاقتصادية القومية.

٧,٢. دور الحسابات القومية في عملية التخطيط الاقتصادي:

١,٧,٢. استخراج أحجام المتغيرات الأساسية لكافة النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية.

٢,٧,٢. تحديد وضع الإطار المتوازن للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

١,٢. مفهوم التخطيط ومبرراته:

كان أول من أبرز فكرة التخطيط الاقتصادي العالم النرويجي كريستيان شويهندر في بحث نشره عام ١٩١٠[١]، ثم طورت الفكرة من الناحية العملية أثناء الحرب العالمية الأولى من قبل ألمانيا واتخذتها هذه الدولة وسيلة لإدارة دفة الحرب، واتبعت الدول المتحاربة نفس الأسلوب التخطيطي في إدارة دفة الحرب وكذلك الأمر بريطانيا، وكان التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية وسيلة مؤقتة تنظم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى الحرب ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية. أما في الدول الاشتراكية فقد جرت أولى محاولات التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٢٠[٢] وكان هدفها البعيد هو إنجاز عملية التصنيع لاقتصاد زراعي بالدرجة الأولى في إطار نظام أوامري صارم بقيادة الاقتصاد الوطني. وقد كان لنجاح الممارسة التخطيطية في الاتحاد السوفييتي أكبر الأثر في اعتبار التخطيط أداة وأسلوباً للتغلب على الصعوبات الاقتصادية من قبل العديد من الدول غير الشيوعية وخاصة الصعوبات التي كانت سائدة عقب أزمة الثلاثينات وفي فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولم يأت عقد الخمسينات من القرن الماضي إلا وكانت جميع الدول تأخذ بمقولة أن تسهم الدولة إسهاماً بارزاً في الشأن الاقتصادي وأن تمارس بعضها شكلاً من أشكال البرمجة والتخطيط وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرغوبة. وتواصل هذا الاتجاه في الستينات والسبعينات مع اختلاف طرائق التخطيط والتوجيه باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية.

ثم أخذت دول جنوب شرق آسيا وأميركا الجنوبية العمل بفكرة التخطيط القومي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبمعدلات سريعة للتغلب على ما تعانيه من فقر وانخفاض في مستوى المعيشة. أما بالنسبة للدول العربية فالتجربة التخطيطية العربية بدأت بإعداد الخطة العشرية الأولية في مصر ١٩٥٩ / ١٩٦٠-١٩٦٩/ ١٩٧٠ وأعدت الخطة الخمسية الأولى في سورية

---

[١] عريقات، حربي موسى، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان ،١٩٩٧، ص: ١٣٥.
[٢] www.doc.abhatoo.net

في نفس الوقت لكن لم يكتب لها الاستمرار أو التطبيق إذ توقفت على أثر حركة الانفصال في سنة ١٩٦١ [١]، ثم تتالت الدول العربية في إعداد خططها القطرية.

وفي هذا العصر الذي يتسم بالثورة العلمية التقنية والتحولات الاجتماعية نحو مجتمع أفضل للإنسان المعاصر، تتزايد الروابط المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وداخل كل نشاط منها، ونظراً للزيادة المضطردة لحاجات الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية وغير ذلك من الدوافع التي تدعو إلى ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن كانت هذه الضرورة تبرز بشكل واضح في بعض الدول المتقدمة فهي تبرز بصورة أوضح في الدول النامية والمتخلفة على السواء وذلك بهدف اختزال الطريق والجهود التي تبذل للوصول إلى التنمية المتجاوبة مع القدرات المادية والبشرية المتاحة في هذه البلدان وبخاصة حديثة العهد بالاستقلال . فالدول النامية أكثر حاجة إلى تخطيط شامل لاستغلال مواردها الطبيعية والبشرية والارتفاع بمستوى معيشة السكان، حيث تواجه هذه الدول مشاكل لا حصر لها ولا تستطيع التغلب عليها إلا بإتباع خطط علمية تهدف إلى حلها وتذليل الصعوبات، وأصبح التخطيط ضرورة وحقيقة واقعة في كل مجالات الحياة حيث أنه عن طريق انتهاج الأسلوب التخطيطي استطاعت كثير من الدول تحقيق أهداف قريبة وبعيدة، ما كان من الممكن أن تحققها دون إتباع هذا المنهج الذي ساندها في استخدام مواردها البشرية والمادية والطبيعية بأحسن صورة.

فالتخطيط الاقتصادي يهتم بالعمل على رفع مستوى المعيشة بزيادة الدخل القومي وعلاج المشكلات الاقتصادية وتيسير الحاجات الضرورية. وكذلك يعمل في إطار سياسة اقتصادية موجهة للقضاء على الأزمات الاقتصادية فهو تخطيط يسعى من ناحية لإصلاح التركيب الاقتصادي القائم لرفع الكفاءة الإنتاجية للموارد المستخدمة فعلاً من خلال إعادة تنظيم استخدام هذه الموارد والعمل على تحسينها باستمرار، ويسعى من ناحية أخرى لزيادة الطاقة الإنتاجية عن

[١] عريقات، حربي موسى، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مصدر سابق، ص: ١٣٦.

طريق استثمار الموارد المعطلة وغير المستغلة والموارد التي تستحدث باتخاذ أفضل الوسائل واستخدام أحسن الطرق.[١]

أما التخطيط التأشيري فيعرف على أنه[٢] وضع خطة اقتصادية يبين فيها دور كل من القطاعات الاجتماعية في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها المجتمع بتحضير عمل القطاع الخاص اعتماداً على استخدام أدوات السياسة الاقتصادية كالحوافز والأسعار والضرائب وسياسات الإقراض والإعفاءات بما يؤدي إلى التأثير في حركة النشاط الاقتصادي في البلاد وفقاً للأهداف المرغوب في تحقيقها في المستقبل.

وإذا كانت الدول المتقدمة ترى في إتباع منهج التخطيط ضرورة لا غنى عنها لاستثمار مواردها وتعبئة طاقاتها وتحقيق أهدافها فإن ضرورة إتباعه والأخذ به تصبح الزم ما تكون لتلك الدول التي تأخرت فترة طويلة من الزمان لتلحق بركب الدول التي سبقتها في مختلف مجالات الحياة ولتحقيق معدلات سريعة للتنمية مع ضمان التكامل والتوازن بين مختلف القطاعات وفي كافة المجالات وعلى جميع المستويات.[٣]

١,١,٢. لماذا التخطيط:

لقد تباينت الآراء حول النهج الاقتصادي الأنسب في إدارة الاقتصاد الوطني ما بين تطبيق النظام المعتمد على آليات السوق والنهج التخطيطي. وبغض النظر عن الأسس الإيديولوجية والفلسفة التي تكمن خلف هذا التباين. تنطلق الآراء المؤيدة للتخطيط الشامل في تبريرها معتمدة على مجموعة الاعتبارات التالية:

١- تنشأ المشروعات العامة عادة لتحقيق مجموعة مختلطة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. مما يستدعي إسناد إدارتها للقطاع العام لما له من قدرة مميزة في هذا المجال.

٢- حققت المشروعات العامة العديد من أهدافها في كثير من البلدان وبخاصة النامية منها. إذ قامت بدور ريادي في عملية التصنيع والتنمية وتوفير البنى الأساسية الضرورية.

---

[١] عبدالله، عقل جاسم، التخطيط الاقتصادي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩٧، ص: ٢٥.

[٢] www.mahfoum.com

[٣] محمد، سميرة كامل، التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨ ،ص: ٥٢.

٣- لا تعود الأسباب الرئيسة للأداء المالي الضعيف للمشروعات العامة إلى الملكية لوسائل الإنتاج. وإنما تعود إلى التخطيط السيئ للمشروعات أو الاختيار غير المناسب لخطوط الإنتاج أو لضعف الإدارة.

٤- إن الاعتماد على نظام آليات السوق في إدارة الاقتصاد وإن كان يستطيع تحقيق النمو الاقتصادي إلا انه لا يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة.

٥- لا يستطيع نظام آليات السوق ضمان القدر المطلوب من العدالة في توزيع الدخل والثروة الوطنية. وتوفير الخدمات المطلوبة لجميع أفراد المجتمع مما قد يؤدي إلى خلق مشكلات عدم الاستقرار في المجتمع.

٦- إن الهياكل المالية والإدارية والتنظيمية للقطاع الخاص بطبيعتها غير قادرة على مواجهة التطورات التكنولوجية والاتجاهات الدولية في إقامة المشروعات الكبيرة والمعقدة وإدارتها.

٧- إن دوافع القطاع الخاص لتحقيق الربح السريع تعتبر عائقا أساسيا للتوجهات التنموية بعيدة المدى. إذ أنها تحد من توجهات هذا القطاع إلى الاستثمار بالمشروعات التنموية الضرورية للمجتمع.

٨- لا يستطيع القطاع الخاص تعبئة كافة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للمجتمع والاستفادة منها في عملية التنمية.

مما تقدم ولضرورة القضاء على العوامل غير الملائمة للتطور الذي يهدف إلى الصالح العام لكل أفراد المجتمع. تنبثق مبررات التخطيط التنموي الشامل.إذ أن الاقتصاد المخطط يجعل جميع مؤسسات الدولة تعمل كوحدة وفق نسق متكامل ونظرة واقعية لغايات المستقبل تجعل النتائج أكثر ضماناً وفعالية للمجتمع بأسره.

٢,٢. تعريف التخطيط الاقتصادي:

التخطيط هو أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية محددة، وذلك عن طريق حصر الإمكانيات المادية والبشرية وتعبئة هذه الإمكانيات وجعلها قادرة على تحقيق أهداف المجتمع وغاياته في ضوء الفلسفة العامة للمجتمع والايديولوجية التي

تسوده. وقد تعرض الكثير من الكتاب لتعريف التخطيط الاقتصادي فيعرفه البعض بأنه: العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومي في صورة متكاملة لفترة زمنية مقبلة.

ويعرفه البعض الآخر بأنه استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق أقصى إشباع ممكن. ويمكن تعريفه بأنه: تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات لتحقيق تلك الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة[١].

وقد عرف أيضاً بأنه محاولة واعية من جانب الحكومة لتحقيق السياسة العامة بشكل يكون من شأنه أن تتحقق درجة أكبر من السرعة والكمال ما يراد أن تبلغه التطورات المستقبلية من أهداف[٢].

ورغم اختلاف وجهات النظر حول المقصود بالتخطيط الاقتصادي، فالتخطيط هو التوجيه الواعي لموارد المجتمع كافة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.[٣] .

ويهدف لتحقيق أقصى زيادة ممكنة في معدل التنمية الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمل بكل الوسائل الممكنة على توفير الرفاهية للمجتمع.

ويهتم التخطيط الاقتصادي بالعمل على رفع مستوى المعيشة بزيادة الدخل القومي وعلاج المشكلات الاقتصادية وتيسير الحاجات الضرورية، كذلك يعمل في إطار سياسات اقتصادية موجهة للقضاء على الأزمات الاقتصادية والبطالة بمظاهرها المختلفة. فهو تخطيط يسعى من ناحية لإصلاح التركيب الاقتصادي القائم برفع الكفاية الإنتاجية للموارد المستخدمة فعلاً من خلال إعادة تنظيم استخدام هذه الموارد والعمل على تحسينها باستمرار، ويسعى من ناحية أخرى لزيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق استثمار الموارد المعطلة وغير المستغلة والموارد التي تستحدث باتخاذ أفضل الوسائل وأحسن الطرق. ويعتبر التخطيط الاقتصادي من أهم أنواع التخطيط وذلك لأن الاقتصاد هو القاعدة الأساسية التي تقوم عليها جميع أنشطة الدولة وتعتمد

---

[١] العقاد، مدحت محمد، مقدمه في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠ ص: ١٨٧.
[٢] محمد، سميرة كامل، التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرون، مصدر سابق، ص: ٥٦.
[٣] محي الدين، عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص: ٢٧١.

على كفايته ونموه. والتخطيط ما هو إلا أسلوب معين لتوزيع الموارد الإنتاجية بما يكفل استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، بل إن المقصود بالتخطيط الاقتصادي تحديد مسار الاقتصاد القومي عن طريق إعداد برامج وخطط متصلة تكتسب الشمول والإلزامية سواء أكانت على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي أي على مستوى الوحدات الإنتاجية، فهو تحديد مسبق لمجرى النشاط الاقتصادي في فترة مقبلة.

٢,٣. المبادئ الأساسية للتخطيط:

من أهم المبادئ الأساسية للتخطيط التنموي الشامل والتي يجب أن تتحلى بها الخطط التنموية[١].

١,٣,٢. الواقعية:

إذ لابد أن توضع الخطة على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه. وإن توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم وبالتالي يمكن اختيار الوسائل الواقعية التي تؤدي للوصول إلى الأهداف المنشودة.

٢,٣,٢. الشمولية:

يجب أن تشمل عملية التخطيط كل المتغيرات الأساسية التي من شأنها العمل على تجديد الإنتاج وأن تغطي كافة المصادر والإمكانات الرئيسية مادية كانت أم بشرية، لأن الاقتصاد القومي ككل مترابط ولا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الجزء الآخر، وقد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة وإنما ينبغي أن نصل إليها بالتخطيط المتدرج، وذلك بوضع استراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع ثم وضع خطط تنموية مرحلية ذات أبعاد زمنية متوسطة تنبثق عنها الخطط السنوية قصيرة المدى.

٣,٣,٢. التكامل والاتساق:

يجب أن تكون أجزاء الخطة متكاملة عضوياً وأن تشكل في مجموعها كلاً متكاملاً متناسقاً وهذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

---

[١] مسعود، منير، العملية التخطيطية ودورة الخطة، المعهد العربي للتخطيط، دورة متابعة تنفيذ خط التنمية في الدول العربية، الكويت ١٩٨٦ ص: ٨-١١.

٤,٣,٢. المرونة:

نظراًَ للتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا، يجب ألا تكون الخطة قيداً يحد من تقدم المجتمع، إذ لابد أن تتصف الخطة بالمرونة وأن تتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر.

٥,٣,٢. المشاركة:

لابد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها أولاً لضمان نجاح العملية التخطيطية، وإن المركزية في اتخاذ القرارات تقلل من فاعلية الخطة، فلابد عند وضع الخطة من مشاركة كافة الكوادر التخطيطية وعدم حصر القرارات بفئة أو مجموعة معينة من المخططين.

٦,٣,٢. الاستمرارية:

إن التحضير للخطة يولد الخطة، ثم تعقبها عملية التنفيذ والمتابعة، وقد يقتضي الوضع المتجدد التصحيح ثم عملية التقييم، وهكذا فالعملية التخطيطية عملية مستمرة وعامل الزمن مترابط باستمراره يجسده وجود خطط تتفاوت في آجالها الزمنية.

وإن مبادئ الواقعية والشمول والاتساق والمرونة والديمقراطية كلها تساعد على تأمين هذا النسق المتناسق بين جميع أجزاء الخطة واستمرارية العملية التخطيطية إذ أن العملية التخطيطية لابد وأن تكون عملية مستمرة.

٤,٢. أهداف التخطيط:

يعتبر التخطيط السليم أداة تساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين الأهداف والإمكانيات المتاحة، وتتضمن عملية التخطيط محاولات جادة من جانب الإدارة للتنبؤ بالمشاكل التي قد تصادف تحقيق أهداف معينة ، وبالتالي التوصل إلى أفضل الأساليب لمقابلة هذه المشاكل تجنباً لعنصر المفاجأة وما يترتب عليه من اتخاذ قرارات لترشيد استغلال الموارد المتاحة[١].

[١] السباعي، محمود محمد ، برنامج نسيج لتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية الشابة وبالتعاون مع مؤسسة تنمية القيادات الشابة.مركز تطوير الشباب اقتصاديا،اليمن،٣-١١ نوفمبر ٢٠٠٧.

ومن الطبيعي أن تبدأ أي خطة بتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، فالخطة تعبر عن بعض الرغبات الكامنة التي يود القائمون على تنفيذ الخطة تحقيقها، وعادة ما تتبلور هذه الرغبات في رغبة عامة واحدة وهي رفع مستوى معيشة الأفراد.

وتنبثق أهداف التخطيط من طبيعة النظام الذي يمارس فيه التخطيط، فأهداف التخطيط في النظام الرأسمالي تختلف عنها في النظام الاشتراكي وبشكل عام وبما أن التخطيط هو نشاط يرمي إلى تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية متسقة للتنمية في بلد معين يفضي إلى تعبير كمي عن سياسة اقتصادية واجتماعية فإن التخطيط كنشاط يهدف إلى [1]:

١. تحديد أهداف متسقة وأولويات للتنمية الاقتصادية.

٢. تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف.

٣. أعمال تلك الوسائل بالفعل بقصد تحقيق الأهداف المنشودة.

وبغض النظر عن أهداف التخطيط إلا أن التخطيط الاقتصادي أصبح نظاماً لتوجيه الإنتاج في العديد من البلدان المتطورة والنامية السائرة على طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ومن خلال الدول التي سارت على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي نجد أن التخطيط لم يكن هدفاً بحد ذاته، وإنما هو أداة لدعم إرادة التغير بقوة الإدارة العلمية، يقوم التخطيط على إجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع والوضع الراهن للاقتصاد والمجتمع والتنبؤ علمياً بإمكانية ما يراد الوصول إليه.

لا يعني التخطيط وضع خطط أو مجرد الشروع بتنفيذها وإنما يتطلب التعبير الحقيقي وبالأرقام كلما أمكن عن كل هدف من أهداف الخطة ووضع السياسات والخطوات لتنفيذها وتوفير الوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق ذلك ومن ثم العمل على تكاتف جهود جميع أفراد المجتمع في عملية التنفيذ.

وتعتمد عملية التخطيط بشكل أساسي على نظام إحصائي وبيانات إحصائية تكون صحيحة ومدروسة ومبينة على أسس علمية لتشكل حجر الأساس أثناء رسمها.

[1] عبد الكريم، مفيد، مبادئ التخطيط الاقتصادي، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٧٩، ص: ٢٦.

٢,٥. مفهوم ومكونات النظام الإحصائي:

لقد حدد المبدأ الأول من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الخاصة لعام ١٩٩٤: [١]إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في أي مجتمع بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصائيات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للحكومة والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية .

وإن المؤسسة الإحصائية هي المركز الرئيسي لإنتاج الإحصائيات الرسمية وذلك لأنها تعتمد التوصيات الدولية كإطار نظري من المفاهيم والمصطلحات والمعايير والقياسات في مختلف المجالات الإحصائية. وتغطي عادة المؤسسة الإحصائية أربع برامج رئيسية وهي الإحصاءات السكانية،الإحصاءات الاجتماعية، الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات الجغرافية. ويختلف هذا التقسيم من مؤسسة لأخرى ولكن تتمحور الإحصاءات الرسمية في المجمل حول هذه البرامج وما يهمنا في بحثنا هو الإحصاءات الاقتصادية.

١,٥,٢. الإحصاءات الاقتصادية:

تشكل الإحصاءات الاقتصادية مركز الاهتمام العام نظراً لكون التقدم الاقتصادي يعتبر شرطاً للتقدم الاجتماعي، فإن المؤشرات الاقتصادية كالنمو والتضخم والبطالة وميزان المدفوعات تدعو الحكومة غالباً إلى القيام بأعمال تؤثر على الظروف الاقتصادية للأسر وللمشاريع الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى، تصمم الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية لتعطي صورة واضحة ومفصلة عن الاقتصاد الوطني كقاعدة لتقييم الوضع الاقتصادي الوطني، وهل هناك حالة تحسن أم تأخر فيه وبمعنى آخر تعتبر الحسابات القومية بمثابة تدقيق لحسابات الدولة، لأنها تسجل الإنتاج ودخل المؤسسات الاقتصادية في القطاعات المختلفة من الاقتصاد وكيفية استخدام هذا الدخل في الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى قيمة موجودات الدولة الإنتاجية

[١] منشورات الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١ سبتمبر ٢٠٠٦.

وتشمل الإحصاءات الاقتصادية المواضيع التالية: الإحصاءات الصناعية والزراعية وإحصاءات التجارة والإنشاءات وغيرها والتي يعتمد عليها في إعداد الحسابات القومية (التي تضم حسابات الدخل القومي- موازنة جداول العرض والاستخدام – الحسابات القطاعية وإعداد مؤشرات قصيرة المدى وجميعها بالأسعار الجارية والثابتة)[١].

٦,٢. استخدامات الحسابات القومية :

يتضح من تعريف الحسابات الاقتصادية القومية أنها تقوم بتصوير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وتطوره على مر الزمن بغرض قياس وتحقيق مجموعة من الأمور يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

١. قياس معدلات التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن تستخدم الزيادة في الإنتاج كمؤشر للقياس وإن كان الرأي قد استقر على أن افضل المؤشرات في قياس معدلات التنمية هو الدخل القومي وذلك نظراً لما قد يكون من تفاوت كبير بين معدلات نمو الإنتاج في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة أو لغياب الإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها في تقديرات بعض المنتجات الهامة مثل منتجات الثروة الحيوانية وبسب التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد القومي في المدى الطويل مما يجعل مفهوم الإنتاج ذاته غير محدد أو واضح ومن ثم يجعل تقديراته غير دقيقة

٢. قياس الكفاية الإنتاجية للمواد والعمل فمن المعروف أن زيادة الإنتاج في المدى الطويل تنشأ عن التقدم العلمي والتقني الذي يتمثل في استخدام المعدات والطرق الحديثة، ويترتب على هذا التقدم وفر في استخدام الخامات أو القوى العاملة ومن ثم زيادة إنتاجية المواد أو العمل ويمكن استخدام حسابات الدخل القومي إذا ما أعدت في إطار معين ولسلسلة زمنية طويلة نسبياً – لقياس أثار هذا التقدم في الإنتاجية.

٣. قياس مستوى المعيشة ومعدلات ارتفاعه، فمن المعروف أن مستوى المعيشة يرتبط بعدد السكان وكمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك النهائي بمعنى أن متوسط استهلاك الفرد من هذه السلع والخدمات إنما يعبر عن مستوى معيشة ومن ثم فإن معدل الارتفاع

[١] www.un.org

في مستوى المعيشة يمكن قياسه بمقارنة الزيادة في الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات بالزيادة في عدد السكان.

٤. قياس المعامل الفني لرأس المال ويعرف هذا المعامل بأنه العلاقة بين قيمة رأس المال في بداية السنة وقيمة الإنتاج النهائي الذي تحقق خلال هذه السنة، ويستخدم هذا المعامل إما في تقدير حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق هدف معين للإنتاج أو بالعكس في تقدير حجم الإنتاج الذي يتحقق من الهدف المرسوم للاستثمارات.

٥. تعتبر حسابات الدخل أداة لوضع البرامج الاقتصادية من حيث تحديد أهداف الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتصدير والاستيراد ورسم السياسات التي تساعد على الوصول إلى تلك الأهداف.

٦. وأخيرا فإن حسابات الدخل تعتبر وسيلة لإجراء المقارنات سواء في مجالات الإنتاج أو الدخل أو الإنفاق القومي أو التكوين الرأسمالي أو نصيب الفرد من الدخل أو العبء الضريبي الواقع عليه.

٧,٢. دور الحسابات القومية في عملية التخطيط الاقتصادي:

تعتبر الحسابات القومية من أفضل الأدوات والوسائل المستخدمة في عمليات التخطيط الاقتصادي بشكل عام فهي تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في إعداد خطط التنمية ورسم السياسات الاقتصادية إذ تعتبر أنظمة الحسابات القومية الأداة الرئيسية في أيدي المخططين وذلك لبناء نموذج التخطيط الاقتصادي.

فهي أداة لقياس ووصف وتحليل الأوضاع الاقتصادية في الماضي مما يمكن من التنبؤ والتخطيط لهذه الأوضاع في المستقبل، فحسابات الدخل القومي مثلاً تقدم لنا إطاراً وأساساً لتسجيل حجم التدفقات العينية والنقدية والتحويلات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وبينها وبين العالم الخارجي.

وإن عملية التحليل الاقتصادي تهدف إلى رصد وقياس الوقائع الاقتصادية، لكن هذه الوقائع ليست في جوهرها معطيات فورية تبدو أمام الملاحظة المجردة. وإن المحاسب القومي لا يستطيع في الواقع أن يرصد كل ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إنه يشكل عدة فرضيات ممكنة

ويعتقد أنها موجودة فعلياً في الواقع وبعبارة أخرى يقوم المحاسب القومي بإسقاط جزء كبير من تصوراته على الواقع حول آلية وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الظواهر من جهة وبين هذه الظواهر والقطاعات المؤسسية من جهة أخرى.

وهذا الأمر يقوده إلى إجراء تحليل مبسط لهذه المشكلة المعقدة من العلاقات، وإن التبسيط ضروري في كل مرحلة من مراحل التحليل حيث يسمح للمحاسب القومي أن يجزئ مجموعة الظواهر المعقدة التي تشكل الفعالية الاقتصادية والاجتماعية، ويسمح التبسيط أيضاً بإجراء مقارنة بين الظواهر الاقتصادية بقصد تصنيفها ضمن عدد محدد من الفئات والتصنيفات إلى حد يمكن معه اعتبارها مجموعات متجانسة على كافة المستويات.

وتعتبر الحسابات القومية من أهم المؤشرات التي تساعد على تكوين فكرة إجمالية شاملة عن الوضع الاقتصادي العام من خلال عدد محدد من الأرقام وخلال فترة معينة من الزمن. إذ أن دراسة الأرقام المتعلقة بجزء معين من الفعالية الاقتصادية يمكن أن تؤدي في ذهن الباحث إلى خلق انطباع خاطئ عن الوضع الاقتصادي العام، إذا لم تتوفر أمام هذا الباحث أو المسؤول صورة إجمالية عن الحجوم الكلية لكافة الفعاليات الاقتصادية.

ولما كانت الخطط الاقتصادية والاجتماعية تستوعب كافة النشاطات الاقتصادية الواجب تنميتها وتطويرها كان لابد من الاعتماد على مؤشرات الحسابات القومية لوضع الإطار العام للخطة، والأهداف الإجمالية الواجب تحقيقها وذلك من خلال:[1]

١,٧,٢. استخراج أحجام المتغيرات الأساسية لكافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية:

لا يمكن وضع خطة دون الاعتماد على بيانات إجمالية عن اتجاهات المتغيرات الأساسية الناظمة للفعاليات الاقتصادية، إذ أنه من خلال هذه الأهداف الإجمالية يمكن رسم الأهداف الجزئية القطاعية التي يمكن تجميعها في نهاية المطاف لتصب في الأهداف العامة وبدون ذلك يبقى تنفيذ الخطة بعيداً عن الموضوعية ويؤدي إلى انحرافات كبيرة تلحق بالاقتصاد الوطني أضراراً بالغة.

٢,٧,٢. تحديد ووضع الإطار المتوازن للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

[1] www.uqu.edu.sa

من أهم الأمور الواجب مراعاتها لدى وضع الأهداف العامة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في خطة التنمية أن يتحقق التوازن بين مختلف هذه المتغيرات بحيث تنفذ برامج الخطة وفق اتجاهات متناغمة متناسقة تطبق من خلالها الأهداف المرسومة بشكل لا يؤدي إلى وجود خلل أو ثغرات.

ومن البديهي أن هذه التوازنات لا يمكن تحديدها دون توفر حسابات متوقعة مسبقة تصور الأوضاع السابقة والحالية لشتى مناحي الفعاليات الاقتصادية، وخاصة حسابات الدخل والإنتاج، حساب المستخدم- المنتج، حساب التكوين الرأسمالي، ميزان التجارة الخارجية. وإن كل من هذه الحسابات التجميعية يقدم أساساً ومرتكزاً للتعرف على التناسبات في مساهمات شتى القطاعات وكيفية استخدام الدخول الناشئة، وهذا ما تظهره حسابات الدخل والإنتاج وحساب المستخدم- المنتج.

بينما يقدم حساب التكوين الرأسمالي حجم الإنفاق على اقتناء الأصول الثابتة والزيادة في المخزون وهو الجزء الأساسي من الاستثمار الواجب تمويله من الادخار أولاً ثم من مصادر أخرى كالقروض أو التسهيلات الائتمانية. ومن الطبيعي أن المخطط يأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإطار العام للخطة قدرة الوطن أو الاقتصاد الوطني على الوفاء بهذه الالتزامات ومدى تأثيرها على إنجاز المشروعات أو على حجم الاستهلاك أو توفر القطع الأجنبي وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية، ويقدم ميزان التجارة أو حساب العالم الخارجي في الحسابات القومية حجم الاستيراد والتصدير حسب الكتل الدولية والأهم من ذلك نوعية هذه المبادلات هل هي سلعة استهلاكية أم وسيطة أو هي للتكوين الرأسمالي، وهكذا من خلال تحديد هذه المساهمات يمكن للمخطط أن يرسم معالم الخطة المستقبلية وذلك بالعمل على إنقاص مستوردات السلع الاستهلاكية على حساب زيادة مستوردات السلع الأخرى كالسلع الرأسمالية أو السلع الوسيطة، كما يعمل على زيادة نسبة مساهمة تصدير السلع المصنعة بدلاً من تصديرها بشكل خام.

ومما لاشك فيه أن الأهداف العامة لأهم المتغيرات توضع من قبل الجهات العليا في الدولة على ضوء التطورات التي تظهرها الحسابات القومية.

وبالتـالي نجـد أن الـدور الـذي تلعبـه أنظمـة الحسـابات القوميـة يبـرز فـي كونهـا الأداة الرئيسـية المستخدمة لقياس مختلف الأنشطة الاقتصادية لاقتصاد ما في وقت محدد. كما أنها الأداة الرئيسية المستخدمة لدراسة وتحليل هيكل الاقتصاد القومي وبيان جميع التغيرات التي تحـدث عليـه خـلال فترات متعددة. وبالإضـافة إلـى ذلـك تعتبـر المحاسـبة القوميـة أداة للتنبـؤ الإحصـائي للمؤشـرات الاقتصادية التي تستخدم لأغراض رسم السياسات الاقتصادية وإعداد خطط التنمية.

المبحث الثالث: النظام الجديد للحسابات الاقتصادية القومية وغاياته الأساسية.

١,٣. الوضع قبل صدور نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٢,٣. نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وغاياته الأساسية.

١,٢,٣. المرتكزات الأساسية للنظام.

٢,٢,٣. الملامح الأساسية للنظام الدولي لحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١,٣. الوضع قبل صدور نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣:

نظراً للأهمية البالغة والكبيرة للمحاسبة القومية بذلت بعض المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وغيرهما جهوداً كبيرة لوضع نظام موحد للحسابات القومية. ولقد أسفرت هذه الجهود عن ستة أنظمة وهي:[١]

النظام الأول: والذي قدم إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ تحت عنوان ((**قياس الدخل القومي وتصميم الحسابات الاجتماعية**)).

النظام الثاني: والذي قدم إلى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ تحت عنوان ((**النظام المبسط للمحاسبة القومية**)).

النظام الثالث: والذي قدم إلى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٢ تحت عنوان ((**النظام النمطي للمحاسبة القومية**)).

النظام الرابع: والذي قدم إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥٣ تحت عنوان((**نظام الحسابات القومية والجداول الملحقة**)) والذي عرف باسم SNA اختصاراً للتسمية الانجليزية للنظام

A System of National Accounts and Supporting tables

هذا وقد قدم نظام الأمم المتحدة القديم للحسابات القومية الصادر عام ١٩٥٣ إطاراً منسقاً لتسجيل وعرض التيارات الرئيسية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتراكم والتجارة الخارجية، وقد شمل هذا الإطار ستة حسابات واثني عشر جدولاً، وقد اهتم هذا النظام بالتدفقات معبراً عنها في شكل نقود بالأسعار الجارية، ولم يتعرض لمشاكل عمل تقديرات بالأسعار الثابتة، وكان الغرض الأساسي منه هو إعطاء أساس موحد لإعداد التقارير الخاصة بإحصاءات الدخل القومي.

النظام الخامس: وهو تعديل لنظام عام ١٩٥٣ وقدم إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ تحت عنوان ((**نظام الحسابات القومية**)) **((A System of National Accounts))**

نتيجة لقصور نظام عام ١٩٥٣، وتركيزه على قياس الدخل القومي فقط، واعتماده على التبويب الوظيفي (إنتاج- استهلاك- استثمار) فقد اتجه العمل خلال السنوات من عام ١٩٥٣ حتى عام

[١] عصيمي، أحمد زكريا زكي، دراسة تحليلية للنظام الدولي للحسابات القومية- المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة – جامعة القاهرة- يونيو- ٢٠٠٥.

١٩٦٨ إلى إدخال تحسينات متتابعة في نظام عام ١٩٥٣ باعتبار هذا النظام خطوة على الطريق، لإرساء إطار واضح ومختصر يتم من خلاله تنظيم البيانات الإحصائية الضرورية، لتحليل العمليات الاقتصادية في كل مجالاتها.

وقد أخذت هذه التحسينات اتجاهين: الأول: تعديل وتوسيع الحسابات القومية، والثاني: بناء نماذج اقتصادية مفصلة لتقابل الحاجة المتزايدة للتحليلات الاقتصادية، كما بذلت عناية فائقة لعمل تقديرات بالأسعار الجارية للتعبير عن تيارات الناتج الأساسية ومكوناته. وقد نتج عن هذه المجهودات صدور نظام الأمم المتحدة المعدل عام ١٩٦٨ شاملاً ستة حسابات، وثماني وعشرون جدولاً، وستة أسس للتقييم، معتمداً على التبويب الوظيفي (إنتاج، استهلاك، استثمار)، والتبويب القطاعي (قطاع الأعمال، القطاع الحكومي، قطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، القطاع العائلي وقطاع العالم الخارجي).

وكان نظام ١٩٦٨ يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:[١]

١". إرشاد الأجهزة الإحصائية وخاصة في الدول النامية لتحسين وتطوير برامجها الإحصائية، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية التي تمكن من إعداد مجموعة الحسابات القومية.

٢". توفير أساس شامل ومفصل للمفاهيم والتعاريف المرتبطة بالحسابات القومية، وكذلك التصنيفات الأخرى اللازمة لتخطيط جمع وتركيب الإحصاءات الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الكثير من الخلط بين المفاهيم المختلفة، وتصويب التوجيه المحاسبي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاعتماد على البيانات التي يوفرها نظام الحسابات القومية.

٣". توفير البيانات اللازمة لاستيفاء التقارير الدولية الخاصة بالحسابات القومية.

هذا وقد جرى العمل بعد عام ١٩٦٨ إلى إدخال تحسينات متتابعة في نظام الحسابات القومية الصادر عام ١٩٦٨، حيث أن هذا النظام لم يقدم تعاريف كاملة أو حسابات وجداول موحدة للميزانيات القومية والقطاعية، وإنما اقتصر على تصوير كيفية إدخال هذه الميزانيات في إطار نظام الحسابات القومية، وشرح هيكلها ومفاهيمها فقط، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ركزت

[١] نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة والبنك الدولي لعام ١٩٦٨.

المجهودات التي أجريت بعد عام ١٩٦٨ على توسيع النظام ليشمل الحسابات الإقليمية وإحصاءات البحث والتطوير، ونظاماً متناسقاً للإحصاءات الديموغرافية والتعليمية وإحصاءات قوة العمل وغيرها من الإحصاءات الاجتماعية التي ترتبط بالحسابات القومية هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى جهود فعالة للتقريب بين نظام الحسابات القومية SNA والنظام المادي للإنتاج MPS بحيث يرتبط كل منها بالآخر.

هذا فضلاً عن أن نظام عام ١٩٦٨ وضع للتطبيق المباشر في الدول المتقدمة، حيث تتوفر الإحصاءات اللازمة لتطبيق النظام، وتتوفر حسابات منتظمة بالوحدات الاقتصادية المختلفة التي تتكون منها الدول، وحيث الاقتصاد النقدي المتقدم، ولكنه لا يصلح للتطبيق برمته في الدول النامية، التي لم تتكامل بعد أجهزتها الإحصائية بالصورة التي تمكن من توفير كافة البيانات اللازمة لتطبيق النظام، ولا تتوافر الحسابات المنتظمة لكافة قطاعات الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى خروج كثير من المعاملات عن نطاق التبادل السوقي وصعوبة حصر وتقييم هذه المعاملات الأمر يستوجب محاولة موائمة النظام لظروف هذه الدول.

لذا اقترح النظام الصادر عام ١٩٦٨ وسائل معينة قد تجدها الدول النامية مفيدة لموائمة النظام في ضوء متطلباتها واحتياجاتها وظروفها الخاصة، حيث اقترح النظام تصنيفات معينة وحسابات وجداول إضافية لخدمة أغراض التخطيط وتقييم وتطوير النمو الاقتصادي في هذه الدول.[١]

ولما كانت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى، بل قد تختلف في نفس الدولة من وقت لآخر، فإن نظام الحسابات القومية الذي يلائم دولة معينة قد لا يلاءم دولة أخرى، بل قد لا يلائم نفس الدولة عند تغيير ظروفها الاقتصادية والاجتماعية. ومازالت سورية تطبق هذا النظام حتى الآن.

النظام السادس: النظام الدولي لحسابات القومية الصادر عام ١٩٩٣:

نظراً لأهمية الحسابات القومية في التحليل والتخطيط الاقتصادي، فضلاً عن دورها في إجراء المقارنات المكانية والزمانية سواء المحلية أو الدولية، وتوفير البيانات اللازمة للمنظمات الدولية

[١] نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة والبنك الدولي لعام ١٩٦٨.

فقد كلفت بعض المنظمات الدولية- الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ودول الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وبعض اللجان التابعة لها بوضع نظام موحد للحسابات القومية يلائم إلى حد ما ظروف كافة الدول ويتلافى أوجه القصور في نظم الحسابات القومية الموجودة مسبقاً.

وبعد مرور ٢٥ سنة من صدور نظام ١٩٦٨ صدر نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بعد أن صدقت عليه اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في اجتماعها لسنة ١٩٩٣، وهو يمثل نقلة نوعية لتوفير الاحتياجات المتزامنة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي، حيث أنه يمثل إطاراً إحصائياً متكاملاً قابلاً للتطبيق في كل الدول حسب مستوياتها الإحصائية والاقتصادية[١]. وقد صدر نظام الحسابات القومية عام ١٩٩٣ شاملاً ستة حسابات رئيسية تندرج منها بعض الحسابات الفرعية ويشتمل هذا النظام على بعض الملامح التي تميزه عن الأنظمة السابقة أهمها ما يلي[٢]:

١". يعطي نظره شمولية للاقتصاد القومي من خلال بيان السلوك الاقتصادي لكافة جوانب الاقتصاد القومي.

٢". يعتبر نظام دولي للحسابات القومية، وذلك بعد المجهودات التي بذلت للتقريب بين نظام الحسابات القومية SNA والنظام المادي للإنتاج MPS .

٣". يعتبر نظام مرن، أي يمكن مواءمته ليصلح للتطبيق في كافة الدول، مهما اختلفت هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

٤". يبرز دور الإحصاءات القومية في ترشيد التخطيط الاقتصادي ورسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية وعمل المقارنات الدولية.

٥". يتصف النظام بالبساطة والوضوح والقابلية للتطبيق، والأخذ في الحسبان كافة الظروف والمتغيرات المختلفة المستجدة على الصعيد العالمي.

٢,٣. نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وغاياته الأساسية:

١,٢,٣. المرتكزات الأساسية للنظام:

[١] نشرة الحسابات القومية الصادرة عن مجلس التخطيط في دولة قطر العدد الأول أغسطس ٢٠٠٦.
[٢] نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة و البنك الدولي لعام ١٩٩٣.

صدر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والذي يهدف إلى تلافي أوجه القصور في نظم الحسابات القومية السابقة بعد أن صدقت عليه اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في اجتماعاتها لسنة ١٩٩٣، وهو يمثل نقله نوعية لتوفير الاحتياجات المتزامنة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي، حيث أنه يمثل إطاراً إحصائياً متكاملاً قابلاً للتطبيق في كل الدول حسب مستوياتها الإحصائية والاقتصادية.

ويقدم النظام بناءً متكاملاً من حيث حساباتها التي تسجل الأرصدة والتدفقات وفق تسلسلها في النشاط الاقتصادي، فهو يهتم في عرض حساباته بالعملية الإنتاجية وإبراز القيمة المضافة وذلك من خلال حساب الإنتاج ثم من حساب توليد الدخل، كما يبرز النظام تعويضات العاملين وفائض التشغيل، ويركز النظام على عمليات توزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل من خلال مجموعة من الحسابات تنتهي برصيد هو الإدخار.

ومن خلال هذه الحسابات يزودنا النظام بعدد من المجاميع الاقتصادية ذات الأهمية في التحليل الاقتصادي والاجتماعي مثل: الدخل الأولي الذي يمثل في مجموعه الدخل القومي ثم الدخل المتاح للإنفاق ثم الدخل المتاح المعدل، وهذه المجموعة من الحسابات أطلق عليها النظام: الحسابات الجارية، أما المجموعة الثانية من الحسابات فقد أطلق عليها حسابات التراكم حيث يبرز النظام التغيرات التي تحدث على الأصول والخصوم نتيجة تعاملات (بيع- شراء- تحويل) كما تبرز هذه الحسابات أيضاً التغيرات التي تحدث على الأصول والخصوم نتيجة لظروف خارجية مثل التضخم، والحروب ، والكوارث الطبيعية.... الخ).

ثم يختم النظام مجموعة حساباته المتسلسلة بالموازنات، التي توضح الموازنة الافتتاحية والختامية، ومن ثم يمكن قياس صافي الثروة والتغيرات التي حدثت عليها خلال العام نتيجة تغيرات حقيقية أو نتيجة ظروف خارجية.

ولما كان نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ يعتبر نظاماً شاملاً، فقد تضمن إطاره المركزي مجموعة من المصفوفات مثل مصفوفة العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات،

حيث تمثل جزءاً متكاملاً من النظام، وبالمثل اهتم النظام بالأسعار المثبتة والأرقام القياسية وتعادلات القوة الشرائية والتغيرات الحقيقية في الناتج المحلي.

ولأن النظام يعتبر نظاماً متكاملاً فإن تطبيقه يتطلب كماً كبيراً من البيانات الإحصائية يحتاج توفيرها إلى تطوير البرامج الإحصائية وفق التصانيف والتعاريف الدولية، فقد تم الربط بين هذا النظام والعديد من النظم الإحصائية الدولية مثل دليل ميزان المدفوعات(التنقيح الخامس) وإحصاءات مالية الحكومية(دليل ٢٠٠١) والإحصاءات النقدية ....الخ[١] .

ولاشك أن تطوير هذه الإحصاءات يتطلب تنسيقاً وتعاوناً من الأجهزة المعنية في الدولة مثل المصرف المركزي ووزارة المالية...الخ، ولذلك كان الكثير من الدول النامية قد بدأت تطبيق هذا النظام على مراحل حسب توفر البيانات الإحصائية وإعداد الكوادر الفنية، وأيضاً حسب احتياجاتها التحليلية الاقتصادية والاجتماعية ولاشك أن العمل في تطبيق هذا النظام سوف يحقق تطوراً كبيراً في الإطار الإحصائي للدولة كماً ونوعاً.

٢,٣,٣. الملامح الأساسية للنظام الدولي للحسابات القومية لعام ١٩٩٣ :

من أبرز خصائص النظام الجديد للحسابات القومية لعام ١٩٩٣، أنه نظام إحصائي محاسبي شامل للاقتصاد القومي في دولة ما، وأنه حافظ على المعادلات والمتطابقات التي كانت متضمنة في النظام السابق، فقد تم تحديث النظام بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية مع المحافظة على تحقيق الانسجام بين الأنشطة الاقتصادية. إن هيكل هذا النظام يستند إلى مجموعة من القواعد المحاسبية والأنشطة المالية وعدداً من وحدات المتعاملين في الاقتصاد ومجموعة من الجداول ومجموعة من المعادلات والمتطابقات الرياضية[٢].

فإذا أخذنا الحسابات على سبيل المثال: فإن النظام الجديد يظهر حسابات الإنتاج التي توضح كيف يتحقق الإنتاج باعتباره مورد، واعتبار الاستهلاك الوسيط استخدام.

---

[١] www.planning.gov.qa

[٢] www.qsa.gov.qa

أما حسابات توزيع واستخدام الدخل فهي عبارة عن أربع مجموعات لإظهار الدخل المتولد من عمليات الإنتاج (الدخل الأولي)، والدخل غير المتولد من عمليات الإنتاج (الدخل الثانوي)، ثم إعادة توزيع الدخل العيني ثم استخدام الدخل في أغراض الاستهلاك والادخار.

أما حسابات التراكم فتركز الاهتمام ليس فقط على موضوع التراكم بل الاهتمام بالثروة وإدراج التغيرات الأخرى في حجم الأصول والتغيرات الناتجة عن تحركات الأسعار وإعادة التقييم ومن ثم ليس فقط إظهار حساب رأس المال بل إظهار مجموعة أخرى من الحسابات كالحساب المالي وحساب التغييرات الأخرى في حجم الأصول، أما بالنسبة لحسابات الصفقة الخارجية، فهناك مجموعة متكاملة لهذه الحسابات من ضمنها حسابات الدخل المتولد واستخدامه وتوزيعه وحسابات للثروة والتراكم والميزانيات.

ومن أبرز التغيرات الأخرى في النظام الجديد[١] ليس فقط التغيرات في مفاهيم الإنتاج بإدخال الأنشطة غير المشروعة كالمخدرات والأنشطة الخفية، ولكن أيضاً التغير في مفهوم الاستهلاك النهائي، حيث تم إبراز مقدار الاستفادة من الخدمات التي تؤديها الحكومة للأفراد بدون مقابل، وحيث يتم إظهار الاستهلاك النهائي العيني المتعلق بالأسر، وأيضاً حسابات الدخل المتاح والمتاح المعدل يستبعد منه جميع التحويلات بين قطاعي الحكومة والعائلات (تعليم/صحة) وكذلك الاهتمام بموضوع التراكم وإعادة لتقييم وإبراز التغييرات في حجم الأصول على مستوى القطاعات والمتعاملين وحتى على مستوى التعامل مع العالم الخارجي.

ومن هنا نجد أن هناك مجموعة من الخصائص التي يتصف بها النظام منها ما يلي:[٢]

١". قدم النظام، مجموعة من الحسابات البيئية، وإن كان النظام لم يسمح بعد بإدخالها ضمن إطاره المركزي إلا أنه عالج هذه المجموعة من الحسابات في فصل مستقل وذلك لتلبية رغبات كثير من الدول والتي تهتم بدراسات البيئة وتقييم الموارد والآثار البيئية على المجاميع الاقتصادية.

٢". اهتم النظام بالسكان والعمالة والتغيرات السعرية والكمية وقياساتها، وكذلك القوة الشرائية.

---

[١] www.qsa.gov.qa

[٢] www.faculty.ksu.edu.sa

٣". أبرز النظام دور الخدمات وتنوعها في النشاط الاقتصادي، وكذلك الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية، وأثر تنوع الأدوات المالية في النشاط الاقتصادي، لذلك نجد أن النظام قد طور في التعاريف والمفاهيم والحسابات وطرق العرض... الخ، لمقابلة الاحتياجات التحليلية في شتى المجالات، وفي هذا الصدد نجد أن النظام:

أ- ميز بين استهلاك الفرد والاستهلاك الجماعي، كما استحدث ما أطلق عليه الاستهلاك النهائي الفعلي.

ب- اعترف بأن الخدمات مثلها مثل السلع قد تنتج خلال أكثر من فترة محاسبية واحدة، كما أنها قد تختزن وتستخدم في فترات مستقبلية.

ج- استخدام العديد من المعايير المتعلقة برسم حدود المشروعات المالية وشمولها، كما هو الشأن في الشركات القابضة وأنشطة الوساطة والخدمات.

د- قدم عدة توصيات تتعلق بمعالجة مشكلة تعدد أسعار الصرف عند قياس وتقدير المجاميع الاقتصادية المختلفة ضمن الإطار المركزي للنظام.

٤". اهتم النظام بتوضيح العديد من الموضوعات مثل دور الحسابات وتسلسلها، أسس التقييم أسس ووقت التسجيل، التصنيف القطاعي والنوعي، موضوع الإجمالي والصافي في التيارات والأرصدة.... الخ.

٥". قدم النظام صورة متكاملة للميزانيات في أول وآخر المدة توضح صورة متكاملة للأصول والالتزامات وما يطرأ عليها من تغيرات ناتجة عن صفقات أو ظروف خارجية مثل الأسعار، والظهور أو الاختفاء الاقتصادي... الخ.

٦". نجح النظام في التنسيق بينه وبين الأنظمة الإحصائية الدولية الأخرى، وذلك بما يساعد على الاستخدام الأكفأ للإحصاءات على المستوى الدولي، وزيادة القدرة التحليلية لمستخدمي البيانات على اختلاف مناهجهم، حيث يمكن الربط بين نظام الحسابات القومية والأنظمة الإحصائية الدولية الأخرى، مثل الإحصاءات المالية للحكومة GFS، وميزان المدفوعات BOP،

وإحصاءات النقود والبنوك MBS، ودليل النشاط الاقتصادي ISIC3 ،وكذلك دليل إحصاءات العمالة الذي تصدره ILO، ودليل حسابات الزراعة.

٧". أعطى النظام أهمية كبيرة للخدمات الصحية والتعليمية وبرامج المساعدات الأخرى التي تقدمها أجهزة الدولة في دولة التخطيط المركزي وغيرها من الدول النامية كمزايا اجتماعية للعاملين لديها أو إلى السكان بصفة عامة.

٨". قدم النظام تصنيفاً هيكلياً على مستوى خمسة حدود لكل من المتعاملين والمعلامات والأصول، الأمر الذي يسمح للدول من خلال هذا التصنيف بتحديد أولوياتها حسب احتياجاتهم التحليلية وإمكانياتهم الإحصائية.

٩". تضمن النظام فصلاً مستقلاً عن الحسابات التابعة، وقد تضمن هذا الفصل نوعين من الحسابات التابعة- الأول هو مجموع الحسابات التي تهتم بالتحليل الجزئي لبعض السياسات المعنية بالتعليم والصحة والسياحة والنقل، والنوع الثاني من الحسابات التابعة تهتم بإيضاح المفاهيم البديلة، وهذا النوع من الحسابات اهتم بالحسابات البيئية وتأثيراتها على المصادر الطبيعية، كما تضمن هذا النوع من الحسابات إمكانية توسيع مفهوم الإنتاج ليشمل إنتاج القطاع العائلي للخدمات لاستخدامهم الذاتي.

١٠".أدخل النظام عدداً من المفاهيم الجديدة والتي لم تكون موجودة في نظام ١٩٦٨ ومن أهمها الدخل الأولى وهو المعادل القطاعي للدخل القومي، ومفهوم الدخل المتاح المعدل.... الخ.

هذا وقد أعد هيكل الحسابات الواردة في نظام ١٩٩٣ بطريقة تتماشى مع تسلسل العمليات الاقتصادية وطريقة عرضها، فقد أعد هيكل محاسبي موحد ينطبق على جميع الوحدات ومن ثم جميع القطاعات التنظيمية في الاقتصاد القومي وكذلك بالنسبة لقطاع العالم الخارجي.

كما أن هناك عدة مستويات من التصنيف، ولذلك فإن الحسابات يمكن أن تعرض على أساس تفصيلي أو على أساس إجمالي للمعاملات، كما استحدث النظام عرض البنود على أساس إجمالي أو على أساس صافي، ويعتبر الفرق بينهما إهتلاك رأس المال الثابت وتشمل المجموعات الرئيسية من الحسابات ما يلي:

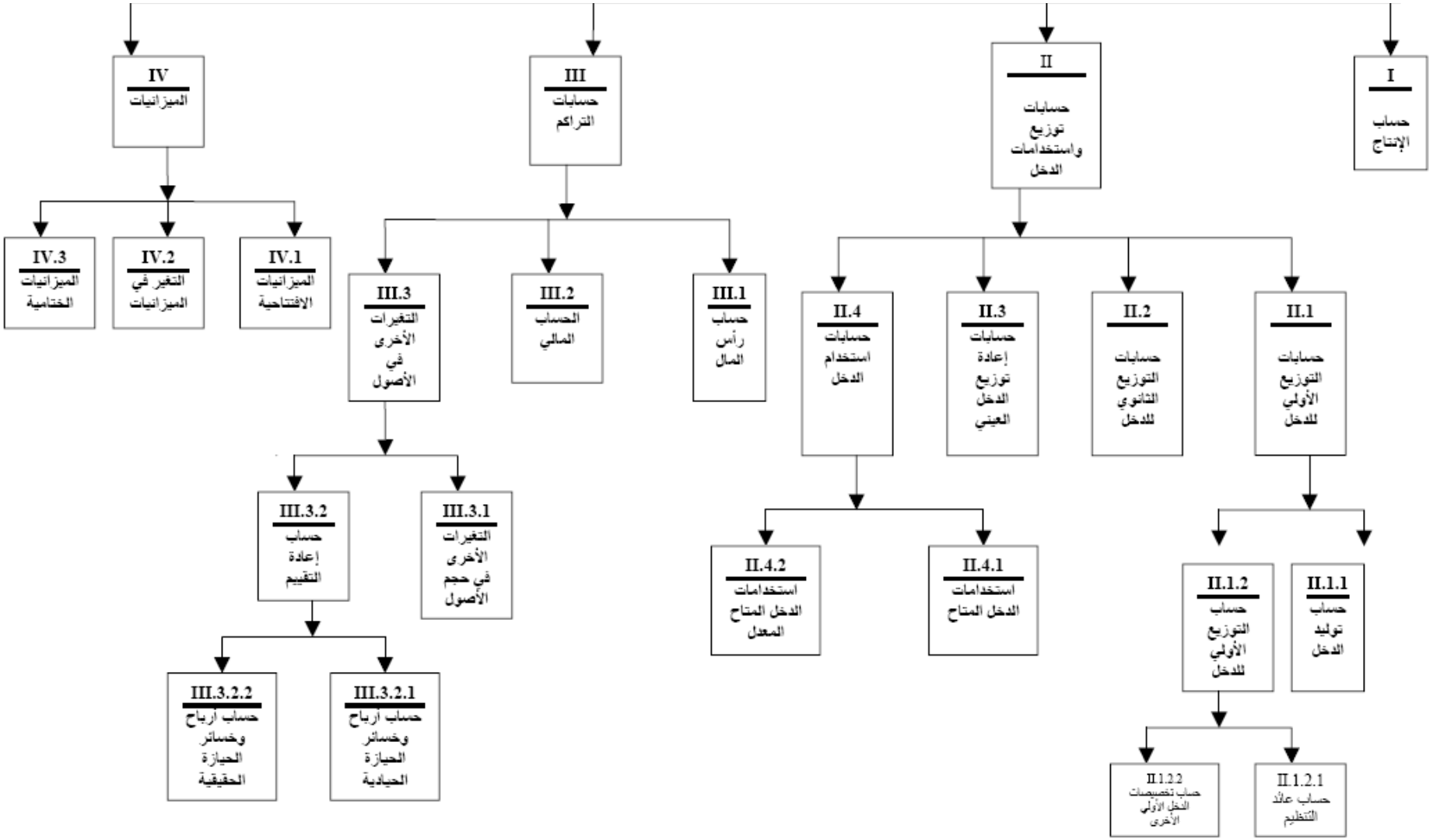
I
حساب الإنتاج
II
حسابات توزيع واستخدامات الدخل
III
حسابات التراكم
IV
الميزانيات
II.1
حسابات التوزيع الأولي للدخل
II.2
حسابات التوزيع الثانوي للدخل
II.3
حسابات إعادة توزيع الدخل العيني
II.4
حسابات استخدام الدخل
II.1.1
حساب توليد الدخل
II.1.2
حساب التوزيع الأولي للدخل
II.1.2.1
حساب عائد التنظيم
II.1.2.2
حساب تخصيصات الدخل الأولي الأخرى
II.4.1
استخدامات الدخل المتاح
II.4.2
استخدامات الدخل المتاح المعدل
III.1
حساب رأس المال
III.2
الحساب المالي
III.3
التغيرات الأخرى في الأصول
III.3.1
التغيرات الأخرى في حجم الأصول
III.3.2
حساب إعادة التقييم
III.3.2.1
حساب ارباح وخسائر الحيازة الحيادية
III.3.2.2
حساب ارباح وخسائر الحيازة الحقيقية
IV.1
الميزانيات الافتتاحية
IV.2
التغير في الميزانيات
IV.3
الميزانيات الختامية

١. حسابات جارية:

وهي تعني بالإنتاج والدخل وتوزيعاته واستعمالاته، وهي تشمل حسابات المجموعة الأولى وحسابات المجموعة الثانية.

تتناول هذه المجموعة من الحسابات المعاملات المتعلقة بالإنتاج واستخداماته وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه وتنتهي هذه الحسابات ببند موازنة هو الادخار الذي يرحل إلى حسابات التراكم وتضم الحسابات الجارية مجموعتين من الحسابات أولهما تتكون من حساب واحد هو حساب الإنتاج أما المجموعة الثانية فتتعلق بعدد من الحسابات التي تعالج توليد الدخل وتوزيعه (استخداماته).

أ – حساب الإنتاج:

وهو الحساب الأول من سلسلة حسابات هذه المجموعة ويبرز هذا الحساب القيمة المضافة كبند توازن وتعرض القيمة المضافة إجمالية وصافية بعد خصم الإهتلاك.

ب -حسابات توزيع واستخدامات الدخل:

وتشمل هذه المجموعة عدد من الحسابات التي تعالج عملية توليد الدخل ثم توزيع هذا الدخل ثم استخدامات هذا الدخل من خلال عدة مراحل هي التوزيع الأولي للدخل ثم التوزيع الثانوي للدخل ثم إعادة التوزيع العيني للدخل ثم استخدامات هذا الدخل ولكل من هذه المراحل حسابات فرعية.

٢. حسابات التراكم:

وهي تعني بالتغيرات في الأصول والخصوم والتغيرات في صافي الثروة، وهي تشمل حسابات المجموعة الثالثة. وتتعامل هذه المجموعة من الحسابات مع جميع التغيرات التي تحدث في الأصول والخصوم ومن ثم جميع التغيرات التي تحدث في صافي الثروة (الفرق بين الأصول والخصوم) وهو الذي يمثل بند التوازن في هذه الحسابات وقد أعدت حسابات التراكم بطريقة تسمح بالتمييز بين مختلف أنواع التغيرات في الأصول والخصوم وصافي القيمة. وتنقسم هذه المجموعة من الحسابات إلى مجموعتين : تتناول الأولى التغيرات التي تحدث في الأصول والخصوم نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالي (نتيجة معاملات) وتتناول الثانية التغيرات التي

تحدث في الأصول والخصوم التي تعزى لعوامل أخرى وتضم المجموعة الأولى حسابين هما حساب رأس المال وهوما يطلق عليه حساب التكوين الرأسمالي والحساب المالي. أما المجموعة الثانية وهي التي تتعامل مع التغيرات الأخرى في الأصول فهي تعالج التغيرات التي ليست نتيجة لصفقات أو معاملات فهي تشمل حسابين أحدهما حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول والثاني إعادة التقييم ورصيد هذه المجموعة هو التغير في صافي الثورة.

١- حساب راس المال:

وهو يهتم بالمعاملات المتعلقة باقتناء الأصول غير المالية والتحويلات الرأسمالية التي تنطوي علي إعادة توزيع للثروة وبالطبع يتسلم هذا الحساب بند الادخار الذي يعتبر بند التوازن في مجموعة الحسابات الجارية كمصدر رئيسي للتمويل.

٢- الحساب المالي:

ويعالج هذا الحساب العمليات (المعاملات) المتعلقة بالأدوات المالية كأصول أو خصوم أي التغيرات في الأصول والالتزامات المالية نتيجة معاملات فعلية لمعالجة صافي الإقراض أو الاقتراض.

تتساوى التغيرات في الالتزامات مع التغيرات في الأصول علي المستوي الإجمالي ولكنها تختلف علي المستوي القطاعي بما في ذلك العالم الخارجي ويعتبر الحساب المالي هو الحساب الثاني بعد حساب راس المال الذي يعكس التغيرات التي تحدث علي الأصول والالتزامات خلال العام محل الدراسة نتيجة لتعاملات بين القطاعات.

٣- التغيرات الأخرى في الأصول:

تعنى بالتغيرات في الأصول والخصوم الناتجة عن عوامل أخرى غير معاملات التراكم التي وردت في حسابات المجموعة السابقة (ومن أمثلة هذه العوامل الاستكشافات الجديدة أو نضوب الموارد أو الدمار بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية .... الخ) ولذلك فانه قد تم تقسيم هذه المجموعة إلى حسابين أحدهما يتعلق بالتغيرات الأخرى في حجم الأصول والآخر يتعلق بإعادة التقييم (التغيرات السعرية).

٣. الميزانيات:

وهي تعني بالميزانية الافتتاحية والختامية للثروة وهي تشمل حسابات المجموعة الرابعة. وهي تعالج الأصول والخصوم في أول المدة(ميزانية افتتاحية) وفي نهاية المدة(ميزانية ختامية) مقيمة بأسعار التاريخ الذي تعد فيه الميزانية وبند الموازنة هو الفرق بين الأصول والخصوم وتشمل هذه المجموعة ثلاثة حسابات:

أ- الميزانية الافتتاحية.

ب- التغير في الميزانيات.

ج- الميزانيات الختامية.

وبالربط بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية نستطيع أن نعرض المعادلة الآتية:

قيمة الأصل في الميزانية الافتتاحية + صافي الإضافات التي يتم تملكها أو التخلص منها نتيجة معاملات تتم خلال العام وترد هذه المعاملات في حساب رأس المال (بالنسبة للأصول غير المالية) وفي الحساب المال (بالنسبة للأصول المالية).

+صافي التغيرات الأخرى في حجم الأصول(اكتشاف ، تدمير ، كوارث ، ..... الخ)ويرد ذلك في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

+صافي قيمة أرباح / خسائر الحيازة الاسمية للأصول أثناء العام الناتجة عن التغير في الأسعار (الحقيقية والحيادية) وهذه ترد في حساب إعادة التقييم = قيمة الأصل في الميزانية الختامية.

ومن هنا، يعتبر النظام الدولي لحسابات القومية الصادر عام ١٩٩٣ نظاماً شاملاً وقابلاً للتطبيق على أوسع نطاق، ولكن هذا التطبيق سيتم كلياً أو جزئياً وذلك حسب ظروف كل دولة، وطبقاً للإمكانيات المتاحة لتطبيق النظام. وتقوم سورية حالياً بالتحضير لتطبيق هذا النظام.

الفصل الثاني

الحسابات الاقتصادية القومية وتخطيط الاستثمار

المبحث الأول: متطلبات تخطيط الاستثمار على المستوى الكلي والجزئي.

١,١. تعريف الاستثمار.

٢,١. أنواع الاستثمار.

١,٢,١. حسب الجهة التي تقوم به.

٢,٢,١. حسب جنسية الجهة التي تقوم بالاستثمار.

٣,٢,١. حسب وجهة نظر المحاسبة القومية.

٤,٢,١. حسب تأثيرها على الطاقة الإنتاجية.

٥,٢,١. حسب مضمون الاستثمار.

٦,٢,١. حسب علاقتها بعملية التنمية.

٧,٢,١. حسب القطاعات الاقتصادية.

٣,١. مناخ ومقومات الاستثمار:

١,٣,١. مقومات اقتصادية كلية.

٢,٣,١. مقومات (بيئة) قانونية و تشريعية.

٣,٣,١. النظام الإداري و التنظيمي.

٤,٣,١. نظام للمعلومات.

٤,١. سياسة الاستثمار على المستوى الجزئي.

٥,١. متطلبات وجود سياسة استثمارية واضحة و مستقرة على مستوى المشروع.

٦,١. سياسات الاستثمار وأهدافها على المستوى الكلي.

٧,١. أنواع سياسات الاستثمار.

١,٧,١. سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية.

٢,٧,١. سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار.

٣,٧,١. سياسة توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص.

٤,٧,١. سياسة تشجيع رأس المال الأجنبي والمناطق الحرة.

٥,٧,١. سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية.

٦,٧,١. سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي.

٧,٧,١. سياسة الاستثمار حسب الفن الإنتاجي.

٨,٧,١. سياسة الاستثمار طبقا" لمصادر التمويل.

تمهيد :

في ظل التحولات الأخيرة التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن الماضي أصبح لزاماً على الدول وخاصة الصغيرة منها أن ترسم من جديد رؤى وطنية في شتى المجالات، تحقق من خلالها أهدافها الوطنية وتتجاوز العقبات وتتغلب على التحديات التي نشأت مع المفاهيم الحديثة ومؤسساتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها..

ويعتبر الاستثمار ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني وهو المحرك الأساسي له، ولا يمكن بدونه تحقيق معدلات نمو مرضية في الناتج المحلي الإجمالي.

فالاستثمار أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع مصالح الدولة ويحقق لها الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي المنشود وذلك من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الأخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة وتعزيز القدرة التنافسية في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق وخفض معدل الفقر والبطالة.

إن بناء تصور متكامل عن طبيعة التحديات التي تواجه الاستثمار وإظهار فرصه المتاحة، والعمل على بلورة رؤية علمية حول العلاقة بين فرص الاستثمار والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ورسم استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار يعد التحدي الأهم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

لذلك لابد من العمل على رسم استراتيجية وخطة وطنية تعمل على تشجيع الاستثمار وإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمقاييس والمجاميع الكلية التي توفرها الحسابات الاقتصادية القومية.

١,١. تعريف الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي لا ترتبط بأي نظام اقتصادي معين بل وجد في كل زمان وفي كل البلدان. ولإدراك أهميته لابد من تحليل مفهومه واستعراض تعاريفه.

بشكل عام يقوم مفهوم الاستثمار على فكرتين أساسيتين:

الأولى: شراء الأصول المالية مثل الأسهم و السندات والأوراق المالية.

والثانية: شراء أصول حقيقية وسلع رأسمالية كالآلات والمعدات التي تستخدم لإنتاج منتجات أخرى.

فالاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو تحويل لرأس المال من شكله النقدي إلى شكله الإنتاجي أو الخدمي، فهو استبدال للنقود بتجهيزات مختلفة يتم تنظيمها في وحدات إنتاجية أو خدمية بغرض إنتاج السلع والخدمات، أي تحويل النقود إلى رأسمال، فهو يساهم في تقدم البلاد وازدهارها[١]، ويشكل إضافة وتطوير وتنمية للثروة الوطنية أو إعادة توزيعها.

ويمثل الاستثمار الزيادة الحقيقية في رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية والتي تتجسد في إنشاء المصانع وفي البناء وفي زيادة خزين المشروعات الاقتصادية من المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة أو تامة الصنع.

ويعرف الاستثمار على أنه تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة أو الإضافات للمخزون خلال فترة زمنية معينة؛ حيث نلاحظ استبعاد المشتريات من الأسهم والسندات والأوراق المالية واقتصار التعريف على المشتريات من السلع العينية الجديدة.

وفي حسابات الدخل القومي تتكون الاستثمارات من الإنفاق الاستثماري على المصانع والمعدات الجديدة ومن المخزون الاستثماري الجديد ومن التشييدات السكنية الجديدة. فهو يعتبر استثمار في المخزون وفي المشاريع الإنشائية والإسكانية وفي تكوين رأس المال الثابت[٢].

---

[١] خدام، منذر، الأسس النظرية للاستثمار، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤، ص: ٣٠.

[٢] سلمان، مصطفى، داود، حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص: ١١٤.

كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، كذلك يعرف بأنه الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع[١].

وقد تأثر تعريف الاستثمار إلى حد ما بآراء المدارس الاقتصادية:

فالاستثمار حسب رأي الكنزيين يمثل جزء من الطلب الكلي وهو الوحيد القادر على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تأثيره في الطلب الفعال. فيعتبر الاستثمار من المحددات الأساسية لمستوى الدخل القومي وأداة بيد الدولة تقوم من خلالها بالتأثير في المستوى العام للنشاط الاقتصادي.

أما الكلاسيكيون فيرون الاستثمار على أنه أداة للحصول على أرباح من خلال استثمار المستثمر لأمواله سواء أكان هذا الاستثمار في أصول مادية أو مالية بغض النظر عما إذا أضاف الاستثمار طاقة إنتاجية للاقتصاد أو كان عبارة عن انتقال للملكية من شخص إلى آخر[٢].

وبالتالي نجد أن هناك نوعان للاستثمار الأول هو عبارة عن العملية التي يقوم بموجبها المستثمر بزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تحويل أمواله ومدخراته إلى أصول إنتاجية. وهو ما سنركز عليه في هذا البحث بشكل أساسي.

أما النوع الثاني فهو الذي لا يشكل أي إضافة للطاقة الوطنية بل يعيد توزيعها وانتقالها، فهو مجرد توظيف للأموال بهدف الحصول على الأرباح.

١,٢. أنواع الاستثمار:

تختلف أنواع الاستثمار حسب التصنيف الذي تندرج تحته:

١,٢,١. حسب الجهة التي تقوم به:

١". الاستثمار الحكومي:

يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات أو من القروض؛ ويتم عادة لسد احتياجات اجتماعية معينة كالتعليم والصحة أو لتعويض وسد عجز في انفاق القطاع الخاص.

---

[١] لطفي، علي، التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨، ص: ١٨٧.
[٢] المحجوب، رفعت، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧، ص: ١٢٤.

٢". الاستثمار الخاص:

ويتكون إما من استثمار فردي أو استثمار شركات حيث يتم تكوين رأس المال الحقيقي بتمويل من مدخرات الفرد أو من احتياطات الشركات المكونة من الأرباح المحتجزة أو من القروض التي تحصل عليها أو من أسواق المال(أسهم...)؛ ويقوم على دافع الربح بشكل أساسي.

١,٢,٢. حسب جنسية الجهة التي تقوم بالاستثمار[١]:

١". استثمار وطني:

يكون فيها المستثمر محلي والمدخرات الموجهة لتكوين رأس المال هي مدخرات من داخل البلد فيقوم المستثمر المحلي بتحويل المدخرات والأموال إلى استثمارات جديدة وتكوين رأسمال حقيقي داخل البلد.

٢". استثمار أجنبي:

عندما يكون المستثمر أجنبي ويقوم باستثمار أمواله وتحويلها إلى رأسمال حقيقي داخل البلد. ويكون الاستثمار إما مباشر من خلال تملك المستثمر لمشروع أو جزء منه ويمكن أن يكون الاستثمار غير مباشر على شكل قروض أو ملكية أسهم.

٣,٢,١. حسب وجهة نظر المحاسبة القومية:

١". تكوين رأس المال الثابت:

ويمثل الانفاق الاستثماري لشركات قطاع الأعمال بغرض تشييد المصانع وشراء السلع الرأسمالية مثل المعدات والآلات بغرض إنتاج السلع والخدمات.

٢". التغير في المخزون:

ويمثل الطلب على مخزون منتجات تلك الشركات.

٣". الاستثمار العقاري:

ويمثل الانفاق الاستثماري على تشييد المباني السكنية.

٤,٢,١.حسب تأثيرها على الطاقة الإنتاجية[٢]:

---

[١] لطفي، علي، التخطيط الاقتصادي، مصدر سابق، ص: ١٨٩.
[٢] العاقل، محمد، مبادئ الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣، ص:١٧.

١". استثمارات حقيقية:

وهي الاستثمارات التي تزيد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتشكل إضافة وتنمية وتطوير للثروة الوطنية، وتساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتؤدي إلى تقدم البلاد وازدهارها.

٢". استثمارات وهمية (ظاهرية):

وهي الاستثمارات التي لا تزيد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والثروة الوطنية بل تعيد توزيعها، فهو انتقال لملكية الاستثمارات القائمة من جهة لأخرى.

ويكون إما من خلال شراء الأسهم والسندات وهذا ما يسمى التوظيف المالي أو يكون من خلال شراء أصول إنتاجية مستعملة.

١,٢,٥. حسب مضمون الاستثمار:

١". استثمار صافي:

ويتضمن الإضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

١". استثمار إجمالي:

يتضمن الاستثمار الصافي والاستثمار المخصص لتعويض الاهتلاكات بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال لمواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر على هذا الرصيد (استثمار تعويضي).

١,٢,٦. حسب علاقتها بعملية التنمية[١] :

١". استثمارات استبدال:

وهي الاستثمارات اللازمة لاستبدال التجهيزات والأبنية المستهلكة أثناء عملية الإنتاج ،إذ أن التجهيزات والآلات وغيرها من رأس المال الثابت تخسر خلال عملية الإنتاج جزء من قيمتها وقدرتها على الإنتاج في كل دورة وينتقل هذا الجزء إلى قيمة السلعة المنتجة. فللمحافظة على القدرة على إنتاج نفس حجم المنتجات لابد من تخصيص جزء من الاستثمارات لاستبدال رأس المال المستهلك أثناء دورة الإنتاج.

[١] خوري، عصام، الضرير، موسى، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٨، ص: ٢٢٤.

٢". استثمارات التنمية:

وهي الاستثمارات المخصصة لتوفير طاقات و أصول ثابتة إضافية للاقتصاد الوطني وغالباً ما تقوم الحكومة بتوجيه هذا النوع من الاستثمار وتوزيعه إضافة إلى قيامها بالإنفاق الاستثماري على الاستثمارات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها.

٧,٢,١. حسب القطاعات الاقتصادية:

ويمكن أن تصنف الاستثمارات حسب توزعها على قطاعات الاقتصاد المختلفة (استثمار صناعي، استثمار زراعي .....).

٣.١. مناخ ومقومات الاستثمار:

تعرف سياسات الاستثمار بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة[١].

ومن هذا التعريف نجد أن هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على المستوى القومي وتتميز بالكفاءة المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم مما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والتي غالباً ما تتحدد في تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، تخفيض معدلات البطالة، زيادة الناتج القومي، المساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة إضافة إلى بعض الأهداف الفرعية الأخرى.

وقد عرفها بعضهم بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته وإستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة[٢] . في حين يراها البعض بالمعنى الضيق أنها السياسات التي تستهدف

[١] عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، محموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص: ١٨٠.
[٢] النجار، سعيد، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، ١٩٨٩، ص: ٢٦.

تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.

وبما أن الاستثمار يتأثر بالظروف المحيطة به فإن وجود بيئة مناسبة ومواتية للاستثمار يزيد من قدرة الاستثمارات القائمة على العمل وعلى زيادة الأرباح، مما يشجع على إقامة استثمارات جديدة تساهم في دعم عملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وإن وجود البيئة المناسبة لا يعتمد على إصدار قوانين وإعفاءات فقط بل يعتمد على مجموعة من الشروط والمقومات الاقتصادية الكلية والتي تكون بمجملها البيئة المناسبة للاستثمار.

وبالتالي إن مناخ الاستثمار هو الذي يعكس سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع حيث أنه يتضمن كل من السياسات والأدوات والمؤشرات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية سواء أكانت سياسات مالية أو نقدية، إضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية والتي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في الاقتصاد القومي.

ومنه فإن مناخ الاستثمار هو مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات التي تشير في مجموعها فيما إذا كانت الأنظمة والسياسات داخل المجتمع تعمل على تشجيع وجذب الاستثمار أم لا، وهذه المكونات تتفاعل فيما بينها خلال مرحلة أو فترة زمنية معينة لتهيئ بيئة مشجعة للاستثمار.

ويتحدد المناخ الاستثماري بمجمله من المكونات والمقومات منها[1]:

١.٣.١. المقومات الاقتصادية الكلية:

بما أن الاستثمار يتأثر بباقي المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني ويتأثر بالحالة العامة التي يمر بها الاقتصاد، فبالتالي ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار لابد من العمل على تحسين المقومات الاقتصادية الكلية كالنظام المصرفي والمالي، البنية التحتية، النظام الضريبي وغيرها من العوامل.

[1] خضور، رسلان، سياسات الاستثمار في سورية، أعمال الندوة السورية الألمانية الأولى، جامعة دمشق، دمشق١٩٩٧، ص:١٧-٢٧.

١". البنية التحتية:

إن توفر البنية التحتية الجيدة من طرق، موانئ، مطارات، مواصلات يساعد بشكل غير مباشر على نمو الإنتاجية ورفع فاعلية الإنتاج وذلك من خلال تخفيضها لتكاليف الاستثمار والذي بدوره يزيد من ربحية المشروع.

وإن الاستثمارات في البنية التحتية هي من الاستثمارات التي تتطلب أموالاً كثيرة وفترات طويلة لاسترداد نفقاتها مما يجعل من هذه المهمات توكل على عاتق القطاع العام.

وإن من مهام الدولة في هذا المجال هو إقامة المدن الصناعية المزودة بكافة أشكال البنية التحتية والمتنوعة في مختلف المناطق مما يعمل على توزيع المشاريع الاستثمارية على كافة المناطق وعدم تمركزها في منطقة معينة، وبالتالي تحقيق تنمية متوازية بين كافة المناطق مع الاستفادة من المزايا النسبية لكل منطقة، إضافة إلى أنها تعمل على تخفيض تكاليف الاستثمار وخلق فرص استثمار وفرص تشغيل عمالة جديدة[١].

٢". النظام المصرفي:

يتمتع النظام المصرفي بأهمية كبيرة في الاقتصاد، فهو يقوم بتجميع المدخرات وإعادة ضخها في الاقتصاد عن طريق تمويل الاستثمار وعن طريق التسهيلات المقدمة للمستثمرين. فهو بذلك يعمل على توفير فرص الاستثمار من خلال سياسات الإقراض وأسعار الفائدة التي يمكن أن توجه لخدمة قطاعات معينة وتطويرها دون أخرى. وبالتالي فإن وجود نظام مصرفي متطور وسليم يعتبر من أهم مقومات وشروط خلق مناخ استثماري.

٣". السوق المالية:

يعتبر توفر سوق مالية من أحد مقومات الاستثمار وذلك لأن السوق المالية تعتبر مصدراً من مصادر تمويل الاستثمارات، فهي تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال قدرتها على توفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات، وقدرتها على خلق السيولة النقدية، فهي بذلك تساعد الشركات في الحصول على رأسمال من خلال إصدار الأسهم. وبالتالي تسهل الاستثمارات وبشكل خاص

[١] خضور، رسلان، سياسات الاستثمار في سورية، مصدر سابق، ص:١٨.

الاستثمارات طويلة الأجل، إضافة إلى أنها تفسح مجالاً أمام المدخرين غير الراغبين بالاستثمار بشكل مباشر باستثمار أموالهم عن طريق شراء الأسهم والسندات.

فالسوق المالية تساعد على توفير فرص الاستثمار وخاصة في الاقتصاديات التي يتواجد فيها سيولة غير مستغلة معززة بذلك النمو الاقتصادي.

٤". المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد:

وهي مجموعة من المحددات والمعايير التي تشير إلى درجة الاستقرار الاقتصادية وقوة الاقتصاد واحتمالات نموه وتقدمه وتلعب هذه المؤشرات دوراً كبيراً في جذب الاستثمارات، فكلما كانت درجة الاستقرار كبيرة ومعدلات النمو مرتفعة كلما زادت رغبة المستثمرين في الاستثمار في الاقتصاد. ومن هذه المؤشرات : معدلات التضخم، معدلات النمو الاقتصادي، أسعار الصرف، وأسعار الفائدة.

A. استقرار معدلات التضخم:

حتى يستطيع الاقتصاد جذب الاستثمارات لابد لمعدلات التضخم أن تكون مستقرة وضمن حدود مقبولة نسبياً (لا تزيد عن ١٠٪ تقريباً) لأن ارتفاع معدلات التضخم يدل على ضعف الاقتصاد القومي وعدم استقراره وجمود وتشوه في بنية الإنتاج القومي وضعف مستوى الإنتاجية وضآلة في معدلات النمو[١]. إضافة إلى عجز الحكومة في التحكم بالسياسة الاقتصادية الكلية مما يخلق جواً من عدم الاطمئنان والقلق تجاه الظروف الاقتصادية، والذي بدوره يؤثر على الاستثمار بشكل سلبي وعلى النشاط الاقتصادي ككل.

B. أسعار الفائدة:

يرتبط الاستثمار مع أسعار الفائدة الحقيقية بعلاقة عكسية حيث أن انخفاض سعر الفائدة يخفض تكلفة رأس المال اللازم لتمويل المشاريع، مما يزيد من ربحية المشاريع، وبالتالي فإن المستثمرين سوف يعملون على زيادة استثماراتهم وفي الوقت نفسه فإن انخفاض سعر الفائدة سوف يخفض الادخار وبالتالي يقلل الموارد المتاحة للاستثمار.

[١] زكي، رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ١٠٢.

إلا أنه وحسب دراسات أعدها خبراء في صندوق النقد الدولي تبين أن الآثار السلبية لأسعار الفائدة المرتفعة على تكلفة رأس المال أكبر من الآثار الإيجابية لها على تعبئة المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات[1].

وبشكل عام تستطيع الحكومة الاستفادة من معدلات الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للتأثير على الاستثمارات وتوجيهها في مجالات معينة دون أخرى.

ويجب أن تكون أسعار الفائدة مرنة بما فيه الكفاية لتحقيق التوازن بين العرض على النقود والطلب عليها بالشكل الذي يحقق أهداف السياسات الاقتصادية.

C. معدل النمو الاقتصادي:

تعتبر معدلات النمو أحد مقومات الاستثمار والتي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء الحكم على مناخ الاستثمار في اقتصاد ما. فإن وجود معدلات نمو مرتفعة تعتبر عامل مشجع على الاستثمار وكذلك تزايد هذا المعدل من عام لآخر يعتبر كدليل على قوة الاقتصاد القومي ويؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال في مجالات استثمارية مختلفة.

D. استقرار أسعار الصرف:

إن سعر الصرف من العوامل المؤثرة في الاستثمار حيث أن استقراره يشجع رجال الأعمال على الاستثمار في حين أن تدهوره وتقلبه يعتبران من معوقات الاستثمار نظراً لتأثيره بشكل كبير على الصادرات والواردات.

E. النظام الضريبي:

وهي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وتلعب دور الموجه للاستثمارات والقادرة على جذب الاستثمارات لأنها تدخل في التكاليف الاستثمارية، وتؤثر على العائدات. وإن وجود سياسة ضريبية سهلة مناسبة وتتسم بالشفافية والعدالة تعتبر من أهم العوامل القادرة على جذب الاستثمار، حيث أن اعتدال النظام الضريبي ووضوحه مع غياب للازدواج الضريبي أو الارتفاع في الضرائب والرسوم يعتبر عامل مشجع لجذب المستثمرين أكثر من الإعفاءات الضريبية.

[1] خضور، رسلان، سياسات الاستثمار في سورية، مصدر سابق، ص: ٢٢.

فالمستثمرين يفضلون سعراً معتدلاً وثابتاً للضريبة بدلاً من إعفاء ضريبية يعقبها تذبذبات قوية في معدلات الضريبة.

F. حجم السوق:

إن الحاجات الاجتماعية هي الدافع الأول للنشاط الإنساني وللنشاط الاقتصادي، وما دام الإنسان بحاجة لأن يستهلك فلابد من أن ينتج، وقبل أن يقوم المستثمر بالاستثمار لابد له من دراسة الطلب الكلي والقوة الشرائية المتاحة.

وإن ضيق السوق المحلية نتيجة انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي أو نتيجة انخفاض عدد السكان يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية مما يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار، وكذلك فإن حجم السوق يرتبط بحجم الدخل القومي وتوزيعه وبمعدل نمو دخل الفرد، فإن تفاوت توزيع الدخل يجعل الثروة والدخل تتركز بأيدي فئة محدودة من المجتمع مما يؤثر على حجم السوق وعلى الاستهلاك إضافة إلى توجه رؤوس الأموال إلى استثمارات عقيمة وعدم استخدامها بالشكل العقلاني مما يؤثر سلباً على الاستثمار.

ومنه نجد أن لحجم السوق دوراً أيضاً في عملية جذب الاستثمارات وتوجيهها في المجالات الاقتصادية القادرة على خدمة عملية التنمية.

٢,٣,١. مقومات (بيئة) قانونية وتشريعية:

حسب مقولة : ((إن رأس المال جبان وهو ينشد الأمان)) فإنه بالنسبة للمستثمرين لا شيء يبعث على الأمان بقدر وجود بيئة تشريعية وقانونية سليمة وجهاز قضائي قادر على تطبيق القوانين والمحافظة عليها.

وإن وجود بيئة تشريعية وقانونية تتمتع بالشفافية والشمول وعدم التناقض في مكوناتها إضافة إلى المرونة والانسجام بين التشريعات تعتبر من العناصر القادرة على جذب الاستثمارات بشكل كبير، في حين أن الغموض والتعارض وعدم الاستقرار في القوانين أو عدم وجود جهاز قضائي سليم يخلق جواً من عدم الثقة بمناخ الاستثمار.

وبالتالي فإن سلامة الجهاز القضائي في بيئة تشريعية واضحة وناضجة ومحترمة من قبل الجميع تعتبر من أشد العوامل الجاذبة للاستثمار من خلال إعطاءها إحساساً بالأمان.

٣,٣,١. النظام الإداري والتنظيمي:

لا تقل أهمية النظام الإداري والتنظيمي عن البيئة التشريعية والقانونية من حيث قدرته على جذب الاستثمار.

بما أن رأس المال يدخل في علاقات إدارية مع الجهات الحكومية المختصة، فلابد وأن يحتاج إلى تبسيط في الإجراءات الحكومية، وإلغاء التعقيدات المكتبية والمعوقات الإدارية، وتسريع في الأداء لأن عنصر الزمن ذو قيمة كبيرة بالنسبة لرأس المال، وكلما كانت الأجهزة الإدارية فاعلة وكفوءة أكثر كلما شجع ذلك على جذب الاستثمارات.

٤,٣,١. نظام للمعلومات:

إن توفر قاعدة معلومات وبيانات صحيحة ودقيقة وحديثة وبالصورة التفصيلية عن الوضع الاقتصادي وعن مجالات الاستثمار المتاحة وكافة المعلومات التي يحتاجها المستثمر كلما ساعد ذلك في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال. فإن توفر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية الصحيحة والتي تشكل موضع ثقة بالنسبة للمستثمرين من حيث مصداقية بياناتها وتوفرها في كافة الأوقات تساعد المستثمرين في معرفة حالة الاقتصاد قبل البدء بالاستثمار. في حين أن أي تعقيد في الإجراءات والبيروقراطية وعدم القدرة على إعطاء البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين بالشكل والزمن الصحيحين تعتبر من معوقات الاستثمار القادرة على إبعاد رؤوس الأموال عن الاستثمار في أي اقتصاد كان.

٤,١. سياسة الاستثمار على المستوى الجزئي:

يحتاج المشروع في كل مرحلة من مراحل تطوره ونموه إلى اتخاذ قرارات استثمارية، سواء في مرحلة إنشائه أو أثناء حياته وتوجهه إلى المستقبل، ونجاح المشروع في المستقبل يتوقف على قرارات الاستثمار التي تتخذ في الحاضر، وعلى صحة كافة البيانات والمؤشرات التي تمت

دراستها قبل البدء بوضع خطة الاستثمار على المستوى الجزئي، فالمشروع في حد ذاته يعتبر فرصة استثمارية تم اختيارها من عدة عوامل وتم اتخاذ قرار استثماري بشأنها.

وهذه القرارات من أهم القرارات التي يمر بها المشروع وذلك لأنها قرارات تتعلق بالمستقبل وتمتد آثارها فترات طويلة ولها آثار عميقة على المشروع لأنها ترتبط بالعائد على الاستثمار فيعتبر قرار الاستثمار قراراً أساسياً يحدد معظم القرارات التالية له، والتي تتخذ في مجال السياسات الاقتصادية الأخرى[١].

والقرار الاستثماري يعني الإقدام على إنفاق استثماري، وبالتالي يحمل المشروع تكلفة استثمارية ورأس مال ينتظر تحقيق عائد على الاستثمار في المستقبل وبالتالي تحتاج القرارات الاستثمارية إلى سياسة للاستثمار مستقرة وواضحة على مستوى المشروع تضع المنهج الذي يسير عليه وبه القرار الاستثماري السليم الذي يحقق الأهداف المرجوة منه.

ويمكن تعريف سياسة الاستثمار على مستوى المشروع: " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تحكم وتوجه قرارات الاستثمار على مستوى المشروع لتحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية والتي تعظم عوائده أو أرباحه بل وتحقق أهدافه الأخرى أياً كانت الأهداف بأقل تكلفة ممكنة خلال فترة زمنية معينة.[٢]

من التعريف نجد أن سياسة الاستثمار على مستوى المشروع هي منهجية معينة يتبعها المشروع في اتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق أهدافه، وإن هذه السياسة عبارة عن أدوات وأهداف وزمن تتحقق فيه. وإن كفاءة سياسة الاستثمار تتركز في تحقيق الأهداف بأقل درجة من المخاطر والتكاليف خلال فترة زمنية معينة، ويتم وضع هذه السياسة بعد دراسة مفصلة عن واقع الاقتصاد وحالة السوق المراد التوجه إليه؛ وتعتبر الحسابات الاقتصادية القومية أحد أهم مصادر المعلومات القادرة على إعطاء المستثمرين صورة واضحة وواقعية عن حالة الاقتصاد وخلال فترة من الزمن.

---

[١] Lispey, Richard, Chrystal, Alec, Princple of Economics,Oxford University Press, NY, 1999, P: 343.

[٢] عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع، مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٣، ص: ١٩٦.

١,٥. متطلبات وجود سياسة استثمارية واضحة ومستقرة على مستوى المشروع:

لابد من وجود سياسة استثمارية واضحة المعالم مبنية على أسس سليمة ومستقرة، نظراً لأنها تتعلق باتخاذ القرارات الاستثمارية التي تتميز بطبيعة خاصة مستقرة وتصاحب المشروع في كل مراحل تطوره ونموه، سواء في مرحلة إنشائه أو اثناء حياته وتوجهه إلى المستقبل والتي لا تظهر آثارها إلا في المستقبل على مدى زمني طويل، وهي قرارات ترتبط بالطبيعة الاحتمالية لتحقيق الربح، لأنها تتخذ في ظروف عدم التأكد. ومن ناحية أخرى تقوم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية على الاختيار بين البدائل الاستثمارية لأنها عملية تتعلق بتخصيص الموارد[١]، وبالتالي اتخاذ قرار بالبديل الذي يحقق أكبر عائد على الاستثمار بأقل تكلفة ممكنة، وهي عملية قائمة على حساب وتقدير تكلفة الفرصة البديلة، لذلك لابد من وجود سياسة واضحة ومستقرة على مستوى المشروع للأسباب التالية:

١. حاجة المشروع إلى تعظيم أرباحه وعوائده يتطلب وجود سياسة للاستثمار مستقرة وواضحة، ومتناسقة مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى.
٢. حاجة المشروع إلى آلية أو أداة تدرس وتحلل بدقة كل البدائل الاستثمارية المتاحة أمامه، وتعتمد على المفاضلة بين تلك البدائل المالية والمستقبلية المتوقع أن يكون عليها المشروع، حتى إذا اتخذ المشروع قراره باختيار بديل استثماري معين دون سواه يكون القرار سليماً.
٣. إن الأموال المخصصة للاستثمار تكون كبيرة ويتم الاعتماد في تأمينها إما على مصادر تمويل خارجية أو مصادر تمويل داخلية متوقعة مما يمكن أن يؤثر سلباً على اقتصاديات المشروع فيما لو أخطأ القرار الاستثماري.
٤. إن اختيار بديل استثماري معين بإنفاق استثماري محدد يؤثر تأثيراً مباشراً على باقي السياسات الاقتصادية الأخرى سلباً أو إيجاباً لمدة طويلة من الزمن.

[١] Hornby, win, Business Economics, Prentice-Hall, UK, 2001, P: 276.

٥. إن عملية اتخاذ قرار باختيار بديل استثماري معين، يتطلب بحوثاً ودراسات طويلة، تستهدف في المقام الأول التأكد من صلاحيته أو إمكانية تنفيذه بالصورة التي تمكن المشروع من تحقيق أهدافه.

٦. إن توسع المشروع وحاجته إلى زيادة طاقته الإنتاجية والإحلال والتجديد والتطوير التكنولوجي كلها تحتاج إلى سياسة استثمارية كفء تكون محور استراتيجية البقاء والاستمرار للمشروع من دنيا الأعمال.

ولهذه الأسباب لابد من وجود سياسة استثمار واضحة ومستقرة على مستوى المشروع. وبالتالي تبرز الحاجة هنا إلى المعلومات والمعطيات التي تقدمها الحسابات الاقتصادية القومية والتي تشكل أحد أهم مصادر المعلومات التي يحتاجها المستثمر والتي تساعده على بناء تلك السياسات.

وتختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر حسب طبيعة المشروع المرغوب بإنشائه[١]، فالمشروعات القائمة على أساس دراسة إمكانية الاستغناء عن استيراد بعض السلع من الخارج مثلاً تحتاج في هذه الحالة إلى دراسة وتحليل إحصاءات الاستيراد والاستهلاك والإنتاج لاستخلاص أنواع السلع الممكن إنتاجها في الداخل ضمن شروط السوق الداخلية.

أو مثلاً المشروعات القائمة على أساس دراسة إمكانية سد الطلب المحلي المتزايد من سلعة معينة فدراسة الطلب على هذه السلعة قد يبين أنه بالرغم من كفاية الإنتاج المحلي لتلبية مرحلة معينة إلا أن هذا الطلب سيفوق حجمه إمكانية الإنتاج المحلي في فترة قادمة، الأمر الذي يستدعي إقامة طاقات إنتاجية جديدة لتلبية الطلب المتزايد في المستقبل، وهنا يقوم المستثمر بتحليل إحصاءات الإنتاج والاستهلاك.

وهكذا فإن المستثمر يستطيع الوصول إلى القرار الاستثماري مهما تكن طبيعة المشروع المرغوب القيام به بعد تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع وإجراء دراسة موضوعية ومعمقة لكافة العوامل المؤثرة على الاستثمار وحالة الاقتصاد والقطاع الذي يرغب المستثمر في الدخول إليه بالاستعانة ببيانات الحسابات الاقتصادية القومية.

---

[١] العمادي، محمد، التنمية الاقتصادية والتخطيط، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ١٩٧١، ص:٥٤١.

وإن الحصول على بيانات لكل وحدة إنتاجية يراد إقامتها يتم من خلال تجميع الإحصاءات المتعلقة بإنتاج واستيراد وتصدير واستهلاك السلع أو الخدمات المراد إنتاجها عن فترة زمنية كافية تسمح بتشكيل سلاسل زمنية لمعرفة التطور والاتجاه الأساسي لهذه المتغيرات.. وتؤخذ هذه المعلومات من مصادر مختلفة أن اختلاف المصادر ناتج عن اختلاف درجة ثقة المستثمر بالمصدر فمنهم من يرى أن الدراسات والأبحاث التي تجريها شركات خاصة من أهم المصادر الموثوقة للحصول على البيانات التي يريدونها، أو الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية، أو الحسابات الاقتصادية القومية.

٦,١. سياسات الاستثمار وأهدافها على المستوى الكلي:

إن زيادة معدلات النمو الاقتصادي لن تتحقق بالصورة المطلوبة إلا في حالة وجود سياسة للاستثمار تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تحديد حجم استثمار معين ونمط محدد لهذا الاستثمار[١]. إضافة إلى أن وضع سياسة كفء للاستثمار يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى مثل زيادة الدخل القومي، زيادة مستوى التوظف، وغيرها من الأهداف من خلال وجود معايير لتقييم الاستثمار على المستوى القومي ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. وإن كفاءة سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها يتوقف على مناخ الاستثمار الذي ينطوي على المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها.

وتعرف سياسات الاستثمار بأنها: " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن من خلال فترة زمنية معينة.[٢]

---

[١] Begg, David, Economics, McGraw-Hill, UK, 1994, P: 534.

[٢] عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي- مجموعة النيل العربية، القاهرة٢٠٠٢، ص: ١٨٠.

وتهدف سياسات الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على المستوى القومي ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه. وتتوقف كفاءة سياسة الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة. وإن توجهات سياسات الاستثمار تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف على أن تكون سياسات الاستثمار تحفيزية تدفع المستثمرين والمدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة، وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المطلوبة. ويجب أن تتمتع سياسات الاستثمار على المستوى القومي بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن. وتتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل، وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل. فعلى سبيل المثال إذا لم تساهم سياسات الاستثمار في تحقيق هدف التوظف بالصورة المطلوبة فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة بطالة بما تحمله من آثار عديدة تؤثر على المجتمع ككل. وإن أهداف الاستثمار تتحدد غالباً في تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن وتحقيق أعلى معدل للتوظف، وزيادة القيمة المضافة القومية(الناتج القومي) والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية بخلاف بعض الأهداف الفرعية الأخرى.

٧,١. أنواع سياسات الاستثمار:

إن سياسات الاستثمار هي المبادئ والقواعد العامة والتوجهات والتدابير المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية داخل الاقتصاد القومي من حيث حجم الاستثمار وأولويات الاستثمار، وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية، ونمط ومصادر تمويله[١].

[١] النجار، سعيد، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، ١٩٨٩، ص: ٢٦.

وإن كل هذه الجوانب تكشف من الناحية التحليلية عن وجود أنواع مختلفة لسياسات الاستثمار، والاختلاف يرجع إلى اختلاف المدخل الخاص بكل نوع من سياسات الاستثمار، وعلى ذلك يمكن الإشارة إلى عدة أنواع لسياسات الاستثمار على النحو التالي:[1]

١,٧,١. سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية:

ويقوم صانع السياسة الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة، وبالتالي لابد من العمل على استخدام تلك الموارد أحسن استخدام ممكن في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للاقتصاد القومي، من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية مع الاستناد إلى معايير الملائمة، وقد اتفق في هذا المجال على أن معيار تعظيم القيمة المضافة معيار مناسب لتحديد أولويات المشروعات الاستثمارية، ويتفق في ذلك مع الإشارة في بداية التحليل إلى أن الهدف الرئيسي لسياسات الاستثمار هو تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي وزيادة الدخل القومي.

٢,٧,١. سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار:

وهنا يعمل صانع السياسة الاستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين هما:

أ- في المرحلة الأولى يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها، وهذه الأنشطة تنقسم إلى:

١-مجموعة الأنشطة السلعية مثل النشاط الزراعي والأنشطة الصناعية التحويلية، والأنشطة الصناعية والإستراتيجية والتعدينية ونشاط التشييد.

٢- مجموعة الأنشطة الخدمية الاجتماعية كنشاط الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم..) و الأنشطة الخدمية الإنتاجية كالنشاط السياحي والنقل والمواصلات والتجارة وغيرها.

[1] عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مصدر سابق، ص: ١٩٩.

ب- وفي المرحلة الثانية، يتم تحديد أولويات الأنشطة التي ستهتم بها السياسة الاستثمارية، وبناء على ذلك تتحدد توجهات وحافز ومزايا وأدوات سياسة الاستثمار في إطار هذا المدخل من مداخل تحليل سياسات الاستثمار.

٣,٧,١. سياسة توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص:

يتجه صانع السياسة الاستثمارية في هذا المجال، إلى التدابير والإجراءات ووضع الأدوات التي تعطي وزناً أكبر للاستثمار، إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، ويحدد معالم سياسة الاستثمار لهذا المدخل اتجاه الدول إلى نظام اقتصادي بعينه، فقد يكون اقتصاداً يقوم على الملكية العامة أو قد يكون قائماً على الملكية الخاصة أو مختلطاً.

ويلاحظ هنا أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم هو تطبيق الخصخصة وآليات السوق وبالتالي الاتجاه أكثر إلى تشجيع الاستثمار الخاص.

والمهم في هذا المجال أن يضع صانع سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد القومي لكل من القطاعين الخاص والعام، والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة، وفي إطار تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها من كلا القطاعين دون تحيز وبشكل موضوعي؛ ويتوقف ذلك على طبيعة الاقتصاد القومي وهيكله وطبيعة القطاعات المكونة له والأنشطة الغالبة عليه.

٤,٧,١. سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة:

وهي مكملة للسياسة السابقة مباشرة، وتعني استخدام مجموعة الأدوات والحوافز والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء في داخل البلاد أو من خلال المناطق الحرة، والأخيرة يتم التوسع فيها طبقاً لهذه السياسة، وبخاصة في المناطق الحرة الصناعية، ومعظم دول العالم تتنافس في هذا المجال لما يحمله هذا النوع من الاستثمار من مزايا الإنتاج الكبير، والتكنولوجيا ورأس المال الضخم.

ويتوقف نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي على موقف النظام السياسي والاقتصادي ومدى تقبله للاستثمار الأجنبي وخاصة الاستثمار داخل البلاد ويتوقف نجاحها أيضاً على نظرة الاستثمارات الأجنبية للبلد المضيف من ناحية أنه مؤهل لاستقبال الاستثمارات الأجنبية العملاقة أم لا.

وقد يكون البديل الأكثر ملائمة للدول النامية هو تشجيع الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة الصناعية العملاقة التي تستطيع استقبال الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة التي تستطيع أن تربط الإنتاج بالمناطق الحرة بالأسواق الدولية.

١,٧,٥. سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية:

ويتم في هذا المجال تحديد الخريطة الاستثمارية طبقاً لتقسيم الاقتصاد القومي إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجه الاستثماري فتستخدم الأدوات والتدابير والإجراءات والحوافز والمزايا والضمانات التي تحقق ذلك. وقد يكون الهدف إحداث التوازن في التنمية الاقتصادية في بعدها الإقليمي.

١,٧,٦. سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي:

وهنا يفاضل صانع السياسة الاستثمارية بين سياسة الإحلال محل الواردات وسياسة الاستثمار من أجل التصدير، ودون الدخول في تفاصيل كل واحدة، فالأولى ذات توجه داخلي وتحل فيها المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، ولا تشجع على المنافسة، بخلاف مساوئها الأخرى، والثانية ذات توجه خارجي، وتنتج منتجات من أجل التصدير، وتعظيم العائد من النقد الأجنبي في شكل صادرات وتشجع على المنافسة والتطوير في المنتجات والتكنولوجيا، وتتجه معظم دول العالم في الوقت الحاضر إلى سياسة الاستثمار من أجل التصدير.

١,٧,٧. سياسة الاستثمار حسب الفن الإنتاجي:

وهنا تتحدد الخريطة الاستثمارية ونمط الاستثمار من منظور عناصر الإنتاج وأسعاره ومدى توافرها. وبالتالي يمكن أن تتجه سياسة الاستثمار وتتحيز بدرجة أكثر نحو المشروعات كثيفة رأس المال أو نحو الاستثمارات في مشروعات كثيفة العمل.

١,٧,٨. سياسة الاستثمارات طبقاً لمصادر التمويل:

وتعتمد هذه السياسة على وضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل من حيث درجة كفاية المصادر الداخلية، وعلى مدى توافر مدخرات محلية متوافرة لتحقيق الأهداف الاستثمارية، أم لابد من الاستعانة بالمصادر الخارجية، وتتوقف التوليفه المثلى على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ومدى توافره.

ومن خلال وضع هذه الخريطة الاستثمارية يمكن رسم سياسة الاستثمار المتوجهة أكثر نحو المدخرات المحلية وبدرجة أقل نحو مصادر التمويل الخارجي أو رسم سياسة الاستثمار المتوجهة أكثر نحو الاستفادة من مصادر التمويل الخارجي بدرجة أكبر من المصادر المحلية.

المبحث الثاني: دور المقاييس والمجاميع الإجمالية للحسابات الاقتصادية في وضع خطط الاستثمار.

١,٢. العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار.

٢,٢. أثر تخطيط الاستثمار على المستوى الكلي.

١,٢,٢. الاستثمار الكلي ومستوى الدخل القومي.

٢,٢,٢. الاستثمار الكلي ومستوى الدخل.

٣,٢,٢. الاستثمار التلقائي.

٤,٢,٢. تأثير السياسات الاقتصادية على الاستثمار الكلي.

٥,٢,٢. الاستثمار و معدل النمو.

٣,٢. الوظائف الأساسية للحسابات الاقتصادية القومية.

١,٣,٢. تحليل النشاط الاقتصادي.

٢,٣,٢. وظيفة التنبؤ وإعداد الميزانية القومية :

٤,٢. تخطيط حجم الاستثمارات.

١,٢. العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار:

يوجد مجموعة من العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار على المستوى القومي يجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها بعين الاعتبار ودراستها عند تصميم سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، يعود مصدر بعضها إلى الحسابات الاقتصادية القومية، وأهم هذه العوامل:

١. هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة.

٢. الإدخار القومي والعوامل المؤثرة فيه وأهمها:

- هيكل الأجور والدخل ومدى التغيرات المتوقعة فيه.
- السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب والإنفاق العام.
- التغير في الأنماط الاستهلاكية، ومعدلات الاستهلاك.
- السلوك الإدخاري والنواحي الاجتماعية والقيم.

٣. حالة الاقتصاد القومي من حيث الكساد أو الانتعاش أو حالة التفاؤل والتشاؤم السائدة.

٤. معدلات النمو والتنمية المستهدفة.

٥. هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

٦. هيكل رأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

٢,٢. أثر تخطيط الاستثمار على المستوى الكلي:

١,٢,٢. الاستثمار الكلي ومستوى الدخل القومي[١]:

إن نسبة النمو في الاقتصاد تقاس بتزايد الدخل أو تزايد الإنتاج، كما يمكن أن تقاس بتزايد رأس المال القومي أو تزايد التكوين الرأسمالي المقام على أرض البلد والذي يعتبر أحد المقاييس الجوهرية في تقدم الأمم.

وإن للاستثمار دوراً كبيراً في زيادة الإنتاج وفي النمو الاقتصادي وفي تنشيط الوضع الاقتصادي من خلال أثرين رئيسين هما:[٢]

---

[١] McConnel,Campbell, Economics, McGraw-Hill, UK,1996, p: 119.

[٢] خياطة، عبد الوهاب، مبادئ في علم الاقتصاد والتخطيط، مطبعة المفيد الجديدة، دمشق، ١٩٦٨، ص: ٣١٣.

١- أثر قصير الأجل باعتبار أن الإنفاق على الاستثمار يولد دخولاً لعناصر الإنتاج التي أسهمت في إقامة هذا الاستثمار.

٢- الأثر الثاني أثر طويل الأجل يسمى أثر دومار(Domar effect) ويؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب على استثمارات جديدة وفق ما يسمى بمبدأ المعجل. ويتلخص هذا التزايد في الاستثمارات في أن زيادة الدخل سوف تدفع أصحاب المشاريع إلى إقامة طاقات إنتاجية لكي يتجاوبوا مع الطلب الجديد الذي حدث نتيجة زيادة الدخول.

ولكي تتم الاستثمارات في الوطن فإنه لابد من وجود مدخرات لتمويلها، وإن زيادة المدخرات مرتبطة بزيادة الدخل القومي، فإن الزيادة في الدخول التي تلقاها الأفراد ستحملهم على تعديل ميزانياتهم الاستهلاكية، فإنهم سيزيدون إنفاقهم من جهة وسيدخرون جزءاً من دخلهم الإضافي من جهة ثانية.

وإن زيادة الاستهلاك سوف تجعل رجال الأعمال يزيدون من إنتاجهم وتوظيف عناصر إنتاج إضافية نتيجة للطلب الإضافي. وإن سلوك المنتج أمام أي زيادة في الطلب النهائي على السلعة التي ينتجها، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية (الاستثمار)، وبالتالي يمكن القول بأن أي زيادة مبدئية في الدخل القومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وما يتبعها من زيادة إضافية في الاستثمارات الجديدة.

وهكذا يمكن القول بأنه توجد على المستوى الكلي علاقة بين الحجم الكلي للاستثمار، وبين التغيرات في الدخل القومي، فالزيادة في الدخل يترتب عليها زيادة في الاستثمار حسب مبدأ المعجل. حيث أن دالة الاستثمار الكلية تصبح على الشكل التالي[١]:

ث = ء(ر ، Δ ى)

ث: الطلب على الاستثمار

ر: معدل الفائدة.

Δ ى: الزيادة في الدخل.

[١] www.mahfoum.com

وإن إدخال علاقة المعجل في الدالة يفسر حالات عدم الاستقرار والتقلبات الكبيرة في الطلب النهائي الذي يحفزه وهكذا فإن الطلب على الاستثمار يخضع إلى تقلبات ترجع إلى تقلبات النشاط الاقتصادي.

٢,٢,٢. الاستثمار الكلي ومستوى الدخل[١]:

إن الدخل القومي يؤثر على الاستثمار ليس فقط عن طريق التغيرات ولكن أيضاً عن طريق مستوى الدخل ذاته، حيث يكون الاستثمار كبيراً عندما يكون الدخل مرتفعاً ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة الخاصة بالتغيرات في مستوى الدخل على النحو التالي:[٢]

ث= ء(ر، ى)

حيث أن ى تمثل هنا مستوى الدخل بدلا" من (Δ ى) والتي هي التغيرات في الدخل كما في المعادلة السابقة. ومن الملاحظ أن الاستثمار في الدالة يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة وطردياً مع مستوى الدخل. ولكي نوضح هذه الحقيقة نأخذ بعين الاعتبار المتغيرين التاليين:

١- التوقعات:

إن قرار الاستثمار هو قرار خاص بالمستقبل وبالتالي فإنه يتأثر إلى حد كبير بعامل التوقعات وهذه التوقعات تعتبر بدورها دالة في مستوى الدخل القومي، فهي تعتبر توقعات ملائمة أو غير ملائمة تبعاً للتقلبات في مستوى الدخل القومي، حيث يهتدي بها رجال الأعمال في تحديد التغيرات المختلفة لأسواقهم، وهكذا فإن مستويات الدخل يمكن أن تؤثر على مستويات الاستثمار من خلال عمل التوقعات.

٢- مستوى الأرباح:

إن زيادة الأرباح تزيد من إمكانية التمويل الذاتي وتبدو علاقة ازدهار اقتصادي عام وحدوث هذا يعني في نفس الوقت توقع توسع في الطلب في المستقبل. فالعلاقة قوية بين مستوى الأرباح المحققة والتي ينتظر تحقيقها ومستوى الدخل القومي.

٣,٢,٢. الاستثمار التلقائي:

---

[١] Colander, David, Economics, Irwin, USA,1993, P: 175.
[٢] رمضان، أحمد، مندور، أحمد، مقدمه في الاقتصاد التحليلي، مصدر سابق، ص: ٢٦٧.

ليست كل الاستثمارات مرتبطة بالدخل، إن أهم أنواع الاستثمارات والتي تؤثر كثيراً في النمو الاقتصادي، هي تلك التي تكون محفوفة بتوقعات ملائمة للأرباح نتيجة القيام بإدخال منتج جديد إلى الأسواق أو بإتباع طريقة جديدة للإنتاج. وهذا النوع من الاستثمارات يطلق عليه الاستثمار الذاتي أو المستقل.

وعندما تكون التكنولوجيا الجديدة في مجال الإنتاج، هي المحفز الرئيسي للاستثمارات الجديدة فإن التغيرات التي تحدث في مجال الاستهلاك الكلي وكذلك التغيرات في الدخل، لا يمثل العامل الحاسم في القرارات الاستثمارية، وبالتالي يدور التساؤل هنا حول مدى إمكانية الفنون الإنتاجية الجديدة وحدها في تحديد الطلب الجديد، وفي الواقع يمكن القول بأن التكنولوجيا الجديدة أو التقدم التكنولوجي ليس العامل الوحيد للاستثمار التلقائي، حيث يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى محفزة لهذا الاستثمار مثل اكتشاف مناطق جديدة، أو حدوث زيادة جديدة في السكان.

٤,٢,٢. تأثير السياسات الاقتصادية على الاستثمار الكلي:

إن كثرة وتنوع العوامل التي تحدد الحجم الكلي للاستثمار، وتؤثر فيه تجعل منه متغيراً شديد التقلب، بل يمكن القول بأنه أقل المتغيرات الاقتصادية استقراراً، ويتطلب الاستثمار بصفة عامة إجراءات وسياسات اقتصادية من النوع الذي يمكن من مواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية من رواج وهبوط للنشاط الاقتصادي، كما أنه يتطلب نوعاً آخر من السياسات الاقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية وذلك بهدف توجيه تدفقات رأس المال نحو القطاعات الأكثر ملائمة، وكذلك نحو الاستثمار في الفنون الإنتاجية الأكثر ملائمة لتحقيق نمواً مستقراً ومنتظماً للاقتصاد القومي. وتعتبر السياسة الاستثمارية من قبيل السياسات غير المباشرة فيما يتعلق باستثمار القطاع الخاص في حين تعتبر السياسة الحكومية والاستثمارية من قبيل السياسات المباشرة فيما يتعلق باستثمار وحدات القطاع العام أو الإدارات الحكومية.

١,٤,٢,٢. السياسات الاقتصادية غير المباشرة والاستثمار الكلي[١]:

أ- السياسة النقدية:

[١] www.an-nour.com

يعتبر سعر الفائدة الحقيقي من المكونات الأساسية لتكلفة استعمال رأس المال، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تشجيع الاستثمار، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمارات وأن التغير الذي يمكن التحكم فيه عن طريق السياسة النقدية هو سعر الفائدة في الأسواق النقدية والذي يحدد بدوره أسعار الفائدة لاقتراض قصير وطويل الأجل وكذلك العائد على السندات والأوراق المالية.

وتؤدي التعديلات التي تنتج عن سياسة نقدية معينة فيما يتعلق بتجديد معدلات الفائدة على الائتمان إلى التأثير على الموارد المالية التي تستطيع أن تحصل عليها المشروعات المختلفة. وبالتالي يمكن أن تقلل هذه الإجراءات من الاستثمارات الجديدة والعكس يحدث عندما تؤدي إجراءات السياسة النقدية إلى حدوث تخفيضات في معدلات الفائدة على القروض.

ب- السياسة المالية:

يمكن أن تؤثر إجراءات معينة للسياسات المالية على الاستثمار، فالسياسات الضريبية تؤثرتأثيراً كبيراً على الأرباح المحققة بواسطة المشروعات وما ينتج عن ذلك من تقلبات في حجم الاستثمارات فقد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمارات أو إلى التأثير العكسي عليه وذلك من خلال تخفيض أو زيادة تكلفة رأس المال. فالإعفاءات الضريبية تكون ملائمة للاستثمارات وعاملاً مشجعاً على زيادة الاستثمار في قطاع أو مجال معين في حين تؤدي زيادة الأعباء الضريبية على المشروعات إلى تقليل الحوافز على الاستثمار.

وكذلك فإن القيام بدعم بعض الصناعات أو الأنشطة من قبل الدولة يمكن أن يجعل الاستثمارات في هذا المجال أكثر ربحية، ومن ثم يساهم في زيادة حجم الاستثمار في هذا النشاط وقد لا يحدث التوسع في مثل هذه الاستثمارات المدعمة في حالة عدم وجود هذا الدعم.

ج- السياسة الاجتماعية العامة:

من المعروف أن القيمة المضافة في الاقتصاد القومي تنقسم في معظمها بين الأجور للعاملين والتي بدورها تمثل في الجزء الأكبر منها الإنفاق الاستهلاكي وبين الأرباح التي تؤثر بدورها

على الاستثمارات الجديدة والحوافز لدى رجال الأعمال على القيام باستثمارات جديدة وتوظيف عمال جدد.

إن السياسة الاقتصادية العامة التي تتبعها الحكومة في التأثير على هذا التوزيع لها تأثيراً كبيراً على حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون في اتجاهات مختلفة ولها آثار ملائمة أو غير ملائمة، فإذا فرضنا مثلاً أن الحكومة تتبع سياسات وإجراءات اجتماعية من شأنها أن تزيد من تكلفة العمل (ارتفاع في الأجور مثلاً) فإن هذا يعني من ناحية إحداث زيادة في حجم الاستهلاك الكلي(حيث يترجم جزء كبير من هذه الأجور في صورة زيادة بالطلب في مختلف الاسواق) ولكنه من ناحية أخرى يعني فرض أعباء أكبر على رجال الأعمال مما قد يدفعهم إلى إحلال المعدات الحديثة محل العمالة مرتفعة التكلفة، إن الأثر الأول لمثل هذه السياسة يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي التي تؤدي بدورها إلى زيادة في الطلب الكلي وارتفاع في مستوى النشاط الاقتصادي(زيادة معدلات النمو). أما الأثر الثاني المعاكس لتلك السياسة يمكن كما ذكرنا سابقاً أن يدفع برجال الأعمال إلى إحلال الآلات والمعدات الحديثة محل العمالة أي القيام بالاستثمارات الإنتاجية. وهذا من شأنه أن يزيد البطالة ويقلل من الاستهلاك الكلي وبالتالي من مستوى النشاط الاقتصادي.

٢,٤,٢,٢. السياسات الاقتصادية المباشرة والاستثمار الكلي[١]:

ويقصد بالسياسات المباشرة تلك التي تؤثر مباشرة على الحجم الكلي للاستثمارات وهذا ما يحدث في حالة الاستثمارات العامة التي تقوم بها الإدارات الحكومية أو استثمارات القطاع العام. ولقد جاء تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي صريحاً ومدعماً بحجج ونظريات في أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ حيث ترتب على حالة الكساد العامة في تلك الفترة ضرورة تدخل الدولة للقيام مباشرة بجزء من الاستثمارات القومية.

ولقد نفذت الحكومات برامج لتحقيق المنافع العامة كمحاربة البطالة مثلاً ثم تبع ذلك اتساع نطاق هذا التدخل عقب انتشار الاحتكار والنظريات الكنزية التي تعلق أهمية استراتيجية على دور

[١] Harris, Neil, Business Economics, BH, UK, 2001, P: 204.

الاستثمار من سياسة التوظف الكامل، وهكذا بدت الاستثمارات العامة أو الإنفاق الاستثماري العام عاملاً حاسماً في السياسة الاقتصادية الكلية للدولة والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

والسياسة المالية أو سياسة الإنفاق العام يمكن أن تكون أكثر فعالية وأكثر سرعة في تحقيق أهدافها عن السياسات الاقتصادية الأخرى، كالسياسة النقدية.

فهذه السياسات الأخرى تتطلب بعض الوقت لكي تؤتى ثمارها، فالزيادة في الإنفاق العام، تحفز في الحال زيادة الإنتاج القومي والدخل القومي، بينما تؤدي سياسات التأثير غير المباشر، كالسياسة النقدية والسياسة الضريبية نتائجها بعد فترة تأخير من خلال تأثيرها على القرارات الاستثمارية للمستثمرين للمشروعات، وبالتالي تتطلب فترة تأخير، حتى يتم ظهور ردور الأفعال وتحقق النتائج المرجوة. في حين تؤدي زيادة الإنفاق العام مباشرة إلى زيادة الطلب الكلي، ويحفز الاستثمار العام الاستثمار الخاص، بفعل أثر المعجل، إن إتباع هذه السياسة (سياسة الإنفاق العام المباشر) لا يمكن أن تكون بدون حدود، حيث يترتب على تطبيقها عجز في ميزانية الدولة نتيجة زيادة جانب النفقات العامة عن جانب الإيرادات العامة وبالتالي فإن حدود تلك السياسة يرتبط بالعجز في الموازنة العامة للدولة، وما يمكن أن يؤدي إليه من نتائج غير مرغوبة على مستوى الاقتصاد القومي ككل وخاصة من حيث مصادر تمويل هذا العجز، فإذا فرضنا أن تمويل هذا الإنفاق العام يتم عن طريق توسع نقدي بواسطة الجهاز المصرفي فإن هذا يعني خطر ارتفاع معدلات التضخم والتي تقلل بدورها من القدرة التنافسية للجهاز الإنتاجي ككل في مواجهة المنتجات الأجنبية ولهذا يحدث عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي التأثير غير الملائم على مستوى التوظف.

٥,٢,٢. الاستثمار ومعدل النمو:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم الأسئلة الجوهرية التي يطرحها علم الاقتصاد، والتنمية الاقتصادية تعني تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية، كما أنها تطرح وتيرة النمو اللازم أو الممكن إحداثها.

ومن المهم لكل مشتغل بالتخطيط والسياسة الاقتصادية أن يحدد مقدار رأس المال العيني (الاستثمار) اللازم لإحداث تنمية بمعدل معين[١]، إذ لا يمكن للبلاد أن تكتفي بمعدل نمو متواضع لأنه يمكن ألا يعادل الزيادة السنوية في عدد السكان.

ومنذ القدم شعر المخططون بضرورة إيجاد مقياس يقيسون به درجة النمو ليعرفوا كيف يتطور المجتمع وليقفوا على تحليل الوضع الاقتصادي وليحاولوا التأثير عليه ومن هذه الطرق:[٢]

١- أول هذه الطرق التي اعتمدت لتقدير النمو ولغايات التحليل الاقتصادي جاءت عن طريق قياس الدخل القومي، فالدخل القومي يقيس قيمة الإنتاج النهائي من سلع وخدمات المتحصل للمقيمين في ارض الوطن خلال فترة زمنية معينة.

٢- هناك طريقة أخرى لتقدير درجة النمو الاقتصادي وتتلخص في قياس حجم رأس المال القومي في بدء السنة وفي نهايتها والحكم على درجة النمو بنسبة الزيادة في رأس المال القومي.

وأساس هذا القياس أن رأس المال القومي هو من الأموال الإنتاجية والإنتاج القومي، ويتوقف على ما يتوفر للوطن من طاقات إنتاجية متاحة فيه، وإن الإنتاج هو الذي يحدد حجم الدخل لأنه مصدره. ولهذا فإن زيادة رأس المال القومي تعتبر دليلاً على طاقات المجتمع الإنتاجية وعلى درجة الرفاه التي يمكن أن ينالها الأفراد من زيادة التراكم في رأس المال القومي المولد للدخول.

ويؤخذ على هذه الطريقة عادة أن تعريف رأس المال القومي لا يشمل الموارد غير المادية كالعناصر البشرية والعناصر الفنية كما أن الطريقة تهمل بعض الاعتبارات الكيفية كطريقة استخدام الدخل وتوزيعه وهذه العناصر غير المادية جميعها عند إضافتها إلى رأس المال القومي تشكل ما يسمى بالثروة القومية.

٣- ويمكن قياس معدل النمو ما بين تاريخين معينين عندما ننسب الفرق في الزيادة التي حصلت في الدخل ما بين هذين التاريخين إلى الدخل وفي سنة الأساس.

---

[١] Frank, Robert, Principles of Economics, McGraw-Hill, UK, 2001,p: 513.

[٢] خياطة، عبد الوهاب، مبادئ في علم الاقتصاد والتخطيط، مصدر سابق، ص: ٢٢٦.

الزيادة في الدخل حـ د

م = معدل النمو = ـــــــــ = ـــــ

الدخل في سنة الأساس د

وهي تعبر عن الزيادة المتحققة خلال مجموعة السنوات. ولمعرفة معدل النمو السنوي ويمكن استخدام قانون الفائدة المركبة واستعمال جداول اللوغاريتم.

٣,٢. الوظائف الأساسية للحسابات الاقتصادية القومية :

تقوم الحسابات القومية بإعطائنا أرقام إجمالية تقيس كل منها ظاهرة معينة من مظاهر النشاط الاقتصادي بحيث يتكون من مجموع تلك الأرقام صورة متكاملة، تقيس الأبعاد المختلفة لذلك النشاط في نهاية سنة معينة، كما أن ترابط هذه الأرقام يُمكننا من قياس التدفقات المالية التي أتت من قطاع إلى آخر نتيجة الصفقات أو المعاملات المالية التي تمت خلال السنة التي عملت عنها تلك الحسابات وتسمى تلك الوظيفة بوظيفة القياس وإلى جانب تلك الوظيفة توجد وظيفتان هامتان[١]:

١,٣,٢. تحليل النشاط الاقتصادي.

٢,٣,٢. التنبؤ وإعداد الميزانية القومية.

١,٣,٢. وظيفة التحليل:

تقوم وظيفة التحليل على دراسة الجزئيات التي تتكون منها إجماليات الحسابات القومية دراسة تفصيلية والوسيلة إلى ذلك هي تبويب تلك الجزئيات على أسس مختلفة يرمي كل منها إلى إبراز ناحية معينة من نواحي النشاط الاقتصادي ثم مقارنتها ببعضها واستنتاج العلاقات التي تربطها ببعضها ودراسة التغيرات التي تطرأ عليها وتحديد الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات.

ويستخدم تحليل بيانات الحسابات القومية لإجراء ثلاث دراسات رئيسية هي :

- دراسة التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي.
- دراسة التغير في ذلك التركيب في فترات زمنية مختلفة.

[١] www.blogs-static.maktoob.com

- المقارنة الإقليمية لمكونات الناتج والدخل القومي.

وفي كل من تلك الدراسات يبدأ التبويب على أسس عامة ثم يندرج إلى أسس أكثر تفصيلا.

فاستخدام إجماليات الحسابات القومية لدراسة التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي. يبدأ بتبويب إجماليات الناتج القومي على ثلاث أسس عامة هي :

(أ) أنواع الإنفاق.

(ب) مقادير الأنصبة الموزعة.

(ج) القطاعات التي يتولد فيها الدخل القومي.

ويظهر الناتج القومي مبوباً على أساس أنواع الإنفاق إلى خمسة إجماليات فرعية هي :

(أ) إجمالي إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات.

(ب) إجمالي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.

(ج) إجمالي إنفاق المستثمرين على السلع الإنتاجية.

(د) إجمالي التغير في المخزون السلعي.

(هـ) إجمالي المعاملات مع العالم الخارجي.

وعندما نتدرج خطوة أخرى في التحليل يمكن تجزئة كل من تلك الإجماليات الفرعية إلى مكوناتها على أسس ثانوية.

فإجمالي إنفاق المستهلكين يمكن تبويبه على أساس طبيعة الإنفاق إلى :

(أ) مواد غذائية.

(ب) ملابس.

(ج) نفقات أخرى.

كما يمكن تحليل هذا الرقم الإجمالي نفسه على أساس العمر الإنتاجي للسلع التي يحتويها هذا الإنفاق إلى :

(أ) سلع معمرة

(ب) سلع استهلاكية

(ج) خدمات

وكذلك الحال بالنسبة لإجمالي إنفاق المستثمرين إذ يمكن تبويبه بحسب طبيعة النفقة إلى :

(أ) تشييدات.

(ب) معدات إنتاجية.

(ج) مخزون سلعي.

وهكذا ....

٢,٣,٢. وظيفة التنبؤ وإعداد الميزانية القومية :

تقوم وظيفة التنبؤ على دراسة المنهج الذي تسلكه كل من الإجماليات الرئيسية المستخرجة من حسابات الناتج القومي والدخل القومي، ومدى تأثرها بغيرها من الإجماليات المرتبطة وأثر المتغيرات الاقتصادية على تلك الإجماليات بحيث تؤدي تلك الدراسة إلى إمكان التنبؤ بالصورة التي سوف تتخذها الحسابات القومية في سنة مقبلة على ضوء عوامل اقتصادية.

ويعتبر إعداد الميزانية القومية من أهم استخدامات الحسابات القومية والخطوات الرئيسية لإعداد الميزانية القومية لسنة مقبلة هي:

١. اتخاذ نتائج الحسابات القومية للسنة الماضية كأساس، وتحليل الإجماليات المستخرجة من تلك الحسابات في ضوء العوامل الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك السنة.
٢. استعراض ملامح الموقف الاقتصادي الذي ينتظر أن يسود خلال الفترة التالية مثل حجم الطاقة الإنتاجية، وحجم الإنتاج المحلي واحتياجات الاستهلاك، إمكانيات التصدير والاستيراد وحجم القوى العاملة.
٣. الأهداف الاقتصادية للدولة والسياسة المرسومة لتحقيق تلك الأهداف.
٤. ما تم تنفيذه من البرامج الاستثمارية التي تشتمل عليها خطة التنمية والأجزاء المقرر تنفيذها في السنة المقبلة وتقدير أثر كل منها على مقدار الناتج في كل فرع من فروع النشاط الإنتاجي.

٤,٢. تخطيط حجم الاستثمارات:

يتم تحديد حجم الاستثمارات المطلوبة في خطة التنمية الاقتصادية في ضوء الأهداف التي تسعى الخطة الاقتصادية إلى تحقيقها أو تبعاً للسياسات الاستثمارية التي تنعكس في الخطة العامة والمحددة أصلاً في هيئات التخطيط المركزي في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وتضع السياسة الاقتصادية معايير معينة لتحديد كمية الاستثمارات المطلوبة في ضوء الموارد الاقتصادية من مادية وبشرية متاحة، وتختلف حسب الاتجاهات المرغوبة في عملية التنمية من دولة لأخرى ويمكن تحديد نطاق حجم الاستثمارات المخططة في الإطارات التالية:[١]

١- دول تعتمد تحقيق التوازن بين معدلات نمو الدخل القومي مع معدلات نمو السكان فيها وستكون عند ذلك كمية الاستثمار المطلوبة بما يحقق التساوي بين هذه المعدلات، أي أن معدل نمو الدخل القومي يرتبط بمعدل نمو السكان وعليه فإن كمية الاستثمارات سترتبط بمعدل النمو السكاني. فكلما انخفض معدل نمو السكان فإن ذلك يعني كمية أقل من الاستثمارات وبالعكس كلما ازداد هذا المعدل سيزيد معه كمية الاستثمارات لتحقيق نفس المعدل في الدخل القومي، وهذه الحالة ليست سهلة في البلدان التي تعاني أصلاً من ارتفاع معدلات نمو السكان ونقص شديد في مواردها الاقتصادية. الأمر الذي يجعل عملية تمويل التنمية باستثمارات يكون أمراً مستحيلاً وتزداد عنده الفجوة بين معدلات نمو الدخل القومي المنخفضة من جانب ومعدلات النمو السكاني المرتفعة من جانب آخر.

٢- دول تعتمد أسلوب أقصى كمية من الاستثمارات في التنمية لتحقيق معدلات عالية في الدخل القومي حيث تنطلق في تحديد حجم الحد الأدنى للاستهلاك المطلوب والمتبقي من الدخل القومي(الدخل القومي- الاستهلاك (الأدنى) سيخصص للاستثمار.

وهذا طبعاً يتطلب استعداد المجتمع للتخلي عن استهلاك اليوم لغرض الحصول على مستوى معاشي أفضل مستقبلاً.

[١] عبدالله، عقيل جاسم، التخطيط الاقتصادي، مجدلاوي، عمان، ١٩٩٩، ص: ١٢١.

٣- دول تـربط حجـم اسـتثماراتها بمـا ينسـجم مـع قـدرات اقتصـادها علـى امتصـاص كميـة الاستثمارات في ضوء المحددات المادية والبشرية المتاحـة لـديها ولا يعنـي تـوفر الأمـوال دائمـاً زيادة في حجم الاستثمارات بشكل مطلق بل يتحدد ذلك في إطار هذه المتغيـرات الاقتصـادية فقد يكون الاقتصاد غير قادر على امتصاص واستخدام هذه الاستثمارات.

المبحث الثالث:العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي:

١,٣. طرق تقدير وتخصيص الاستثمار القومي.

١,١,٣. تقدير حجم الاستثمار باستخدام معامل رأس المال/الدخل.

٢,١,٣. تقدير حجم الاستثمار باستخدام نموذج هارود/دومار.

٣,١,٣. الحد الأدنى للاستثمار.

٤,١,٣. الحد الأقصى للاستثمار.

٥,١,٣. الاستثمار الذي يتوافق مع الطاقة الاستيعابية.

٢,٣. أولويات توزيع الاستثمار على القطاعات.

١,٢,٣. أولويات توزيع الاستثمارات بين القطاعات.

٢,٢,٣. أولويات توزيع الاستثمارات على المشروعات داخل القطاع.

٣,٣. العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي.

١,٣. طرق تقدير وتخصيص الاستثمار القومي:

لاحظنا أن الاستثمار القومي: هو مقدار الاستثمار الذي يتم في المجتمع ويقصد بذلك كمية الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع في فترة زمنية معينة غالباً سنة ويتم تقدير هذا الحجم من الاستثمارات بعدة أساليب، ومن الممكن أن تستخدم كلها أو بعضها وبغض النظر عن الطريقة المستخدمة إلا أنها في الغالب تحتاج في بياناتها إلى الحسابات الاقتصادية القومية ونتائجها؛ وكلما كانت بيانات الحسابات القومية صحيحة كلما كانت سياسات الاستثمار المبنية عليها صحيحة وواقعية وقادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومن الأساليب المستخدمة في تقدير حجم الاستثمار:[١]

١,١,٣. تقدير حجم الاستثمار باستخدام معامل رأس المال/ الدخل:

يعني معامل رأس المال/ الدخل عدد الوحدات من رأس المال(الاستثمارات) اللازمة لتحقيق وحدة واحدة من الدخل أو الناتج الصافي.

$$\text{معامل رأس المال/ الدخل} = \frac{\text{رأس المال (الاستثمارات)}}{\text{الدخل}}$$

ويختلف هذا المعامل من مشروع لآخر ومن قطاع لآخر وحسب مستوى الاقتصاد القومي ككل. ومن ثم يلزم الحصول على المتوسط المرجح بنسبة الاستثمارات في كل قطاع للحصول على هذا المعامل على مستوى الاقتصاد القومي.

- الميل المتوسط للاستثمار (المعامل المتوسط لرأس المال/الدخل): وهو عبارة عن النسبة بين رأس المال القومي في وقت معين، وقيمة الدخل القومي للسنة الأخيرة(آخر سنة)

$$\text{المعامل المتوسط(م.م)} = \frac{\text{رأس المال القومي(س)}}{\text{الناتج القومي لآخر سنة(جـ)}}$$

[١] علام، سعد طه، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد، دمشق، ٢٠٠٥، ص: ٨٤.

- المعامل الحدي لرأس المال/ الدخل (الحدي للاستثمار): وهو عبارة عن ما تحقق من زيادة في الدخل أو الناتج القومي نتيجة الزيادة في الاستثمارات.

$$\text{المعامل الحدي للاستثمار (م.ح)} = \frac{\text{الزيادة في الاستثمار (س)}}{\text{الزيادة في الناتج أو الدخل القومي(جـ)}}$$

وهنا تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

١- يتكون رأس المال القومي من الأصول الثابتة المستخدمة في العملية الإنتاجية عدا الأرض.

٢- المقصود بالناتج القومي هو الناتج القومي الصافي: وهو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي منقوصاً منه الاهتلاكات.

٣- تقدر قيمة الناتج أو الدخل بالأسعار المحلية: إلا إذا كان هناك اختلال كبير فيها(تضخم، إعانات) ففي هذه الحالة تستخدم بالأسعار العالمية للتقدير أو تعديل الأسعار المحلية بطرق مختلفة لتعطي القيمة الحقيقية للناتج.

٢,١,٣. تقدير حجم الاستثمار باستخدام نموذج هارود دومار:

يستخدم هذا النموذج بشكل شائع لتحديد حجم الاستثمارات المطلوبة في التنمية الاقتصادية. فهو يوضح العلاقة بين حجم أو مقدار الاستثمار المتاح أو المستخدم ومعدل النمو الممكن في الاقتصاد القومي والمترتب على هذا القدر من الاستثمار.

ويتكون هذا النموذج من مجموعة من المتغيرات الأساسية:[١]

١- معدل نمو السكان.

٢-حجم السكان.

٣- معدل نمو الدخل القومي.

٤- كمية الاستثمار المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة أي معامل رأس المال.

[١] عبدالله، عقيل جاسم، التخطيط الاقتصادي، مصدر سابق، ص: ١٢٢.

٥- الدخل القومي.

حيث أن:

معدل الاستثمار

- معدل النمو في الدخل القومي = ـــــــ

معامل رأس المال/الدخل

الاستثمار

وحيث أن: معدل الاستثمار= ـــــ

الدخل

الاستثمار ١

- معدل النمو في الدخل القومي = ـــــ × ـــــ

الدخل معامل رأس المال/الدخل

٣,١,٣. الحد الأدنى للاستثمار:

وهو حجم الاستثمارات اللازم للمحافظة على معدل النمو في المجتمع كما كان في السابق ورغم نمو السكان. ويمكن القول بأن الحجم الأدنى من الاستثمار هو حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل نمو يقابل معدل الزيادة السكانية ليبقى مستوى المعيشة على ما هو عليه ووفقاً لنموذج هارود/دمار

١

معدل النمو = معدل الاستثمار × ـــــــ

معامل رأس المال/الدخل

٤,١,٣. الحد الاقصى للاستثمار:

وهو كل ما يمكن استثماره من الدخل القومي بعد استقطاع مستوى الكفاف(الاستهلاك الضروري)

فيكون الحد الأدنى للاستهلاك= حدد الكفاف× عدد السكان.

الحد الأقصى للاستثمار= الدخل القومي- الحد الأدنى للكفاف.

الحد الاقصى للاستثمار

معدل الاستثمار = ــــــــ

الدخل القومي

٥,١,٣. الاستثمار الذي يتوافق مع الطاقة الاستيعابية:

هو مقدار الاستثمارات الذي يتناسب مع مقدرة الاقتصاد القومي على استخدام تلك الاستثمارات. وتعبر الطاقة الاستيعابية عن القدرة على استخدام الموارد المتاحة بحيث تحقق زيادات صافية متتالية في الناتج القومي تعادل قيمتها الحالية قيمة الموارد المستثمرة، ويمكن أن تعرّف على أنها مقدار الاستثمارات الممكن تنفيذها بمعدل عائد مقبول خلال فترة زمنية معينة وتعرّف أيضاً بأنها حجم الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي، والذي يمكن تنفيذه بنجاح خلال فترة معينة وباستخدام أفضل فنون الإنتاج المتاحة. وبصفة عامة إن الطاقة الاستيعابية عبارة عن حجم الاستثمار الذي يمكن تنفيذه في المجتمع والعائد المتوقع من هذا الاستثمار والذي يمكن قبوله.

ومن ثم يمكن القول أن الطاقة الاستيعابية مسألة نسبية تختلف من مجتمع لآخر وداخل المجتمع من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى وتعتمد على الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، ومدى توافر العوامل الأخرى في المجتمع[١] كمعدل العائد الذي يرتضيه المجتمع، الموارد الطبيعية المتاحة، العمالة، البنية التحتية، وغيرها.

يقوم تحليل الطاقة الاستيعابية على أساس وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار المستخدم ومعدل العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من هذا الاستثمار[٢].

حيث ينخفض معدل العائد الصافي بزيادة حجم الاستثمار في المجتمع ويرجع ذلك إلى قانون تناقص الإيراد بالنسبة للحجم، وكذلك زيادة تكاليف الموارد الأخرى التي تدخل مع رأس المال نظراً لمحدوديتها فضلاً عن تزايد تكاليف رأس المال لزيادة الطلب.

---

[١] علام، سعد طه، التخطيط مع حرية السوق ، مصدر سابق، ص: ٨٩.

[٢] دحية،عبد العزيز، الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية(١٢٦٥) ١٩٨٠، ص: ٢٥.

وإذا ما تم إزالة هذه المعوقات فإنه يمكن زيادة الطاقة الاستيعابية وصافي العائد من المجتمع.

وبما أن زيادة الاستثمارات عن القدرة والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي يؤدي إلى اختناقات وسوء توزيع الموارد وقلة الكفاءة والتضخم السعري[1]، الأمر الذي جعل الباحثين يعملون على إيجاد أكثر من أسلوب لتقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي كونها تعد أساساً لتحديد حجم الاستثمار الأكثر ملائمة والأقدر على تحقيق معدلات التنمية المستهدفة ومن هذه الأساليب:[2]

١"- تقدير الطاقة الاستيعابية باستخدام الحسابات القومية:

حيث يتم تحديد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي على أساس أنها تساوي حجم الاستثمارات المقدرة في الخطة، والذي يشمل حجم الاستثمار المقدر في الخطة الادخار المحلي وإجمالي تدفق رأس المال الأجنبي.

٢"- تقدير الطاقة الاستيعابية بالاعتماد على معدل نمو الاستثمارات في الفترة السابقة: وتقدر هنا الطاقة الاستيعابية بالاعتماد على معدل نمو الاستثمارات في فترة سابقة والذي تم تنفيذه بنجاح(بمعدلات عائد مقبول)، وتتم زيادة الاستثمارات (الطاقة الاستيعابية) خلال السنوات القادمة اعتماداً على معدل نمو الطاقة الاستيعابية خلال السنوات السابقة وبنفس النسبة على أن يأخذ بالحسبان التعرف على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي سادت في الفترة السابقة ومدى إمكانية سيادة نفس العوامل في المستقبل واحتمالات تغيرها، تصور هيكل الاقتصاد القومي في الفترة المستقبلية.

٣"- تقدير الطاقة الاستيعابية للاستثمار باستخدام معدل العائد المتوقع على الاستثمار:

بما أن الطاقة الاستيعابية هي حجم الاستثمارات الممكن تنفيذها في المجتمع بمعدل عائد مقبول (كل ذلك بافتراض حجم معين متاح من عناصر الإنتاج الأخرى) بالتالي يمكن تقدير الطاقة الاستيعابية اعتماداً على معدل العائد المقبول في الاقتصاد القومي من خلال تحديد فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في الاقتصاد القومي في ضوء الموارد المتاحة المحلية والأجنبية، ودراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع للتعرف على معدلات العائد المتوقع منها سواء عائد

[1] دحية، عبد العزيز، الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية، مصدر سابق ، ص: ٣١.
[2] علام، سعد طه، التخطيط مع حرية السوق، مصدر سابق، ص: ٩٨.

مباشر أو غير مباشر،ثم تحديد معدل العائد المقبول من المجتمع ويصبح حجم الاستثمار المقابل له هو الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

٤"- تقدير الطاقة الاستيعابية باستخدام المعامل الحدي لرأس المال للإنتاج:

المقصود بالمعامل الحدي لرأس المال للإنتاج هو عدد الوحدات من رأس المال التي تؤدي إلى زيادة مقدار الإنتاج وحدة واحدة.

وبمعنى آخر لإنتاج وحدة واحدة من المنتج يلزم كم وحدة من الاستثمارات.

ويتحدد المعامل الحدي لرأس المال للإنتاج بالعلاقة بين التغير في رأس المال والتغير المتسبب عنه في الإنتاج أي أنه:

التغير في رأس المال (c) التغير في الاستثمار (I)

———— = ————

التغير في الإنتاج (p) التغير في الإنتاج (p)

إن الطاقة الاستيعابية تزداد بزيادة المعامل الحدي لرأس المال/ الإنتاج وتقل الطاقة الاستيعابية بانخفاض معامل رأس المال/الإنتاج.

٢,٣. أولويات توزيع الاستثمار على القطاعات[١]:

بعد أن يتم تحديد حجم الاستثمار وفقاً للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي(عند صافي عائد يقبله المجتمع) تأتي بعد ذلك عملية توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات والمشاريع ومن ثم فهناك جانبان الأول هو أولويات توزيع الاستثمارات على القطاعات والثاني هو أولويات توزيع الاستثمارات على المشاريع داخل القطاع.

١,٢,٣. أولويات توزيع الاستثمارات بين القطاعات:

يوجد أولويات يتم الاعتماد عليها في توزيع وتخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، ومن ضمن هذه الأولويات المستخدمة:

١. القطاعات التي تنتج مدخلات لقطاعات وصناعات أخرى:

[١] علام، سعد طه، التخطيط مع حرية السوق، مصدر سابق ، ص: ١٠٧-١١٢.

حيث أن قصور أو نقص إنتاج تلك القطاعات سيعيق إنتاج قطاع أو قطاعات أخرى في الاقتصاد القومي، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تدني معدلات التنمية، وبالتالي فإن تلك القطاعات التي يؤثر إنتاجها على القطاعات الأخرى تعطي أولوية من حيث توفير الاستثمار اللازم لها.

٢. القطاعات التي تحقق أكبر عائد صافي:

حيث تؤدي زيادة العائد الصافي إلى رفع معدلات التنمية ومستوى المعيشة ومن ثم تعطى تلك القطاعات أولوية في تخصيص الاستثمار.

٣. القطاعات التي توفر أكبر عدد من فرص العمل:

حيث تعاني كل الدول النامية من مشكلة البطالة وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وبالتالي يعد من أولويات الأهداف التنموية خلق المزيد من فرص العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة ولذلك تعطى أولوية في توزيع الاستثمارات لتلك القطاعات التي لديها القدرة على تشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة. هذا مع العلم أن ترتيب تلك القطاعات وفقاً لقدرتها على استيعاب الأيدي العاملة يختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة تنموية لأخرى وفقاً لمدى وفرة باقي الموارد.

٤. القطاعات التي تحقق أكبر قدر من الصادرات:

تعاني الدول النامية من عجز الميزان التجاري واستمرار الحاجة إلى استيراد معدات وآلات ومستلزمات من الخارج للمشاريع التنموية وفي هذه الأحوال لابد من أن تزيد من صادراتها قدر الإمكان حتى تستطيع أن توفي احتياجاتها الاستيرادية التنموية على وجه الخصوص.

ولهذا فإن القطاعات التي لها منتجات تصديرية تعطى أولوية في الحصول على الاستثمارات لتحقيق التنمية المستهدفة في المجتمع.

٥. القطاعات التي تحتاج أقل مستلزمات مستوردة من الخارج:

حيث أن هناك عجز في الميزان التجاري في معظم الدول النامية وبالتالي قصور في موارد العملة الأجنبية لقلة الصادرات، وبالتالي فإنه من المستهدف تخفيض الواردات من كافة النوعيات

كلما كان ذلك ممكناً ومن ثم تعطى أولوية للقطاعات الأقل احتياجاً للواردات من مستلزمات الإنتاج.

٢,٢,٣. أولويات توزيع الاستثمارات على المشروعات داخل القطاع:

بعد أن يتم توزيع الاستثمارات على القطاعات تأتي مرحلة توزيع تلك الاستثمارات داخل القطاع على المشروعات المكونة لهذا القطاع حيث يصبح هناك إمكانية لإقامة أكثر من مشروع أو هناك أكثر من مشروع يتنافس للحصول على الاستثمار ضمن مشروعات الخطة ومن ثم فإن هناك عدد من الأولويات التي يمكن الاسترشاد بها لإعطاء أولوية لمشروع على مشروع آخر ومن أهم الأولويات:

١. الأولويات الإنشائية:

وتكون الأولوية لإنشاء وإقامة مشروعات وتوسعات في مشروعات قائمة كاستكمال المشروعات المقامة، تشغيل المشروعات القائمة لتصل لطاقاتها المثلى، توسيع المشروعات القائمة، ثم إنشاء مشروعات جديدة تحددها الخطة.

٢. الأولويات الإنتاجية:

وهي المتعلقة بنوعية إنتاج المشروع وطبيعة هذا المنتج وتعطى الأولوية هنا للمشروعات التي يحقق إنتاجها أكبر عائد صافي، ثم المشروعات التي تحقق أكبر إشباع ضروري من السلع الضرورية،يليه المشروعات التي تحقق أكبر إشباع اجتماعي، مشروعات السلع التصديرية، مشروعات السلع الاستهلاكية، وفي النهاية مشروعات السلع الكمالية. وبعد استكمال الأولويات السابقة يتجه الاستثمار القومي لإنتاج السلع الكمالية سواء للتصدير أو السوق المحلي ويكون قد غطى معظم الأولويات.

٣,٣. العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي:

من الضروري على صانعي سياسات الاستثمار تحديد العلاقة بين أهداف سياسيات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي والتي تعرف بمعايير الربحية الاجتماعية، والربط بين أهداف سياسات الاستثمار وتلك المعايير التي تحكم في هذه الحالة على جدوى

الاستثمارات المقرر تنفيذها من عدمه ويتم الربط بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار القومي من خلال ما يطلق عليه التخطيط التأشيري.[1]

أي محاولة إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار.

ويلاحظ أنه إذا كانت أهداف سياسات الاستثمار (الأهداف الاقتصادية) لكل مجتمع يمكن أن تتركز في زيادة الدخل القومي بمعدلات متزايدة بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة القومية وتحقيق أعلى معدل من التوظف وتخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الخارجي والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وغيرها، فإن تقييم الاستثمار على المستوى القومي بمعايير الربحية الاجتماعية، عملية يكون أساسها محاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار المقترح في تحقيق تلك الأهداف مع اختلاف الوزن النسبي لكل هدف، وبالتالي لكل هدف وزن معين. وبناء على ذلك فإن لكل معيار أفضلية معينة تختلف من اقتصاد دولة إلى اقتصاد دولة أخرى، بل للاقتصاد القومي الواحد من مرحلة لأخرى.

ولعله من الضروري الإشارة إلى أن هذا لا يعني تجاهل معايير تقييم الاستثمار على مستوى المشروع بل أن كل ما في الأمر أن المستثمر الفرد له معاييره التي تتفق مع أهداف المشروع وعلى صانع سياسات الاستثمار على المستوى القومي أن يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للاقتصاد القومي من خلال إعطاء أوزان معينة لمعايير تقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع ومحاولة تحقيق أهداف سياسات الاستثمار بالأدوات المناسبة والتي تتلخص في إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة لجذب الاستثمار نحو تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع بناء على ما تظهره عملية تطبيق معايير الاستثمار على المستوى القومي.

ولإيضاح العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقيم الاستثمار على المستوى القومي يمكن التعليق على كيفية تطبيق ثلاثة معايير:[2]

---

[1] إيدجمان، مايكل ، ترجمة إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨، ص: ١٨٥.

[2] عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مصدر سابق، ص: ١٨٧-١٨٩.

١ـ معيار القيمة المضافة:

ويقصد بـه مـدى مسـاهمة المشـروع أو الاسـتثمار فـي تحقيـق إضـافة هامـة إلـى الـدخل القـومي ويحسب من خلال نسبة القيمة المضافة للمشروع في سنوات عمره إلـى إجمـالي القيمـة المضـافة (الناتج المحلي الإجمالي) فـي المجتمـع عبـر تلـك السـنوات. كلمـا زادت هـذه النسـبة كلمـا سـاهم المشروع بصورة أكبر في القيمة المضافة الإجمالية، وحقق هدف تعظيم الناتج المحلي، أي زيادة الدخل المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

٢ـ معيار التوظف:

ويهتم هذا المعيار بالتعرف عن عدد العاملين الـوطنيين الـذين سـيوظفهم المشـروع ونسـبتهم إلـى إجمالي العمالة في القطاع أو في الاقتصاد، كما يهتم بمعرفة متوسط أجر العامل الوطني مقارنـة بأجر العامل الأجنبي الـذي يوظفـه المشـروع. ويـتم تقـدير نسـبة العمالـة الوطنيـة والأجنبيـة إلـى العاملين في المشروع، ومتوسط نصيب العامل الوطني و الأجنبي من الأجور الكلية في السنة.

ويتجه المشروع نحو تحقيق هدف التوظيف كلما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العماله الكلية في المشروع الاستثماري وكلما ارتفع متوسط نصـيب العامـل الـوطني مـن الأجـور الكليـة التي سوف يدفعها المشروع للعاملين منه سنوياً طوال العمر الافتراضي.

٣ـ معيار دعم ميزان المدفوعات:

ويقيس أثر المشروع الاسـتثماري علـى ميـزان المـدفوعات، ومـدى مسـاهمته فـي تحقيـق هـدف توازن ميزان المدفوعات ويتم تطبيقه من خلال الصيغة التالية:

أثر المشروع على توازن ميزان المـدفوعات= (الصـادرات السلعية(الخدمية)+المتحصـلات مـن (النقد الأجنبي)- (الواردات السلعية(الخدمية) +المدفوعات من (النقد الأجنبي))

ويمكن تطبيق هذا المعيـار بشـكل جزئـي فـي الـدول التـي تعـاني مـن عجـز مـزمن فـي الميـزان التجاري والذي يسبب اختلالاً هيكلياً في ميزان المدفوعات ويأخذ الصورة التالية:

أثـر المشـروع علـى الميـزان التجاري=(الصـادرات السـلعية للمشـروع- الـواردات السـلعية للمشروع)

فإذا كانت النتيجة بالسالب فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات ويعمق الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه. أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر إيجابي على تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات وبالتالي يعالج الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه.

الفصل الثالث

دراسة عملية عن دور الحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار في سورية

المبحث الأول: نظام الحسابات الاقتصادية القومية المطبق في سورية.

١,١. مديرية الحسابات الاقتصادية القومية.

٢,١. المهام المنجزة في مديرية الحسابات الاقتصادية القومية في مجال تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣.

٣,١. المهام المطلوبة من الجهات الأخرى لاستكمال تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية ١٩٩٣:

١,٣,١. هيئة تخطيط الدولة.

٢,٣,١. وزارة المالية.

٣,٣,١. قطاع العالم الخارجي.

٤,١. معوقات تطبيق الحسابات الاقتصادية القومية ١٩٩٣ في سورية.

٥,١. مقترحات لعلاج مشكلات ومعوقات تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية ١٩٩٣في سورية.

تمهيد:

يحتاج التحليل الاقتصادي إلى دراسة فنية ومنهجية لوصف النشاط الاقتصادي وتسجيل وقائعه وقياس مؤشراته. وتقوم المحاسبة القومية بهذه المهمة وذلك لوصف وقياس مجريات النشاط الاقتصادي المتمثلة في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

ويتركز الاهتمام في المحاسبة القومية في عرض ملامح الحياة الاقتصادية بطريقة منسقة وشاملة في آن واحد، فهي الوسيلة الأساسية المستخدمة لدراسة وتحليل هيكل الاقتصاد القومي وبيان جميع التغيرات التي تحدث فيه خلال فترة معينة، مما يساعد في إعداد خطط التنمية ورسم السياسات الاقتصادية، فهي تشكل الأداة الرئيسية في أيدي المخططين لبناء نماذج التخطيط الاقتصادي.

فالمحاسبة القومية تعتبر أداة للتنبؤ الإحصائي للمؤشرات الاقتصادية التي تستخدم لأغراض رسم السياسة الاقتصادية وإعداد خطط التنمية.

وتزداد أهمية الحسابات الاقتصادية القومية بسبب ازدياد حاجات الدول والأفراد لمثل هذه الحسابات لوصف الفعاليات الأساسية للحياة الاقتصادية ولرسم السياسات واتخاذ القرارات المرغوب فيها.

وفي سورية تقوم مديرية الحسابات الاقتصادية القومية في المكتب المركزي للإحصاء بإعداد التقديرات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية سنوياً بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة.

١,١. مديرية الحسابات الاقتصادية القومية في سورية:

لقد كان إنشاء المكتب المركزي للإحصاء قفزة إحصائية في القطر العربي السوري في فترة إنشائه وذلك لكونه السلطة الوحيدة المسئولة عن إعداد البحوث والتقديرات الإحصائية المختلفة إضافة إلى قيامه بجميع المهام الإحصائية الأخرى.

وتقوم مديرية الحسابات الاقتصادية القومية في هذا المكتب[١] بإعداد الموازين السلعية والاقتصادية،بحيث تشكل نظاماً متكاملاً للحسابات الاقتصادية القومية، دراسة معدلات النمو واتجاهات المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (حساب التضخم، الدخل القومي، معدل نمو الناتج المحلي).تقدير وتحليل وإعداد المؤشرات والجداول والدراسات والنشرات المتعلقة بالحسابات القومية فهي الجهة المخولة بإعداد تقديرات عن الدخل والإنتاج في سورية وإعداد السلاسل الزمنية وتحليلها معتمدة في ذلك على مصادر مختلفة لجمع البيانات عن المؤشرات التي تقوم بتقديرها.

ولقد قام المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع خبراء من الأمم المتحدة للحسابات الاقتصادية القومية بإعادة النظر في تقديرات الدخل والإنتاج القومي واحتسابها على أساس موحد مقتبس من نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام ١٩٥٣ حيث كانت الطريقة المتبعة في حساب الناتج هي طريقة القيمة المضافة، ثم أدخلت مديرية الحسابات الاقتصادية القومية طريقة ثانية في حساب الناتج وهي طريقة الإنفاق عندما قامت بتطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٦٨ والذي ومازال تطبيقه حتى الآن رغم صدور نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والذي جاء لتلافي النقص في البيانات اللازمة لسد احتياجات التحليلات الاقتصادية.

إن تغير فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي في سوريا، واتجاه الدولة نحو إصلاح المسار الاقتصادي والاجتماعي، بالاتجاه نحو التخطيط التأشيري[٢] لإحداث التوازنات الاقتصادية عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، الأمر الذي اقتضى إعادة تنظيم السياسة المحاسبية على مستوى المجتمع، وزيادة الاهتمام بالمحاسبة القومية بفروعها المختلفة، وتوفير

[١] النظام الداخلي للمكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء، الصادر عام ١٩٨٥، المادة(٤٣- أ)، ص: ٢٦.
[٢] الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦- ٢٠١٠، هيئة تخطيط الدولة، الجمهورية العربية السورية، المدخل إلى الخطة، ص: ٥.

البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات على المستوى القومي، وإجراء التحليل والتخطيط الاقتصادي، وتقديم صورة إحصائية منسقة عن تطور النظام الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن الاهتمام بالمحاسبة القومية يتركز بشكل كبير في تصوير حسابات الدخل القومي، وبيان نتيجة تعامل الدولة مع دول العالم الخارجي من خلال ميزان المدفوعات. أما باقي فروع المحاسبة القومية الأخرى لم تلق نفس القدر من الاهتمام، فلا توجد حتى الآن محاولات جادة لتصوير جدول المدخلات والمخرجات، أو عمل جداول للتدفقات المالية على المستوى القومي، أو عمل موازنة قومية شاملة.

توجد في سورية جهة وحيدة مخولة بإعداد الحسابات القومية وهي: المكتب المركزي للإحصاء متبعاً في ذلك نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٦٨م، إلا أن المصرف المركزي[١] يقوم بإعداد ميزان المدفوعات الذي يؤدى إلى اختلاف في النتائج، وذلك لاختلاف الأسلوب المتبع في إعداد الحسابات القومية من ناحية، ولاختلاف مصادر الحصول على البيانات التي تعتمد عليها كل جهة في إعداد الحسابات القومية من ناحية أخرى.

ونلاحظ وجود نواحي قصور عديدة في النظام المحاسبي القومي، تتمثل في تقادم البيانات التي تشملها هذه الحسابات، حيث تعد هذه الحسابات بعد فترة من الزمن الذي تم فيه عن النشاط الاقتصادي وذلك نتيجة لتأخر صدور الميزانيات والأرقام النهائية لبيانات النشاطات الاقتصادية الموجودة، هذا بالإضافة إلى قصور البيانات الإحصائية عن توفير المعلومات عن كثير من الأنشطة الاقتصادية في المجتمع بصورة دقيقة وشاملة، فالبيانات توضع على أساس نظم محاسبة تجارية وليس محاسبة قومية. إضافة إلى النقص في الكوادر الفنية اللازمة للعمل كمحاسب قومي، خاصة وأن المحاسبة القومية لم تنل الاهتمام الأكاديمي كبقية فروع المحاسبة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نقص الوعي بالمحاسبة بالقومية سواء لدى الأجهزة المحاسبية أو معطي المعلومات، فالمحاسبين القوميين يجدون صعوبة في تحصيل البيانات الصحيحة نتيجة إما عدم استجابة بعض المنشآت لمتطلباتهم أو الإدلاء ببيانات خاطئة.

[١] www.banquecentral.gov.sy

٢,١. المهام المنجزة في مديرية الحسابات الاقتصادية القومية في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية١٩٩٣ :

نظراً لأهمية تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ كونه يتألف من مجموعة متكاملة من الحسابات الاقتصادية تستند إلى تعاريف ومفاهيم وتصنيفات دولية وكون هذا النظام يؤمن أهداف التحليل الاقتصادي. فقد عملت مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء على الاستفادة من المعونة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي والتي بدأت في عام ٢٠٠٤. فقد تم انجاز المهام التالية في مجال الحسابات القومية[١]:

١ـ مراجعة جميع المفاهيم والتعاريف المستخدمة في مديرية الحسابات القومية لجعلها متوافقة مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٢ـ تمت مراجعة منهجية القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتعديلها بما يتوافق مع هذا النظام فالقطاعات هي:

أ ـ القطاع الحكومي.

ب ـ القطاع المالي.

ت ـ القطاع غير المالي.

ث ـ قطاع العالم الخارجي.

ج ـ قطاع الأسر المعيشية.

٣ ـ تم العمل على تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣حتى حساب رأس المال بالنسبة لقطاع الحكومة والقطاع المالي (المصارف والتامين). وفي القطاع غير المالي تم العمل على قطاع النقل والاتصالات التابع للقطاع العام فقط.

٤ـ بالنسبة للقطاع غير المالي تم وضع حساب الإنتاج.

٥ـ عمل المكتب المركزي للإحصاء على إدراج المسوح المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية لجمع بيانات عن القطاع الخاص بما يغطي البيانات اللازمة لتطبيق النظام وقد نفذ المسح الاقتصادي

[١] شرف، هنادي، ورشة عمل بعنوان: الاحتياجات والمتطلبات من الوزارات المعنية بغية استكمال تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣ على الوجه الأمثل، مديرية الحسابات الاقتصادية القومية، دمشق ،٢٠٠٧، ص: ١.

المتكامل الذي شمل أنشطة الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والاتصالات والخدمات الشخصية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح.

وتعمل مديرية الحسابات القومية على الاستفادة من نتائج هذه المسوح لمتابعة تطبيق حسابات نظام ١٩٩٣ على القطاع غير المالي .

٣,١. المهام المطلوبة من الجهات الأخرى لاستكمال تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

إن التطبيق الأمثل لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ يتطلب تطبيق نظام محاسبي في الهيئات الحكومية وفي القطاع العام الاقتصادي وفي القطاعات الأخرى يأخذ في الاعتبار كافة المتطلبات الواردة في نظام الحسابات القومية عام ١٩٩٣.

وفي الوضع الراهن لابد من تضافر الجهود من قبل الجهات الأخرى و ليس فقط جهد مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء من لتمد مديرية الحسابات القومية بالبيانات اللازمة لتطبيق النظام بالسرعة الممكنة، ولعل من أهم هذه الجهات[١]:

١,٣,١. هيئة تخطيط الدولة: حيث إن البيانات الواردة في تقارير تتبع تنفيذ الخطة الإنتاجية لا تمكن من بناء حسابات النظام فهي لا تتضمن تفصيلات عن:

١ـ الإيرادات الثانوية والمتنوعة لكل مؤسسة .

٢ـ بيانات مفصلة عن الأصول غير المالية القائمة والجديدة

٣ـ بيانات عن مخصصات الاهتلاك بقيمة تقارب قيمتها في السوق

٤ـ بيانات عن الأصول والخصوم المالية.

٥ ـ بيانات تفصيلية عن كل نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة .

٦ ـ تفصيل الرواتب والأجور إلى رواتب مدفوعة نقدية ورواتب عينية .

٧ ـ بيانات تفصيلية عن المصروفات التحويلية .

ومع أن مديرية الحسابات القومية قامت بالاستعانة بالميزانيات الختامية الصادرة عن مؤسسات وشركات القطاع العام إلا أنه تبين أنها تحتاج لبعض التفصيل مثل تفصيل أنواع الضرائب غير

[١] شرف، هنادي، ورشة عمل بعنوان: الاحتياجات والمتطلبات من الوزارات المعنية بغية استكمال تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية ١٩٩٣ على الوجه الأمثل. مديرية الحسابات القومية، دمشق،٢٠٠٧، ص:٤.

المباشرة ـ تفصيل المصروفات والتحويلات أي أن البيانات المتوفرة معدة وفقاً لمفاهيم محاسبية وهي بيانات مناسبة للوصول إلى القيمة المضافة فقط .

لذلك لابد من التعاون مع هيئة تخطيط الدولة ومؤسسات القطاع العام لإتمام البيانات اللازمة لبناء بقية حسابات النظام

٢,٣,١. وزارة المالية: تفتقر بيانات وزارة المالية التي تعد الموازنة العامة للدولة والتي تعتبر المصدر الأساسي لحسابات الحكومة العامة إلى:

١ـ بيانات تفصيلية عن الأصول غير المالية والأصول المالية .

٢ـ لا تتوفر فيها بيانات عن التغير بالمخزون .

٣ـ لاتتضمن بيانات فعلية عن الاهتلاك الفعلي حيث أن نسبته لا تتجاوز ٢٪ إلى ٣٪ وهذا غير مقبول بالمقارنة مع حجم الأصول غير المالية الحكومية الكبير .

٤ـ لاتتضمن تفاصيل عن تمويلات الحكومة النقدية والعينية لقطاع الأسر المعيشية ولا عن المساهمات التي تدفعها الحكومة في صناديق التأمينات الاجتماعية عن العاملين .

٥ـ ليس هناك تفصيل كاف لدائنية ومديونية الحكومة (القروض بأنواعها) .

٦ـ لا تتوفر بيانات كافية عن عوائد الملكية (كالفوائد والأوراق المالية والريع).

٧ـ لغرض تفصيل الإنفاق والإيراد الحكومي حسب الأغراض الوظيفية الأساسية لابد من تفصيل الإنفاق والإيراد على مستوى الوحدة الإدارية أو أشباه الشركات التابعة للحكومة الأدنى مستوى من الوزارة.

٨ ـ لابد من توفر بيانات عن تحويلات الحكومة لبعض الوحدات الحكومية وكذلك عن الضرائب والإعانات المفروضة على بعض الوحدات الحكومية .

٩ ـ العمل على الاستمرار بتزويد مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي ببيانات الحساب الختامي التفصيلي.

٣,٣,١. قطاع العالم الخارجي: مصدر البيانات في هذا القطاع الأساسي هو ميزان المدفوعات وقد عمل مصرف سورية المركزي منذ عام ٢٠٠٤ على تعديل ميزان المدفوعات وفق الطبعة

الخامسة المعتمدة دولياً. ويعد ميزان المدفوعات المصدر الأساسي للحصول على بيانات الاستيراد والتصدير. إلا أن الحصول على مزيد من التفصيل قد يتطلب عملاً مشتركاً بين وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي حيث لابد من توفير بيانات تفصيلية عن الاستيراد السلعي بشكل مفصل خاصة وان ميزان المدفوعات المعد من قبل مصرف سورية المركزي والمستخدم في الحسابات القومية يعد حسب سعر الصفقة أي إن الاستيراد السلعي والتصدير السلعي يكون رقماً إجمالياً. وبما أن مديرية الحسابات القومية وضعت ضمن خطتها عمل جداول العرض والاستخدام فإن ذلك يستدعي الحصول على بيانات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير بشكل تفصيلي وعلى مستوى سلعة وهذا قد يستدعي التعاون بين وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي أو التعاون بين مديرية الجمارك والمصرف المركزي إضافة إلى مديرية التجارة والأسعار في المكتب المركزي للإحصاء.

٤,١. معوقات تطبيق النظام الدولي للحسابات القومية ١٩٩٣ في سورية:

لقد صمم النظام الدولي للحسابات القومية بغرض التحليل الاقتصادي واتخاذ القرارات ورسم السياسات في دولة ما بغض النظر عن الهيكل الصناعي, أو مرحلة التنمية الاقتصادية التي وصلت إليها الدولة. حيث أن هذا النظام يعتمد على مجموعة من المبادئ تصلح للتطبيق في كل الدول. حيث يمكن موائمة النظام حسب ظروف كل دولة ليصلح للتطبيق في هذه الدولة.

هذا يعني أن النظام الدولي للحسابات القومية يمكن مواءمته ليصلح للتطبيق في سورية كنظام شامل للحسابات القومية, خاصة وأن الدولة تسعى نحو إصلاح المسار الاقتصادي والاجتماعي, والذي يعتبر النظام المحاسبي القومي جزءاً منه. حيث يوفر النظام المحاسبي القومي معلومات تساعد متخذي القرارات على المستوى القومي من ترشيد أحكامهم.

ومن هنا كان لابد من تحديد معوقات تطبيق نظام ١٩٩٣ في سوريا[١]، وذلك من أجل توفير بيانات مناسبة تفيد في التخطيط وصنع القرارات على المستوى القومي من خلال هيكل محاسبي قومي يلاءم ظروف سورية كدولة آخذة في النمو، وذلك في ضوء المتغيرات البيئية المستحدثة

[١] www.investsyria.gov.sy

وخصوصاً محاولات تعديل النظام المحاسبي الموحد، وصدور قوانين الإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في سوريا ..... الخ.

وبالتالي فإن ما يعوق تطبيق هذا النظام الدولي للحسابات القومية في سورية هو:

١,٤,١. قلة الإحصائيات والبيانات والكوادر اللازمة لإعداد الحسابات القومية طبقاً لما هو وارد في هذا النظام.

٢,٤,١.عدم دقة وشمول المتاح منها نتيجة لعدم إعطاء بعض جهات القطاع الخاص بيانات صحيحة عن وضعها المالي مثلاً نظراً للخوف من تسرب هذه البيانات إلى جهات رسمية أخرى مما يدل على قلة الوعي بموضوع الحسابات الاقتصادية القومية وأهميتها, الأمر الذي يستدعى المحاسبين القوميين إلى اللجوء إلى الاعتماد على عنصر القياس لاستكمال النقص في الإحصائيات والبيانات المطلوبة. الأمر الذي قد يترتب عليه عرض صورة غير دقيقة عن الحسابات القومية, والذي يؤثر بالتبعية على رسم السياسات واتخاذ القرارات على المستوى القومي.

٣,٤,١. عدم استجابة بعض الجهات لمتطلبات المكتب المركزي للإحصاء واعتمادها على أنظمتها المحاسبية التجارية القديمة التي تعاني من قصور ناتج عن عدم وجود قواعد بيانات شاملة، نتيجة تقادم البيانات التي تحتوى عليها هذه القواعد، وذلك بسبب عدم تحديث هذه القواعد من البيانات كنتيجة لعدم تحديث البرامج والأجهزة التي يعتمد عليها، نتيجة نقص الموارد اللازمة للتحديث في الأجهزة الإحصائية في الجهات العامة في الكثير من الوحدات الاقتصادية داخل سورية.

٤,٤,١. عدم الالتزام بمتطلبات المكتب المركزي للإحصاء مما يؤدي إلى وجود بيانات إحصائية غير كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد الحسابات القومية.

٥,٤,١. عدم توافر التنسيق الكامل بين القطاعات المختلفة لإتاحة البيانات المطلوبة بالشكل والمضمون لإعداد هذه الحسابات، الأمر الذي يؤدى إلى التأخر في إتاحة البيانات المطلوبة وقلة الثقة فيها.

٦,٤,١. اختلاف النظم المحاسبية المطبقة داخل الوحدات الاقتصادية (حيث تطبق شركات قطاع الأعمال العام النظام المحاسبي الموحد, وتطبق شركات القطاع الخاص نظم محاسبية متباينة, بينما يطبق القطاع المالي نظم محاسبية خاصة... الخ)، وبالتالي تباين في مخرجات هذه النظم, والتي تعتبر أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها المحاسب القومي في الحصول على البيانات الأساسية لإعداد الحسابات القومية حيث أن البيانات توضع على أسس المحاسبة التجارية وليس على أسس المحاسبة القومية..

٧,٤,١. نقص الكوادر المتخصصة في مجال إعداد الحسابات القومية نتيجة عدم وجود تأهيل علمي وعملي كافي للكوادر المتاحة, بالإضافة إلى قلة الأبحاث والدراسات وندرة المؤتمرات والندوات في مجال المحاسبة القومية وعدم وجود أي نوع من أنواع التعاون والتنسيق مع كليات الاقتصاد في الجامعات السورية.

هذا، وقد بدأ المكتب المركزي للإحصاء تجربة تطبيق نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٣م في سورية في عام ٢٠٠٢ بالتعاون مع خبراء من صندوق النقد الدولي ولكنه لم يتم تطبيقه على كافة القطاعات. وفى هذا المجال أعد المكتب المركزي للإحصاء إطارا مرحليا لتطبيق النظام بدأ بدورات تدريبية لتأهيل الكوادر العاملة في مجال الحسابات القومية، وكذلك المشاركة في المؤتمرات. وقد تم اختيار بيانات عام ١٩٩٧ لتجربة تطبيق النظام وذلك بالأسعار الجارية، فقد تم البدء بالقطاع المالي والذي تم إنجاز الجزء الأكبر منه. فقد تم التوصل إلى إعداد حساب رأس المال وتم الانتقال إلى الحكومة العامة كوزارات ووحدات إدارية ثم إلى قطاع النقل و المواصلات ولكن كقطاع عام فقط نتيجة وجود ميزانيات ختامية ويتم العمل الآن على باقي القطاعات على أن يتم إصدار المجموعة الإحصائية أو النشرة المحدثة للحسابات القومية حسب نظام ١٩٩٣ في هذا العام.

المبحث الثاني: الدور الحالي للحسابات القومية في تخطيط الاستثمار على المستوى الكلي.

١,٢. واقع ومناخ الاستثمار في سورية.

٢,٢. قوة و مزايا الاقتصاد السوري.

٣,٢. الخطة الخمسية العاشرة.

٤,٢. دور الحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار:

١,٤,٢. تحليل الواقع الاقتصادي قبل وضع الخطة الخمسية العاشرة.

٢,٤,٢. تحليل النمو الاقتصادي والاستثمارات المتوقعة.

٥,٢. الأهداف المقترحة في الخطة.

مقدمة:

شهد الاقتصاد السوري خلال الفترة الماضية مجموعة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي جاءت كنتيجة لما اتخذته الحكومة من برامج إصلاحية وسياسات اقتصادية لتحسين الأداء الاقتصادي بما من شأنه تحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ والتي شملت مختلف أوجه النشاط التنموي مستندة في ذلك إلى مجموعة من الرؤى الإستراتيجية والأهداف الوطنية العليا التي جاءت بعد تحليل للواقع الاقتصادي باستخدام بيانات الحسابات الاقتصادية القومية التي تعتبر أداة لقياس ووصف وتحليل الأوضاع الاقتصادية مما يُمَكِن من التنبؤ والتخطيط لهذه الأوضاع في المستقبل.

فالحسابات القومية من أهم المؤشرات التي تساعد على تكوين فكرة إجمالية شاملة عن الوضع الاقتصادي العام من خلال عدد محدد من المؤشرات وخلال فترة معينة من الزمن حيث أنه لا يمكن وضع خطة دون الاعتماد على بيانات إجمالية عن اتجاهات المتغيرات الأساسية الناظمة للفعاليات الاقتصادية، ومن خلال هذه الأهداف الإجمالية يمكن رسم الأهداف الجزئية القطاعية التي يمكن تجميعها في نهاية المطاف لتصب في الأهداف العامة، وبدون ذلك يبقى تنفيذ الخطة بعيداً عن الموضوعية ويؤدي إلى انحرافات كبيرة تلحق بالاقتصاد الوطني أضراراً بالغة.

وجاءت الخطة الخمسية العاشرة بعد بذل العديد من الجهود التي شجعت على فتح آفاقا للعمل التنموي والاستثماري، وفي الوقت نفسه تحقيق دفعة قوية للاقتصاد في إطار علاقته بمنظومة الاقتصاد الإقليمي، وتحسين وزيادة الفرص الاستثمارية، تعزيز ثقة القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالتحسن الملحوظ في البيئة الاستثمارية وفي التوجهات الحكومية الجادة الرامية إلى تعميق الإصلاحات وخاصة إصلاح بيئة الإعمال وتطوير المناخ الاستثماري، فقد عملت على تشجع الاستثمار الذي يساهم أكثر من غيره في النمو من خلال مساهمته في خلق الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتطوير الإنتاجية وتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات وقدرة الاستثمار على توليد استثمار جديد.

١,٢. واقع ومناخ الاستثمار في سورية:

أدركت سورية الحاجة إلى أطر مشجعة للاستثمار تضم حوافز قوية للمبادرات الريادية والمشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني. وقد حدد السيد الرئيس بشار الأسد الاستثمار كهدف وطني، ذلك لأن الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر يشكلان المحرك الأقوى والأضمن لتحقيق تنمية مستدامة.

وقد التزمت الحكومة السورية بسياستها الإصلاحية العامة وتسريع وتيرة الانتقال إلى السوق الاجتماعي مواصلة جهودها لتحسين الأوضاع الاقتصادية في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي، مما استدعى خلق إطار استثماري قادر على أن يلبي تطلعات المستثمرين المحليين العرب والأجانب من خلال توفير البيئة التشريعية والمؤسساتية التي تعمل على تنشيط الأدوات الاقتصادية الفاعلة وفي مقدمتها جذب وتحريض رؤوس الأموال من خلال إجراءات تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

وقد حددت الخطة الخمسية العاشرة هدفاً اقتصادياً وطنياً ليكون محرك دفع لخطة التنمية المستدامة بمختلف أدواتها كسبيل نحو زيادة معدلات النمو ورفع المستوى المعيشي للمجتمع، فوفرت حوافز تشجيعية لمختلف القطاعات والأنشطة مؤكدة على دور وأداء القطاع الخاص في نجاح خططها التنموية معتمدة على مقومات المناخ الجاذب[١].

ولقد تركز الاهتمام على تحسين مناخ الاستثمار السوري من خلال تطوير التشريعات اللازمة، تنويع حوافز وضمانات الاستثمار، تحديث القطاع الصناعي، إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية،خلق المرونة في سوق العمل، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الاستمرار بتطوير البنى التحتية اللازمة والمقبولة الكلفة، وتعزيز الاقتصاد الجديد بالولوج إلى علم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإحداث تغير في الثقافة الاستثمارية من أجل تعزيز الانفتاح وتبني التغير، وعقد الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية جديدة وتطوير القائم منها، وتعزيز المشاركة والشفافية، ومواصلة برامج تخفيض معدلات البطالة...

[١] تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام ٢٠٠٧، هيئة الاستثمار السورية، ٢٠٠٧، ص: ٢١.

و هناك عوامل عديدة تشجع على الاستثمار في سورية تمثل مناخ ومحفزات الاستثمار في سورية وهي[1]:

١. الموقع الاستراتيجي لسورية الذي يشكل ملتقى القارات.

٢. البنية السياسية المستقرة والآمنة.

٣. الالتزام بالتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي عبر برنامج إصلاح اقتصادي متدرج ومتوازن.

٤. استقرار سعر صرف الليرة السورية منذ عدة سنوات ضمن سياسات نقدية متوازنة.

٥. التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية للمشاريع الاستثمارية.

٦. وجود موارد بشرية كبيرة ومؤهلة فنياً وعلمياً ذات أجور رخيصة نسبيا".

٧. بنية تحتية ملائمة و ذات مستوى جيد تتطور باستمرار وشبكة طرق دولية تربط سوريا مع الدول المجاورة، مناطق صناعية مجهزة ومتطورة.

٨. نفاذ إلى الأسواق العربية و الإقليمية.

٩. سرعة إعادة رأس المال نتيجة الربحية والعائد المرتفع الناجمين عن ضعف المنافسة وارتفاع الطلب مقارنة مع العرض.

١٠. مزايا وإعفاءات وتسهيلات خاصة للمشاريع الاستثمارية وفق الأحكام والقوانين والتشريعات الصادرة .

١١. الاتفاقيات العربية و الدولية لضمان رأس المال الأجنبي.

١٢. توفر وتنوع الموارد الطبيعية حيث تمتع سورية باقتصاد متعدد القطاعات، فلديها[2]: قطاع زراعي وحيواني غني يتيح للمستثمر وبأرخص الأسعار الخامات الزراعية والحيوانية الكثيرة والمتنوعة. قطاع صناعي متعدد النشاطات والفعاليات يلبي القسم الأعظم من احتياجات السوق الداخلية ويتيح هامشا" واسعا" من إنتاجه للتصدير.

[1] الكفري، مصطفى العبد الله، محاضرة بعنوان: مناخ الاستثمار في سورية، دمشق، ٢٠٠٨،ص: ٢.
[2] سراقبي، محمد، محاضرة بعنوان: السياسات المحفزة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠١، ص: ٢.

قطاع النفط الذي بدء استثماره وطنيا" ثم دخلت الاستثمارات الأجنبية فجعلته يلعب دورا" هاما" في اقتصادنا الوطني ويغطي احتياجات سوريا من المنتجات النفطية ويتيح فائضا هاما للتصدير و يوفر جزءا كبيرا من احتياجات البلاد من القطع الأجنبي، إضافة إلى قطاع سياحي نشط ومتطور باستمرار .

٢,٢. قوة ومزايا الاقتصاد السوري:

تتسابق دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء على تقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية لجذب الاستثمارات المباشرة إليها، وتقوم بإصلاحات اقتصادية وضريبية وتطوير بنيتها الأساسية وتحاول إبراز ما تملكه من مزايا تفاضلية، والتخفيف من معوقات وصعوبات الاستثمار الموجودة لديها، وتقوم بالترويج بكافة السبل لإقناع المستثمرين المحتملين بأنها البلد الأفضل لإقامة المشاريع الاستثمارية فيها.

فالظروف الخاصة لكل مجتمع تشكل البذور التي منها يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تعيقه عن ذلك. فهذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل استراتيجية التنمية المحلية، من خلال الوصول إلى فهم ما لذلك المجتمع من نقاط قوة، ونقاط ضعف وفرص ومخاطر مهددة له. بعد ذلك، سيعمل على ما يجعل منطقته المحلية جاذبة لإقامة نشاطات أعمال فيها، ولموظفين جدد ولمؤسسات داعمة،مما يساعد على تحسين فرص النمو على المستوى المحلي. ويعد الاقتصاد السوري من أقل الاقتصادات صعوبات ومشاكل بين اقتصادات المنطقة. فهو اقتصاد متكامل متعدد الفعاليات والنشاطات وأقل تأثراً بالأزمات الاقتصادية العالمية، مما يجعل سورية مهيأة للانطلاق في مجال الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتطوير أدوات تشجيع الاستثمار من خلال:

- السياسة الاقتصادية الملائمة[١]، التي تنسجم مع القوانين والتشريعات. فالاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع ضمن إطار الأهداف العامة، ويجب أن تكون مستقرة،

[١] الرداوي، تيسير، محاضرة بعنوان: السياسات المحفزة للاستثمار في سورية، دمشق، ٢٠٠١،ص:٨.

ومحددة، وشاملة. فقد أدركت الحكومة أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون وإن احتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى .

- تحسين التنظيم المؤسساتي، وإيجاد إستراتيجية شاملة للاستثمار الخارجي تتجاوز الحوافز والمناطق الصناعية لتشمل توفير التسهيلات والمعلومات الكافية والمصارف التجارية القادرة على المنافسة وأنظمة تسوية النزاعات...والقيام بنشاطات الترويج للاستثمار، وتسهيل التنسيق بين مختلف الجهات المسئولة عن الاستثمار عبر هيئة الاستثمار السورية.
- قيام الحكومة بالتغيرات الإيجابية والتي تشمل كافة الأوساط والفعاليات والمناطق الاقتصادية يرافقها تفاؤل بإمكانيات سورية وقدرتها على مواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناشئة مستفيدة من مواردها الغنية،مما يساعد على الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة.
- قيام الحكومة بمتابعة لبرنامجها في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحسين المناخ الاستثماري، إلى جانب مشاركة أوسع للمجتمع السوري بمختلف فئاته وتنظيماته في صنع القرار الاقتصادي.
- تنامي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة اكبر من ارتفاع عدد السكان في السنوات الأخيرة.
- بقاء مستوى العجز في حدود معقولة جدا في الموازنة العامة، وتقوم الحكومة بمحاولة ضبط هذا العجز بشكل فعال بعد إعدادها للمشاريع التي تمكنها من استغلال طاقات الشركات العامة بشكل أفضل يعبر عن التطور الاقتصادي في البلاد.

- وجود فائض في ميزان المدفوعات نتيجة تدفق الاستثمارات من الخارج سواء كان ذلك من المواطنين السوريين المغتربين الذين عادوا للاستثمار في سورية بسبب المناخ الاستثماري الجديد ومن المستثمرين العرب.
- إصدار العديد من قوانين تشجيع الاستثمار التي أعطت كثيرا من الحوافز والمزايا للمستثمرين بحيث تتدفق الاستثمارات إلى سورية بكل حرية وتخرج أرباحها وأصولها بكل حرية.

٣,٢. الخطة الخمسية العاشرة:

تعرّف التنمية الاقتصادية المحلية بأنها تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاعين العام والخاص معاً على خلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة أفضل للجميع.

وإن ممارسة تنمية اقتصادية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية، وذلك بغية تحسين المستقبل الاقتصادي للدولة ومستوى ونوعية الحياة لسكانها.

وإذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة فلابد من أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي. ويعتمد تحقيق المجتمعات للنجاح على كونها قادرة على التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها. وبما أن المشروعات الاستثمارية الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء، وفرص العمل ومستويات معيشة أفضل في المجتمعات، فهي تعتمد على وجود ظروف مواتية إيجابية لنشاطات الأعمال التي تمكنها من تحقيق الرخاء، وللحكومات دورا أساسيا في خلق البيئات المواتية لنجاح نشاطات الأعمال وخلق فرص العمل.

إن الممارسات السليمة تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية ببلورة استراتيجية لها. وإن استراتيجية التنمية الاقتصادية تعتبر من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات. فإن أي استراتيجية للتنمية الاقتصادية لا بد أن تشكل إحدى المكونات لخطة استراتيجية واسعة على نطاق المجتمع. وإن الإطار الزمني لاستراتيجية التنمية الاقتصادية يبلغ خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأداء على المدى القصير والمتوسط والطويل.

تهدف الخطة الخمسية الإنمائية العاشرة، إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وتكليف الحكومة باستكمال مشروع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وتحضير الاقتصاد والمجتمع السوري لمتطلبات القرن الحادي والعشرين ولمستلزمات الحقبة الجديدة في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية.

وتترجم الخطة الحالية الشعار الذي تبناه الحزب في مؤتمره الأخير (رؤية متجددة وفكر يتسع للجميع) إلى واقع عملي، وذلك وعيا بطبيعة تحديات المرحلة التاريخية الحالية ونمط التطورات الاقتصادية السريعة القادمة، وإدراكا بضرورة ضمان موقع فاعل للمجتمع وللاقتصاد السوري في القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي .

وتشكل الخطة الخمسية العاشرة امتدادا لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي وضعت أسسها الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)، حيث شهدت تلك الفترة،تحولات جذرية تمثلت في فتح قطاعات الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الخاص في مجالات كانت مقتصرة في الماضي على القطاع العام كالمصارف والتأمين ونشاطات عديدة أخرى. كما تم في الفترة ذاتها تهيئة البيئة اللازمة لقطاع الأعمال عن طريق إصدار وتعديل وتحديث مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات.

وقد شرعت الخطة الخمسية باعتماد التخطيط التأشيري، وبإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، من أجل تهيئته وتحفيزه لمرحلة جديدة من مراحل التطور، تتميز بالكفاءة العالية والإنتاجية المرتفعة والتنافسية التي تعزز مكانة الاقتصاد الوطني بين اقتصادات المنطقة والعالم. وقد عمل المناخ الاقتصادي الجديد على تحسن معدلات النمو الاقتصادي الذي كان سالباً في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، حتى وصل عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٤٪. كل ذلك يشير إلى أن الخطة الخمسية العاشرة هي استكمال لترسيخ مشروع الإصلاح الاقتصادي وتحسين للأداء بشكل عام. وإن هدف الخطة الخمسية العاشرة المعلنة (٢٠٠٦ -٢٠١٠)- والتي تركز على إطلاق عدد من البرامج الوطنية في تطوير وتشجيع الاستثمار والتصدير- كان يعتمد في بنائه على وضع تصورات عن

بعض المعدلات بالاعتماد على بيانات الحسابات الاقتصادية القومية حيث تمت دراسة الناتج المحلي الإجمالي والصافي، اهتلاك رأس المال، نصيب الفرد من الناتج المحلي...

وتوقعت الخطة نمواً وسطياً بمعدل (٧٪)[١] سنوياً خلال الأعوام الخمسة، وذلك استناداً إلى توقع استثمارات سنوية لا يقل عن /٧/ مليارات دولار (يأتي أكثر من نصفها من القطاع الخاص) مما سيؤدي إلى زيادة حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٠٪) إلى (٢٥٪) خلال تلك الفترة عن طريق زيادة الكفاءة الهامشية للاستثمار (المعدل التراكمي لمخرجات رأس المال) من (١٤٪) إلى (٢٥٪). وتأتي محركات هذا النمو من القطاع الصناعي (حيث نما بنسبة ١٠٪) ومن التجارة والسياحة (١٠٪) ومن الخدمات من (٢٪) إلى (١٥٪) ومن الزراعة (١,٥٪) إلى (٤٪)، وإن هذه التقسيمات للقطاعات هي المستخدمة و المطبقة في الحسابات الاقتصادية القومية. وأكدت الخطة على التوظيف الأمثل للموارد، من خلال إصلاح وإعادة تأهيل القطاع العام، وفتح قطاعات الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الخاص، وتعزيز الشراكة والتكامل بينه وبين القطاع العام كقطاعين أساسين. كما أكدت على جوانب العدل الاجتماعي من خلال تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وتوجيه الدعم لمستحقيه والاهتمام بالشرائح الاجتماعية الأضعف. ويعد ذلك بمثابة الأرضية الصلبة للعملية التخطيطية برؤيتها الجديدة، وانطلاقة أفضل لها باتجاه المرونة والحيوية والاستجابة للواقع الاقتصادي المحلي والدولي الجديد.

٤,٢. دور الحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار:

تعتبر الحسابات الاقتصادية القومية الأداة الرئيسية المستخدمة في عملية التخطيط الاقتصادي وتخطيط الاستثمار وذلك من خلال الاستفادة من بياناتها في تحليل الواقع الاقتصادي قبل وضع الخطة وفي التنبؤ بمعدلات النمو والاستثمارات المتوقعة.

١,٤,٢. تحليل الواقع الاقتصادي قبل وضع الخطة الخمسية العاشرة:

[١] الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، معدلات النمو الاقتصادي، ص: ٥٣.

بعد الاطلاع على مسودات الاجتماعات التي تمت قبل وضع الخطة الخمسية العاشرة وإجراء المقابلات الشخصية مع مجموعة الموظفين المسؤولين عن وضع الخطط الخمسية في هيئة تخطيط الدولة وطرح مجموعة من الأسئلة عليهم تم التوصل إلى:

تعتبر الحسابات القومية من أفضل الأدوات والوسائل المستخدمة في عمليات التخطيط الاقتصادي بشكل عام في سورية،فهي تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في إعداد خطط التنمية ورسم السياسات الاقتصادية، فهي تشكل الأداة الرئيسية في أيدي المخططين لبناء نموذج التخطيط الاقتصادي وللوقوف على أهم سمات الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي و تحديد نقاط القوة و الضعف الرئيسية و دراسة العوامل الفاعلة في الاقتصاد و التي نستطيع من خلال التأثير عليها توجيه الأداء الاقتصادي بالاتجاه المرغوب، بالإضافة إلى تحديد أهم التحديات و الفرص المستقبلية.

فقبل البدء بوضع الخطة الخمسية العاشرة تمت دراسة الوضع الاقتصادي الكلي عن طريق دراسة أربعة "قطاعات"(الحقيقي,الخارجي,المالي,النقدي) وذلك بالاستفادة من بيانات الحسابات الاقتصادية القومية والتي كانت تختلف نسبياً في بياناتها عن الواقع الاقتصادي الذي تعيشه سورية مما دل على وجود بعض الثغرات في طرق حساب بيانات الحسابات القومية ومما أدى بالمخططين إلى اللجوء إلى طرق أخرى لمطابقة البيانات والتأكد من صحتها كاستخدام المؤشرات البديلة وسنستعرض الجزء الذي يهم بحثنا من البيانات التي تم تحليلها فنجد :

١,١,٤,٢. تحليل القطاع الحقيقي:

أولاً: معدل النمو الحقيقي:

كان موضوع النمو الاقتصادي مجال الاهتمام الأول للمخططين والباحثين في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وقد اعتمد الاقتصاديون على الحسابات الاقتصادية القومية لقياس القيمة المضافة المنتجة من قبل المجتمع حيث استخدموا الناتج المحلي الإجمالي. وقد لاحظ المخططون تراجع معدلات النمو الحقيقي، حيث تميز الاقتصاد السوري خلال العقود الثلاثة المنصرمة من القرن الماضي

والسنوات الأولى للألفية الثالثة بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها، إذ بلغ وسطي معدل النمو خلالها ٥,٤٪[١]، وهذا التباين في معدلات النمو الاقتصادي يعود لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بالظروف التي مرت بها سوريا والمنطقة بشكل عام، ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري، وعلى الرغم من التوسع الحاصل في الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، ومع تزايد استثمار القطاع الخاص، الذي ترافق مع مجموعة من الإجراءات التشجيعية الجزئية المتخذة من قبل الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، إلا أن معدلات النمو بقيت دون المستوى المطلوب حيث بلغت ٣,٨٤ % و٤,٢٤ % و٢,٦٤٪ للسنوات ٢٠٠١و٢٠٠٢و٢٠٠٣[٢] على التوالي، ويعود ذلك إلى ضعف كفاءة المؤسسات العامة و انخفاض كفاءة الاستثمار وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة و التعليم .

الشكل رقم(٣-١)معدل النمو الاقتصادي (أسعار ٢٠٠٠ الثابتة)

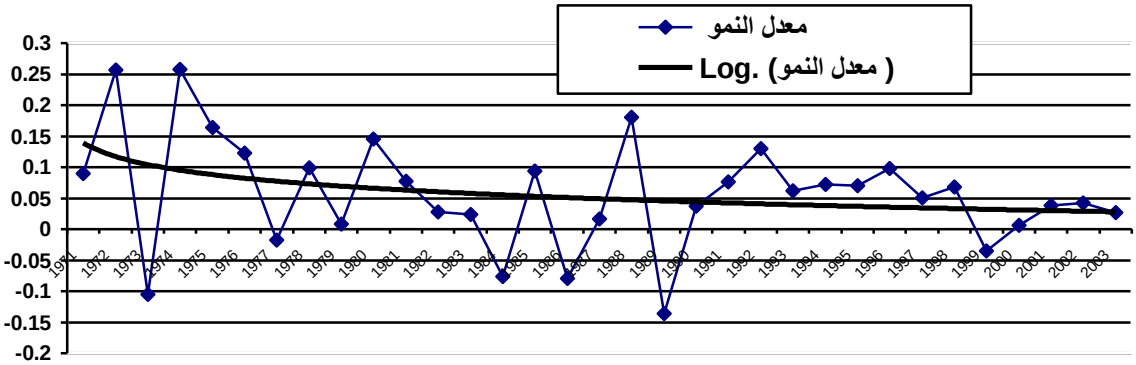

المصدر: المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء.

وقد تأكد المخططون من دقة معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية القومية أيضاً ولكن ومن خلال استبعاد آثار تغير الأسعار، حيث تم استخدام مجموعة من المؤشرات البديلة في القطاعات المختلفة المقسمة طبقاً للحسابات الاقتصادية القومية، وهي عبارة عن مؤشرات كمية للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣.

[١] المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.
[٢] المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

المؤشرات البديلة:

الزراعة: تطور إنتاج أهم المحاصيل الزراعية.

الصناعة الاستخراجية: إنتاج النفط والفوسفات.

الصناعة التحويلية:

القطاع العام: كميات إنتاج الصناعات التحويلية الرئيسية مرجحة بالوزن النسبي.

القطاع الخاص: إنتاج الصناعات التحويلية الرئيسية بالأسعار الجارية وأسعار الجملة للسلع المصنعة.

المرافق: كمية إنتاج الكهرباء وكمية إنتاج الماء.

البناء والتشييد: كمية استهلاك الأسمنت.

التجارة:

التجارة الخارجية: كمية الصادرات والمستوردات.

التجارة الداخلية: متوسط مرجح لمعدلات النمو في الزراعة والصناعة التحويلية والبناء.

السياحة: الليالي الفندقية التي قضاها النزلاء.

النقل والمواصلات:

النقل:عدد الركاب وكمية البضائع المنقولة برا وجوا وبحرا.

الاتصالات:عدد الخطوط الهاتفية (الثابت والخلوي).

المال والتأمين:

المصارف: حجم الإيداع والتسليف.

التأمين: بدلات التأمين المدفوعة و المحصلة مخفضة بأسعار المستهلك.

الخدمات الحكومية:

الصحة: عدد الأسرة وإجمالي الخدمات الصحية.

التعليم: عدد الطلاب في جميع المراحل.

١. معدل نمو الناتج المحلي باستخدام المؤشرات البديلة:

حيث تبين للمخططين من خلالها أن معدل النمو الاقتصادي اتجه نحو الانخفاض فقد بلغ (٥,١٪) عام ١٩٩٣ بينما انخفض إلى (_ ٠,٢٪) عام ٢٠٠٣[١]، وهذا يؤكد تراجع معدل النمو الاقتصادي، و تراجع تعبير معدل نمو الناتج الحقيقي الإجمالي (وليس القطاعي) حسب الإحصاءات الرسمية عن الاتجاه العام.

الشكل رقم (٣-٢) معدل النمو باستخدام مؤشرات بديلة

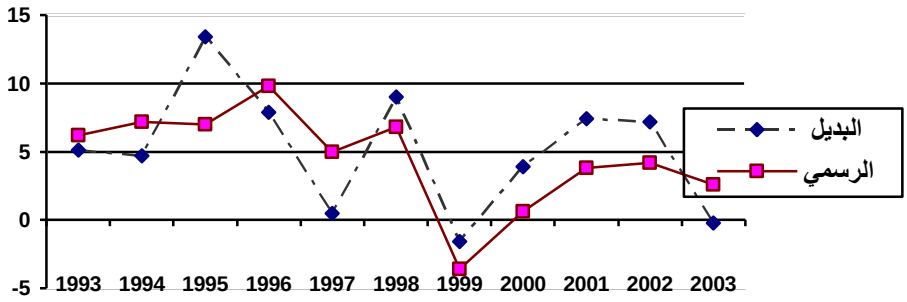

المصدر: التحليل الكلي للاقتصاد السوري، هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٥، ص٢٧.

٢. معدل النمو القطاعي الحقيقي:

قام المخططون بدراسة معدل النمو القطاعي الحقيقي بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية القومية حيث تم اعتماد فترة الدراسة للأعوام ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣ (وهي الفترة التي تسبق وضع الخطة)و بتقسيمها إلى فترتين الأولى ١٩٩٠-١٩٩٦ و الثانية ١٩٩٧-٢٠٠٣ ، تبين من خلالها أن وسطي معدل النمو الاقتصادي بلغ خلال هذه الفترة ٥,٣٪ متراجعا من ٨,٥ % إلى ٢,٤ % [٢] خلال فترتي الدراسة، وهذا التراجع شمل كافة القطاعات باستثناء قطاعي الصناعة الاستخراجية والخدمات.الجدول رقم (٣-١). ويعتبر هذا التراجع العام في نمو القطاعات و لفترة زمنية طويلة نسبياً دليل على وجود اختلالات جوهرية في مصادر النمو الاقتصادي و في السياسات الاقتصادية الكلية.

الجدول رقم (3-١) وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (٢٠٠٠=١٠٠)

القطاع	96-90	03-97	03-90
الزراعة	8.0	4.4	5.5

[١] التحليل الكلي للاقتصاد السوري، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، ٢٠٠٥، ص: ٢٧.
[٢] المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

الصناعة	11.5	-1.6	5.5
الصناعة الاستخراجية	4.1	12.0	7.5
الصناعة التحويلية	20.7	-24.9	-2.7
المرافق	11.1	10.2	10.7
البناء	9.4	1.3	5.2
التجارة	6.9	1.5	3.4
النقل والمواصلات	9.9	4.6	7.5
المال والتأمين	7.8	3.2	5.7
خدمات حكومية	4.8	12.0	9.1
خدمات أخرى	2.6	7.5	4.5
الوسطي	8.5	2.4	5.3

المصدر: المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

إلا أن إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لم تكن موضع ثقة بالنسبة للمخططين في كافة مراحل ومجالات التحليل الاقتصادي حيث تبين وجود بعض الثغرات والأخطاء الكبيرة في حساب الناتج في معظم بنوده وخاصة على صعيد القطاع الخاص فالمسوح التي تجرى غير كافية ولا تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي مما يستدعي عملية إصلاحية للإحصاءات وبشكل جذري. وكمثال على ذلك نلاحظ من الشكل (٣-٣) أن عام ٢٠٠٠ شكل انهيارا للصناعة التحويلية وقفزة للصناعة الاستخراجية، وهذا لا ينسجم مع الواقع مما يؤكد عدم سلامة الأسعار الثابتة المستخدمة من قبل المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٠ ضمن قطاع الصناعة والتعدين, مما استدعى الاقتصاديين استخدام المؤشرات البديلة على المستوى القطاعي.

الشكل رقم (٣-٣) ناتج قطاع الصناعة حسب مكوناته (مليار ليرة سورية) (٢٠٠٠=١٠٠)

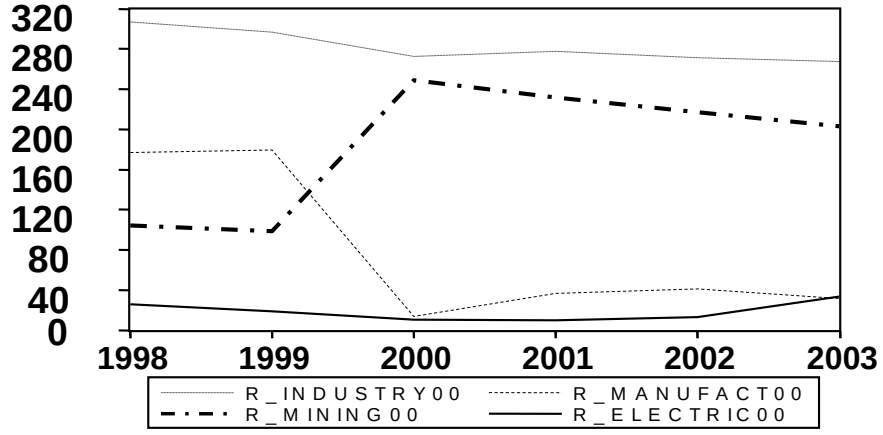

المجموعة الإحصائية، المصدر المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

٣. التركيب الهيكلي للناتج المحلي(أسعار عام ٢٠٠٠):

شكلت الصناعة الاستخراجية والزراعة (القطاعات الأولية) ٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ الشكل(٣-٤) مقابل ٤١٪ لعام ١٩٩٠، فنلاحظ تراجع حصة الصناعة التحويلية، وزيادة حصة الصناعة الاستخراجية في التركيب الهيكلي للناتج، وبالتالي اعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية. وإن استحواذ القطاع الزراعي على النسبة الأكبر يفسر تذبذب معدلات النمو، نظرا لتذبذب الإنتاج الزراعي الذي يعتمد بمعظمه على الأمطار، أما زيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية فهي نتيجة الاختلالات في الإحصاءات، إذ أن هذا القطاع لم يساهم بشكل كبير في معدلات النمو، و ذلك لتراجع الإنتاج النفطي وهذا دليل آخر على استخدام الحسابات الاقتصادية القومية كأداة للتحليل الاقتصادي رغم عدم سلامة بياناتها.

الشكل رقم(٣-٤) التركيب الهيكلي للناتج المحلي بأسعار ٢٠٠٠

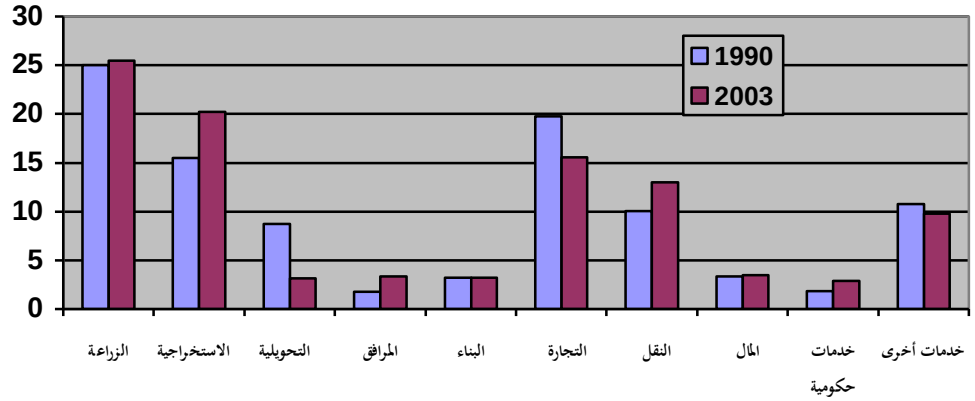

المصدر: المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

٤. التركيب الهيكلي للناتج المحلي(أسعار عام ١٩٩٥):

بالنظر إلى التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة، ومقارنته مع التركيب الهيكلي للناتج بأسعار عام ٢٠٠٠، ولنفس السنة(عام ٢٠٠٠)، تبين أن مساهمة القطاعات في الناتج تختلف باختلاف سنة الأساس المعتمدة، وهذا يعبر عن لا منطقية اعتماد إحدى هاتين السنتين كسنة أساس، ولكن جميع المؤشرات الأخرى، ومنها على سبيل المثال، ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٠، تدل على أن اعتماد عام ٢٠٠٠ كسنة أساس، أظهر مشكلة عدم دقة الأرقام التي أعتمدها المكتب المركزي للإحصاء، مما يقود إلى مشكلة في النتائج

التي سينتهي إليها أي تحليل يعتمد هذه الأرقام، إذا لم يتم تعديلها. نلاحظ في الشكل (٣-٥) أن التركيب الهيكلي للناتج تغير بشكل كامل و لجميع القطاعات باستثناء قطاع النقل.

الشكل (٣-٥) التركيب الهيكلي للناتج في عام ٢٠٠٠ بأسعار عام ١٩٩٥ مقارنة مع أسعار عام٢٠٠٠

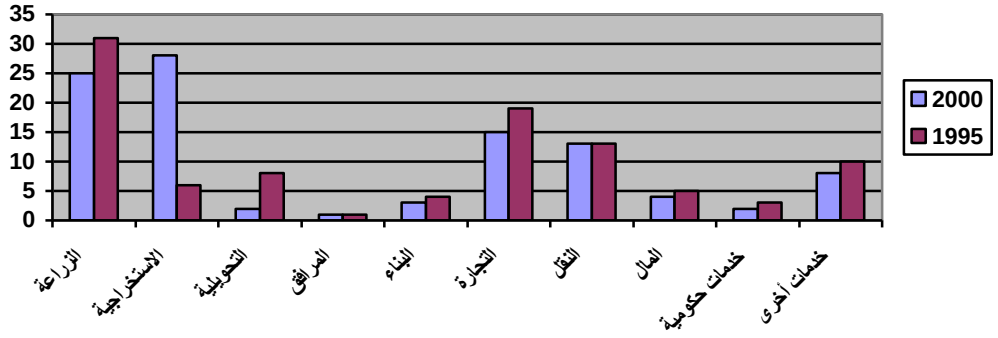

المصدر: المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

٥. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي والاستهلاك النهائي الخاص:**

تشير أرقام الجدول التالي(3-٢) (الذي يبين نصيب الفرد من الناتج و الاستهلاك وحصة الادخار من الدخل المتاح) والتي تم الحصول عليها من بيانات الحسابات الاقتصادية القومية إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الصافي و من الاستهلاك الخاص و بنفس الوقت زيادة حصة الادخار من الدخل المتاح الممكن التصرف به، وهذا يعكس التغيير الجوهري الذي طرأ على توزيع الدخل الوطني ، أي زيادة دخول الفئات القادرة على الادخار و بنفس الوقت انخفاض دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك[١] .

الجدول(3-٢) يبين نصيب الفرد من الناتج و الاستهلاك النهائي الخاص بالأسعار الثابتة

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي أسعار ثابتة ٢٠٠٠	حصة الفرد من الاستهلاك النهائي الخاص أسعار ثابتة ٢٠٠٠	حصة الادخار من الدخل المتاح أسعار ثابتة ٢٠٠٠
1980	57594	39718	0.1
1985	51532	36319	4.0
1990	39854	34811	-2.8
1995	46091	38105	13.8
2000	51480	35096	17.2
2003	50944	36297	17.1

المصدر: المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء.

[١] Vito, Tanzi and Howell, Zee Ffiscal policy And long run growth, IMF, 1997, p: 120

وللوقوف على أسباب تراجع معدل النمو الاقتصادي، وعلى إمكانيات النمو الاقتصادي المستقبلية، قاموا بالاستفادة من بيانات الحسابات الاقتصادية القومية بتحليل مجموعة من الأمور من بينها الاستثمار المادي والذي يتم بالاعتماد على بيانات الحسابات الاقتصادية القومية للوصول إلى النتائج .

ثانياً: الاستثمار المادي:

١. **تراجع الاستثمار الخاص:**

بسبب الحاجة الماسة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية(الكهرباء والنقل والاتصالات و الري) والخدمات والتي تتطلب استثمارات كبيرة يحجم القطاع الخاص عن القيام بها، تزايد حجم الاستثمار العام بشكل مستمر منذ عام ١٩٩٤، حتى بلغ حجم الاستثمار العام ١٢ % من الناتج المحلي عام ٢٠٠١، ثم ارتفع إلى١٥ % في عام ٢٠٠٣(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة). وفيما يتعلق بحجم الاستثمار الخاص فقد بلغ ٨ % من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٣[١]. (بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة).

٢. **زيادة الادخار عن الاستثمار:**

كان معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي ١٩ %خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ وهو أقل من معدل الادخار المحلي إلى الناتج والذي بلغ (٢٤ %)، مما يشير إلى حالة الركود الاقتصادي والمناخ الاستثماري غير الملائم رغم كافة الإجراءات المُتخذة من قبل الحكومة.

ومن أجل معرفة قدرة الاقتصاد على الاستثمار كان لابد من معرفة حجم الادخار القومي، وباحتساب متوسط معدل الادخار القومي وفق البيانات التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء نجد أنه بلغ ٢٠,٨١٪ للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣. وقد بلغت نسبة فجوة الادخار الاستثمار من الناتج المحلي٠,٦٧ % للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ وذلك وفقا لأرقام المكتب المركزي للإحصاء.

[١] المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

٣. تدهور الإنتاجية الحدية لرأس المال:

من أجل تحديد كفاءة الاستثمار تم احتساب الإنتاجية الحدية لراس المال(Marginal Capital Productivity)، وتمثل نسبة التغير في الإنتاج إلى التغير في التكوين الرأسمالي الصافي حيث يمثل الأخير الاستثمار السنوي في القطاعين العام و الخاص. والاستثمارات المقصودة هنا هي الاستثمارات الصافية والتي تنتج عن طرح اهتلاك الأصول الثابتة من الاستثمارات الإجمالية. ومقلوب هذه النسبة يمثل المعامل الحدي لرأس المال Incremental Capital Output Ratio)، وهو المعامل الذي يعكس المستوى التكنولوجي في الاقتصاد. و بعد أن تم تقدير المخزون الرأسمالي الصافي (التكوين الرأسمالي الصافي) بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، تبين بعد أجراء التقديرات المذكورة سابقا أن الإنتاجية الحدية لإجمالي رأس المال قد بلغت ١٤% للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٣[١]، وأن الاتجاه العام لهذه النسبة في تراجع، مما يشير إلى تراجع المستوى التقني للاقتصاد الوطني، وتراجع مستوى الإدارة الاقتصادية، وبالتالي تراجع في المرحلة التنموية للاقتصاد السوري.

الشكل رقم (٣-٦) الإنتاجية الحدية لرأس المال

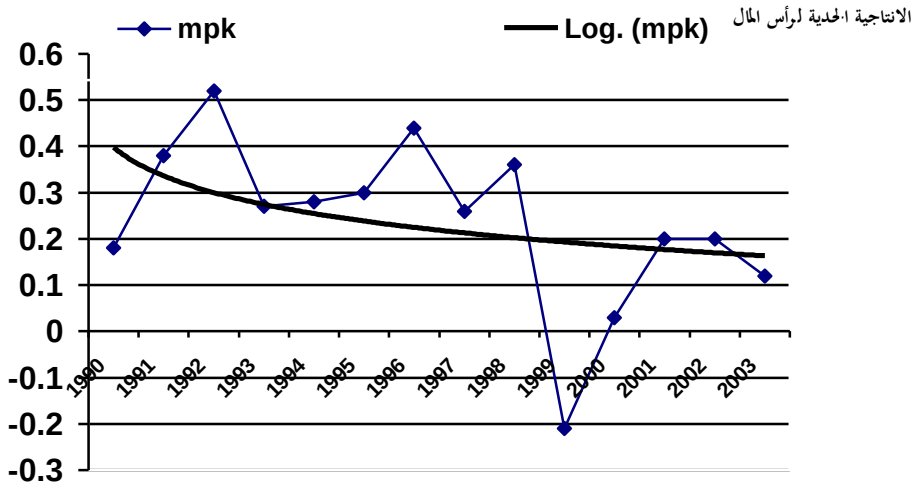

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٤.

كذلك ساهم تدهور الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص في تدهور الإنتاجية الحدية لرأس المال الإجمالي، لكنها تبقى على العموم أعلى من الإنتاجية الحدية لرأس المال العام(لأن الجزء الأكبر

[١] التحليل الاقتصادي الكلي، هيئة تخطيط الدولة، مرجع سابق، ص: ٣٢.

من الاستثمار العام يذهب للقطاعات الخدمية والبنية التحتية ذات الإنتاجية الضعيفة على المدى القصير). وقد تم احتساب الإنتاجية لحدية لرأس المال الخاص، بسبب صعوبة احتساب معدلات الاهتلاك، باستخدام الاستثمار السنوي في القطاع الخاص.

٢,١,٤,٢. تحليل القطاع الخارجي:

عند وضع الخطة الخمسية يقوم الاقتصاديون بتحليل مفصل لميزان المدفوعات بكافة أقسامه(الحساب الجاري، ميزان الخدمات، ميزان الدخل، حساب التحويلات الجارية بدون مقابل، الحساب الرأسمالي والمالي، الحساب النقدي).

١. **الحساب الجاري :**

شهد الحساب الجاري[١] خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ تحسنا طفيفاً حيث حقق فائضاً في السنوات الأخيرة ويعود السبب في ذلك إلى التحسن في رصيد الميزان التجاري والدخل والتحويلات الجارية مقابل عجز طفيف في حساب الخدمات.

وقد حقق الميزان التجاري[٢] خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ فائضاً واضحاً(من ٥٦٩٤١ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥٥٤٨ مليون عام ٢٠٠٣) ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات النفطية بشكل كبير بسبب ارتفاع الأسعار العالمية بالإضافة إلى زيادة الصادرات غير النفطية التي شهدت تحسناً واضحاً من قبل القطاع العام و الخاص على الرغم من زيادة المستوردات إلا أن نسبة زيادة الصادرات كانت أكبر من زيادة المستوردات.

أ- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي :**

بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٧٪ [٣]خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات إلى العراق ثم عادت النسبة وانخفضت نتيجة تراجع الصادرات إلى العراق.

---

[١] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٤.
[٢] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٤.
[٣] التحليل الاقتصادي الكلي، هيئة تخطيط الدولة، مرجع سابق، ص:٥٣.

وتظهر بنية الصادرات الإجمالية وجود سيطرة القطاع الواحد هو قطاع التعدين والذي يشكل (٧٠ %)من إجمالي الصادرات وبالتالي فان انخفاض الصادرات النفطية سيكون له تأثير كبير على الميزان التجاري على المدى المتوسط.

أما بالنسبة للمستوردات ومع التوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة نشاط القطاع الخاص ازدادت المستوردات وبشكل متزايد حتى عام ٢٠٠٣.

ب. رصيد الميزان التجاري السلعي :

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى انه تم اعتماد الاقتصاديين على البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في تحليل هيكل الميزان التجاري السلعي رغم وجود اختلاف بسيط عن الأرقام الواردة في تحليل ميزان المدفوعات الصادر عن البنك المركزي بسبب سعر التثقيل ووجود بعض المواد والسلع المسجلة في ميزان المدفوعات حيث لا يقوم المكتب المركزي للإحصاء بتسجيلها مثل المنح والهبات, وقود السفن والطائرات, الكهرباء والمياه, المهربات والسلع المصادرة, الذهب غير النقدي .

مع بداية عام ٢٠٠٠ و حتى عام ٢٠٠٣ شهد الميزان التجاري تحسناً واضحاً حيث حقق فائض بمقدار ٢٨٦٥٥,٤ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ ثم ارتفع إلى ٦٥٧٩٨,٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٢ و تراجع إلى ٢٨٢٧٠,٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٣[١] يعود السبب الرئيسي في ذلك إلي زيادة الحصيلة من الصادرات النفطية. أما إذا أخذنا الميزان التجاري لكل قطاع فإننا نجد أن الميزان التجاري للقطاع الخاص يعاني من عجز دائم حيث تسارعت مستورداته بشكل كبير خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ حيث ارتفع العجز حتى عام ١٩٩٦ ثم بدأ بالانخفاض عام ٢٠٠٢ بسبب زيادة الصادرات إلى العراق ثم عاد وارتفع عام ٢٠٠٣.

أما بالنسبة للميزان التجاري للقطاع العام فإننا نجد أنه يحقق فائضاً إلا أن هذا الفائض يتذبذب بين عام وآخر (حيث بلغ الفائض عام ٢٠٠٠ /١٣٣/ مليار ل.س و ١٥٤,٦ مليار ل.س أعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٣)[٢] ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وانخفاض مستوردات

[١] التحليل الاقتصادي الكلي، هيئة تخطيط الدولة، مصدر سابق، ص:٦٢.
[٢] التحليل الاقتصادي الكلي، هيئة تخطيط الدولة، مصدر سابق، ص:٦٣.

القطاع العام بشكل واضح. أما إذا استبعدنا النفط الخام فإننا نجد أن الميزان التجاري للقطاع العام يعاني من عجز.

ومنه فإن القطاع العام يلعب دوراً هاماً في التجارة الخارجية و خاصة في مجال التصدير حيث تشكل صادراته نسبة تزيد عن ٧٥٪ من إجمالي الصادرات السورية بينما يلعب القطاع الخاص دوراً سلبياً حيث ما يزال يستورد حوالي ٧٥٪ من إجمالي المستوردات السورية مقابل تصديره ٢٥٪ من إجمالي الصادرات. وإن ارتفاع مستوردات القطاع الخاص من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية لم تنعكس بشكل إيجابي على زيادة الصادرات من المواد المصنعة والنصف مصنعة حيث مازالت المواد المصنعة ونصف المصنعة تشكل نسبة ٢٠٪ من إجمالي الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة. أما بالنسبة للصادرات السورية ذات التقانة العالية فهي منخفضة جداً حيث شكلت ٠,٦٪ من إجمالي الصادرات السورية خلال عام ٢٠٠٢.

٢. **ميزان الخدمات:**

ويشمل ميزان الخدمات بشكل أساسي تصدير واستيراد خدمات الشحن والنقل وخدمات السياحة والسفر، والخدمات الحكومية وخدمات أخرى.

إن ميزان تجارة سورية الخارجية في نفقات الشحن والنقل كان سالباً خلال فترة الدراسة وترافق هذا العجز مع تطور قيم المستوردات السلعية وخاصة القطاع الخاص بشكل واضح.

أما بالنسبة لخدمات السياحة والسفر فإن السبب الرئيسي في انخفاض رصيد الخدمات وحدوث العجز في عامي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ يعود إلى زيادة المستوردات الخدمية من الشحن والنقل والسياحة مقابل ثبات الموارد الخدمية من الشحن والنقل وانخفاض في المتحصلات من السياحة الأمر الذي يرتب على سورية زيادة الاهتمام بموارد السياحة والسفر من جهة وتحسين خدمات النقل والشحن والترانزيت و تخفيض تكاليفها وبشكل يسمح بمزيد من الإيرادات[١] .

أما نسبة رصيد الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد كان خلال الفترة٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ _٠,٥٥٪[٢].

[١] التحليل الاقتصادي الكلي، هيئة تخطيط الدولة، مصدر سابق، ص: ٦٥.
[٢] المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء.

٣. الحساب الرأسمالي و المالي:

سجل الحساب الرأسمالي و المالي سجل تدفقاً للخارج في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بعد أن كان التدفق للداخل في الفترة التي تسبقها، والسبب في ذلك يعود إلى عدة أسباب منها: انخفاض الاستثمار الفعلي المباشر وخاصة الاستثمار الفعلي لشركات النفط عقود الخدمة وانخفاض صافي حركة رؤوس الأموال القصيرة الآجل لانخفاض التسهيلات الائتمانية وارتفاع حركة الاقتراض والتسديد الطويلة الأجل من والى الخارج[١].

٣,١,٤,٢. تحليل السياسة المالية:

تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تعد أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي, وهي تمثل حجم ونوع تدخل الدولة الاقتصادي وبالرغم من الجدل حول أثر السياسة المالية على النمو الطويل الأجل إلا أن الكثير من الدراسات الحديثة تؤكد أثر السياسة المالية المتبعة على النمو الاقتصادي طويل الأجل[٢] من خلال الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الإجمالي وإعادة توزيع الدخل.

ويعتبر أحد أهم أهدف السياسة المالية الكفاءة في استخدام الموارد ضمن الموازنة العامة وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل القومي وبما ينسجم مع السياسة الاقتصادية الكلية.

وقد قام الاقتصاديون بتقييم السياسة المالية خلال الفترة الزمنية ١٩٩٢-٢٠٠٣ وذلك باستخدام المنهج التحليلي بالاعتماد على الحسابات القومية والبيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، للوصول إلى تقدير مدى تحقيق السياسة المالية للأهداف الاقتصادية العامة للدولة. فقد تم تحليل التركيب الهيكلي للموازنة العامة للدولة من خلال دراسة[٣] :

١. إيرادات الموازنة :

أ. التركيب الهيكلي للإيرادات كنسبة من الناتج المحلي:

---

[١] التحليل الاقتصادي الكلي، هيئة تخطيط الدولة، مصدر سابق، ص:٦٧.

[٢] Vito, Tanzi & Howell, Zee, Fiscal Policy and Long Run Growth, IMF, 1997, p: 197.

[٣] التحليل الاقتصادي الكلي، هيئة تخطيط الدولة، مصدر سابق، ص:٨٠.

تشكل مجموع الإيرادات إلى الناتج المحلي (٢٩,٢٪) خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وتتكون هذه الإيرادات من :إيرادات ضريبية مباشرة وغير مباشرة ورسوم تجارة خارجية التي تمت دراسة نسبة كل نوع من أنواعها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. التركيب الهيكلي للإيرادات من الموازنة العامة :

تشكل الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات (٤٣,٤٪) عن فترة (١٩٩٢-٢٠٠٣) أما الإيرادات الضريبية غير النفطية فقد بلغت لنفس الفترة (٣٩,٤٪) من إيرادات الموازنة مما يشير الى الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وبنفس الوقت تراجع نسبي في الضرائب على المشتقات النفطية وتراجع في الحصيلة الضريبية.

أما الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية تعتمد على فوائض الشركات العامة لتصل نسبتها من إجمالي الإيرادات إلى (١٧,٢%) وأبرز هذه القطاعات: قطاع المال والتأمين والعقارات (٤٪) والنقل والمواصلات (٣,٨٪).

ج. الضعف الهيكلي في إيرادات الموازنة:

نجد أن الإيرادات المحصلة من القطاع العام تشكل ٧٠٪ من إيرادات الموازنة والتي تتكون من إيرادات نفطية (٤٥٪) وضرائب قطاع عام (٩٪) وفوائض الشركات العامة (١٥ %) و ٣١٪ قطاعات أخرى. وبالتالي نجد أن الضعف الهيكلي يتركز في الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية والاعتماد وعليها من (٤٢٪) من إجمالي الإيرادات الموازنة في فترة ١٩٩٦-١٩٩٩ إلى ٥٠٪ من إجمالي الإيرادات الموازنة في فترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣. وتناقص حصيلة الإيرادات من القطاعات المنتجة الأخرى غير النفطية من ٣٣٪ في فترة ١٩٩٦-١٩٩٩ من إجمالي إيرادات الموازنة إلى ٢٧٪ في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ من إجمالي الإيرادات الموازنة والذي يتركز في تراجع الإيرادات الضريبية غير المباشرة وفوائض القطاع العام بسبب الخسائر التي يحققها وضعف قدرته الإنتاجية وهذا مؤشر خطير وخاصة مع افتراض نضوب النفط.

٢. الإنفاق العام :

عند وضع الخطة كانت وزارة المالية مسؤولة عن الإنفاق الجاري (الرواتب والأجور, إنفاق الإداري, فوائد الدين العام) والاستثماري مسؤولية هيئة تخطيط الدولة حيث تقوم بوضع الإنفاق الاستثماري بناء على تقدير الإيرادات في وزارة المالية مخالفة المبدأ الاقتصادي في الإنفاق الاستثماري حيث من المفترض تحديد الاحتياجات أولاً ثم تأمين مصادر الإيرادات، وتوزع الهيئة الاستثمارات على القطاعات وفق توجهات الخطة الخمسية.

أ. الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :

شكلت مجموعة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي (٣١,٧٪)في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.حيث تركز الإنفاق (الاستثماري والجاري) بشكل رئيس على الخدمات الاجتماعية(الأمن القومي، الإدارة والقضاء، التربية) والرواتب والأجور.

- بالنسبة للإنفاق الاستثماري فقد شكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٢٪) متركزة بشكل ملحوظ على الخدمات الاجتماعية بلغت كنسبة من الناتج المحلي من (٤,١٪) في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، كما شكل الإنفاق على قطاع الزراعة (٢,٢٪) والكهرباء (٢,٥٪) والنقل والمواصلات (١,٩٪) ونفقات أخرى تتضمن عجز الصندوق المثبت للأسعار (٤,٩٪) كنسبة من الناتج المحلي.
- أما بالنسبة للأنفاق الجاري فقد بلغ (١٩٪) خلال الفترة نفسها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وشكلت الرواتب والأجور النسبة الأعظم حيث بلغت (١٠٪) خلال فترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣، كما تشكل النفقات التحويلية جزاً هاماً من الإنفاق الجاري حيث بلغ نسبة متوسط كامل الفترة من الناتج الحلي الإجمالي (٥,٤٪) حسب الشكل (٣-٧).

الشكل(٣-٧) وسطي الانفاق الجاري والرأسمالي إلى الناتج

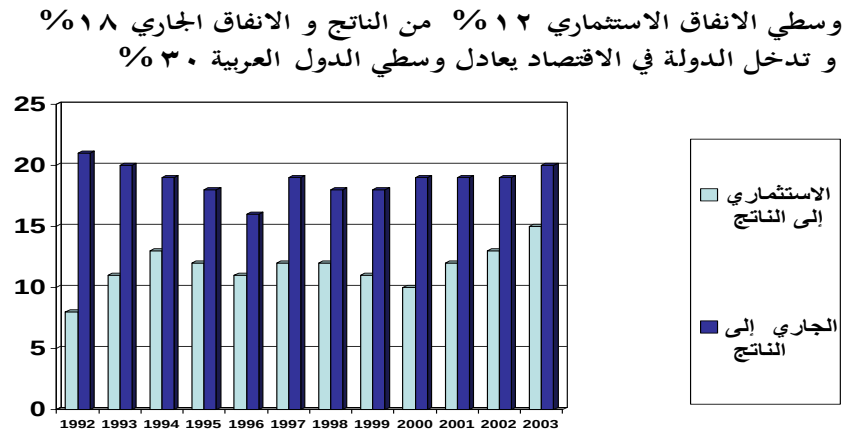

المصدر: التحليل الاقتصاد الكلي، هيئة تخطيط الدولة، مصدر سابق، ص: ٨٩.

ب. الإنفاق كنسبة من الموازنة :

بالنسبة للنفقات الجارية فقد بلغ الوسطي بالنسبة إلى إجمالي النفقات(٦٠,٢٪) في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ و النفقات التحويلية (١٧,٧٪) والإدارية (٥,٨٪).

وأما فوائد الدين العام فقد شكلت (٣,٢٪) من إجمالي الإنفاق وهي نسبة قليلة جداً وشكلت الإعانات (٢,٦٪).

شكلت النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق لكامل فترة الدراسة حوالي (٣٨,٤٪) وكانت ٣٩,٨٪ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣, وتركزت في الخدمات الاجتماعية ١٠,٢٪ والكهرباء ٨,١٪ والزراعة ٦,٥٪ والمواصلات ٦٪ على كامل الفترة ومن الملاحظ إن الاستثمارات تركزت في قطاعات البنية التحتية والخدمات. كما في الشكل (٣-٨).

الشكل (٣-٨) الانفاق الجاري والاستثماري كنسبة من الموازنة

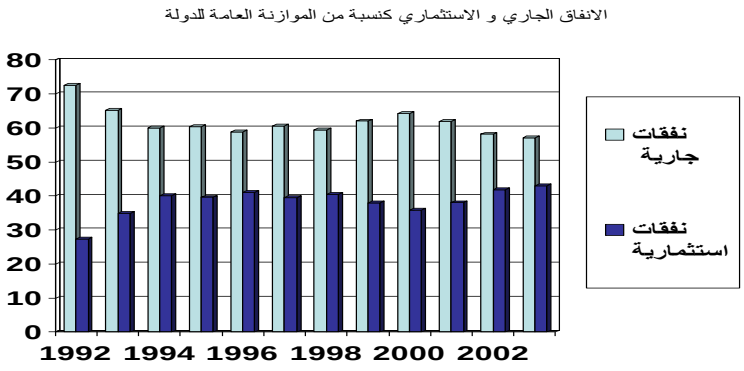

المصدر: التحليل الاقتصادي الكلي، هيئة تخطط الدولة، ص:٩٠.

ج. تزايد الإنفاق الاستثماري و تناقص الكفاءة :

شكل الإنفاق الاستثماري الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي (٢٠٪) في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري العام بلغ في الفترة نفسها (١٢,٥٪) كنسبة من الناتج المحلي، بينما بلغ الإنفاق الاستثماري الخاص (٧,٥٪)[١] كنسبة من الناتج المحلي خلال نفس الفترة مما يعكس ضعف المناخ الاستثماري وضعف السياسة المالية والنقدية وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي وضعف أداء الجهاز المصرفي وعدم تدعيم قانون الاستثمار رقم (١٠) بقوانين جديدة .ثم ارتفعت الموازنة الاستثمارية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ فقد شكلت ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٤٢٪ في مجال الإنفاق. إلا أن كفاءة الاستثمار العام في تدهور نتيجة ضعف الإنتاجية والتقانة وعدم الاستخدام الأمثل للموارد في الاستثمار العام على حساب قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المال و البناء من خلال الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية في الاستثمار وقطاع الخدمات.

الشكل (٣-٩) حجم الاستثمار العام والاستهلاك الحكومي والخاص

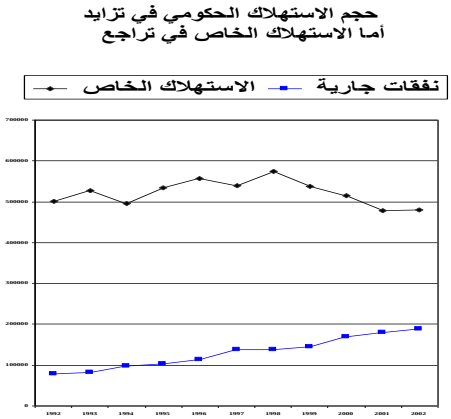

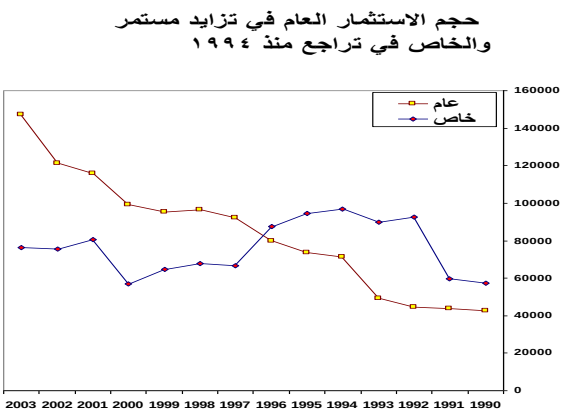

٣. عجز الموازنة :

بلغ عجز الموازنة(١٪) من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ونجد أن العجز غير النفطي متزايد، فتراجع العجز التقليدي للموازنة (وهو الفرق بين النفقات الفعلية و الإيرادات الفعلية) يخفي تزايد العجز غير النفطي نتيجة الاعتماد المتزايد على النفط إضافة إلى ذلك زيادة

[١] المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء.

العجز بدون رسوم التجارة الخارجية وهذا ما يوضح لنا واقع الاقتصاد السوري في الفترة القادمة مع انخفاض الإنتاج النفطي ونضوبه والانفتاح الاقتصادي والإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ورسوم التجارة الخارجية مع دخول منطقة التجارة العربية الحرة واتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية حتى يصبح نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٩٪ وهذه النسبة مقبول بها في حال إن الاقتصاد يستثمر وليس اقتصاد مستهلك.

٤. ضعف في هيكل الموازنة العامة للدولة :

من خلال التحليل تبين إن الإيرادات تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيسي وهي تشكل حوالي ٤٤٪ من إجمالي الإيرادات وضرائب الدخل تشكل ١٤٪ ورسوم جمركية ٦٪ و فوائض التركات ١٢٪ و إيرادات أخرى ٢٤٪ وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.ومن المتوقع أن قسماً كبيراً من الإيرادات المالية سوف تنخفض وذلك لاقتراب نضوب النفط و إن جزءاً كبيراً من الإنفاق سيرتفع مثل الرواتب والأجور والتي تشكل ٣٣٪ من إجمالي الإنفاق خلال الفترة واستثمار القطاع المنتج والذي يشكل ١٣٪ وبالتالي يجب البحث عن إيرادات ضريبة لسد هذه الفجوة التي سوف تحصل واقتراب انخفاض إنتاج النفط حيث أن من الممكن حالياً سد هذه الفجوة من خلال إصلاح الإدارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة.

٤,١,٤,٢. حالة الاقتصاد السوري:

وبعد هذه الدراسة المفصلة لواقع الاقتصاد السوري من خلال تحليل بيانات الحسابات الاقتصادية القومية قبل وضع الخطة الخمسية العاشرة وخاصة فيما يتعلق بمجال الاستثمار توصل المخططون والمحللون إلى:

- تزايد الاعتماد على القطاعات الريعية.
- صناعة تحويلية ضعيفة في القطاعين العام والخاص. القطاع العام يعاني من خسائر.أما القطاع الصناعي الخاص فهو مجزأ معظمه منشآت صغيرة الحجم.
- تراجع في مصادر النمو الكمية فالاستثمار المادي يتراجع خاصة الاستثمار الخاص و الذي يعكس بيئة استثمارية ضعيفة من النواحي القضائية والتشريعية.

- ضعف إمكانيات القطاعات الإنتاجية والخدمية وعدم قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والدولية نتيجة ضعف الإنتاجية.
- تركيب الصادرات يدل على أن الاعتماد يتزايد على مواد أولية غير مستدامة مثل النفط والمواد الزراعية الأولية وهي فرص ضائعة من حيث إمكانية الحفاظ عليها وزيادة القيمة المضافة فيها.
- تضخم في حجم استيراد القطاع الخاص نتيجة الاعتماد على الصناعات ذات المحتوى الاستيرادي العالي، والتي لا تنتج قيماً مضافة عالية ولا تملك القدرة على المنافسة بدليل ضعف صادرات القطاع الخاص.
- ضعف في إيرادات السياحة حيث أن هذا القطاع غير مستغل بالشكل الأمثل وهو مصدر مستقبلي هام جدا للصادرات الخدمية.
- ضعف حجم الاستثمارات بشكل عام والأجنبي المباشر بشكل خاص.
- تركز الصادرات في عدد محدود من المواد والسلع والشركاء التجاريين.
- لم تحقق السياسة المالية هدفها الرئيسي الأول وهو التخصيص الأكثر كفاءة للموارد بسبب ضعف كفاءة الإنفاق العام الجاري والاستثماري بالإضافة إلى الدراسات غير العلمية للمشاريع الاستثمارية وضعف المحاسبة على الأداء مما قاد إلى إنفاق استثماري ضعيف الإنتاجية.
- اعتماد كبير على الإيرادات النفطية المتراجعة بحدة في المستقبل القريب.

٢,٤,٢. تحليل النمو الاقتصادي والاستثمارات المتوقعة:

لم يكتف المخططون بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية القومية من أجل تحليل حالة الاقتصاد قبل وضع الخطة الخمسية العاشرة فقط. بل قاموا بالاعتماد على هذه البيانات أيضاً لحساب معدلات النمو والاستثمارات المتوقعة. فقد اعتمدت الخطة الخمسية العاشرة في حساب معدلات النمو والاستثمارات المتوقعة وفرص العمل التي يمكن توليدها على تحليل بيانات الحسابات الاقتصادية القومية والقيام بالإسقاطات للتوزيع القطاعي للاستثمارات ولمعدل النمو والتشغيل

والمؤشرات الرئيسية الأخرى. فافترضت الخطة تحقيق معدل نمو وسطي سنوي ٧٪من الناتج المحلي الإجمالي بفرض استقرار الأوضاع الإقليمية، على أن يتحقق معدل إسهام عال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل استثمارات الخطة القطاعية وأن تعمل الخطة على زيادة الإنتاجية والارتفاع بمستواها لتعظيم العوائد والانتفاع من المستوى المحقق من أجل تعزيز التنافسية وتوفير الخدمات بمستوى نوعي متميز. وبالرغم من أن نمواً اقتصادياً سنوياً بمعدل ٧٪ خلال سنوات الخطة يعد الحد الأدنى لإنجاز الغايات المرسومة، إلا أنه تم وضع معدل نمو وسطي سنوي آخر وهو ٥٪ وهو أقل من الأول وذلك في حال حدوث بعض التغيرات في الأوضاع الاقتصادية.

١,٢,٤,٢. معدل النمو الاقتصادي وأسس تخصيص الموارد:

بعد تحليل حالة الاقتصاد السوري بالاعتماد الأساسي والكبير على الحسابات الاقتصادية القومية وتحليل بياناتها بشكل مفصل ودقيق، تم وضع مجموعة من الأسس في تخصيص الموارد وتوزيع الاستثمارات على القطاعات من أجل تحقيق النمو المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة، والتي كان منها:

- التأكيد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة والتي يمكن أن تحقق عوائد سريعة وتؤدي إلى منافع واسعة، مع تشجيع تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية ذات المردود العالي .
- التأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل وتحسين الميزان التجاري .
- العمل على تطوير القطاع الزراعي واعتباره من القطاعات الرائدة التي يتوجب زيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، والتي يمكن أن تحدث زيادة فرص العمل الزراعية وغير الزراعية.

- التأكيد على ضرورة زيادة الاستثمار في قطاعات التعليم و الصحة وعلى زيادة التخصيصات لتنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات، إضافة إلى الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا والعلوم.
- الترويج لدخول الاستثمارات الخاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والنقل والتشييد والبناء والصناعة التحويلية والزراعة والعمل على وضع أنماط متعددة للاستثمار عن طريق الشراكة مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي.
- تقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل بيئة الأعمال للقطاع الخاص الوطني.
- وضع معايير للإنفاق العام وإلغاء الاستثمارات غير المنتجة مما يؤدي إلى توظيف الموارد بشكل أفضل .
- العمل على زيادة الإنتاجية والإنتاج من خلال الترويج لاستخدام التكنولوجيا الملائمة ورخيصة التكاليف لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢,٢,٤,٢. التوزيع القطاعي لمعدلات النمو المقررة:

في إطار تحقيق الخطة لمعدل نمو وسطي ٧٪ سيتفاوت التوزيع القطاعي لوسطي المعدل المرسوم للنمو الاقتصادي وفق توقعات القيمة المضافة العالية، حيث هدفت الخطة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاع الصناعة التحويلية، والتي من المخطط لها أن تبلغ ١٥٪ مقارنة بنحو ٨٪ خلال الخطة الخمسية التاسعة. حيث سيستفيد هذا القطاع أكثر من غيره من سياسات التكييف على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن إعادة الهيكلة ومراجعة أداء القطاع العام ومن رفع القيود واعتماد آليات السوق.

وكما نرى من الجدول رقم (٣-٣)أن التوزيع القطاعي لمعدلات النمو تم أيضاً من خلال الاعتماد أيضاً على الحسابات الاقتصادية القومية كأساس لهذا التوزيع. فمن المخطط أن يحقق النمو في قطاع التشييد قفزة نوعية وأن يرتفع إلى نحو ١٢٪ مقارنة بأدائه خلال الخطة التاسعة والذي لم يتجاوز ٤٪ ويرتبط بنمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن المتوقع لقطاع الكهرباء والماء أن

يحقق معدل نمو يصل إلى ١٣٪ مقارنة ب ٣,٩٪ في الخطة السابقة، ولا يتوقع لقطاع الزراعة أن يحقق نمواً ملحوظاً حيث سيرتفع من ٣,٧٪ إلى نحو ٤٪.

الجدول رقم (٣-٣):الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠ ومعدل نمو ٧٪

القطاعات	الناتج المحلي ٢٠٠٥	الناتج المحلي كنسبة مئوية ٢٠٠٥	الناتج المحلي ٢٠١٠	الناتج المحلي كنسبة مئوية ٢٠١٠	وسطي معدل النمو خلال الخطة العاشرة	وسطي معدل النمو خلال الخطة التاسعة
الزراعة	٢٦٧٨١٣	٢٤,٧	٣٣٠٥٦٢	٢٢	٤	٣,٧
الصناعة الاستخراجية	١٦٦٥٤٥	١٥,٤	١٣٧٨٩٤	٩,٢	٤-	٧,٧-
الصناعة التحويلية	٣٢١٧٥	٣	٦٥٨٦١	٤,٤	١٥	١٨,٦
الكهرباء والماء	١٢٤٩٣	١,٢	٢٣٠١٨	١,٥	١٣	٣,٩
البناء والتشييد	٣٥٣٤٣	٣,٣	٦٢٢٨٦	٤,١	١٢	٤
التجارة متضمن السياحة	٢٠٨٨٧٧	١٩,٣	٣٦٨١١٣	٢٤,٥	١٢	٩
النقل	١٦٧٠١٣	١٥,٤	٢٣٤٢٤٤	١٥,٦	٧	٨
المال و التأمين والعقارات	٤٩٧٠٦	٤,٦	٩٩٩٧٧	٦,٦	١٥	٨,٩
الخدمات	١٤٣٦٨٥	١٣,٣	١٨٣٣٨٣	١٢,٢	٥	٧,٩
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٨٣٦٥٠	١٠٠	١٥٠٥٣٣٧	١٠٠	٧	٣,٧

المصدر: الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، معدلات النمو الاقتصادي، ص: ٥٥.

٣,٢,٤,٢. الاستثمار الرأسمالي و المعامل الحدي:

حسب الجدول رقم (٣-٤) نجد أن الخطة الخمسية العاشرة بالاعتماد على بيانات الحسابات الاقتصادبة القومية قدرت المعامل الحدي سيصبح (٣,٨) وأن إجمالي الاستثمار برأس المال الثابت سيكون (١٦٥٩٢٥٧) مليون ليرة وقد تم تثبيته على أساس تقديرات الناتج الحدي ومعدل النمو المستهدف في الخطة والبالغ(٧٪).

الجدول رقم (٣-٤) استثمارات رأس المال الثابت على المستويين الإجمالي و القطاعي خلال الخطة الخمسية العاشرة بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠

القطاع	المعامل الحدي	الاستثمار	%
الزراعة	٢,٥	٢٥٢٣٧٥	١٥
الصناعة الاستخراجية	٢,٣-	٦٨١٥٢	٤
الصناعة التحويلية	٧,٥	٢٠٠١٨٢	١٢
الكهرباء والماء	٢٠,٥	٢٦٢٦١٥	١٦
البناء والتشييد	٣,٢	٤١٠٤٦	٣

التجارة متضمن السياحة	٠,٤	٥٠٢٨٦	٣
النقل	٣,٧	٢٣٤٦٥٩	١٤
المال والتأمين والعقارات	٣,٢	١١٤٥٩٦	٧
الخدمات	٩,٨	٤١٤٨٥٦	٢٥
أخرى	-	٢٠٤٩١	١
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٣,٨	١٦٥٩٢٥٧	١٠٠

المصدر: الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، معدلات النمو الاقتصادي، ص: ٥٥.

فنجد أن التوزيع القطاعي للاستثمار برأس المال الثابت سيكون ١٥٪ للقطاع الزراعي و سيتوجه ٢٥٪ من الاستثمار نحو قطاع الخدمات (التعليم والصحة بشكل خاص) نظراً لما توليه الخطة من أهمية النهوض بالتنمية البشرية وتكوين رأس المال البشري.

ومن المتوقع زيادة الكفاءة الاستثمارية خلال الخطة نتيجة الإصلاحات الهيكلية والإدارية، والتسهيلات لزيادة الإنتاج والإنتاجية وإعطاء الأولوية للصناعات كثيفة العمل وتطوير أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بتنظيم القطاع غير المنظم.

٤,٢,٤,٢. توظيف الإنفاق الاستثماري:

يتماشى تخصيص وتوزيع الإنفاق الاستثماري بين القطاعين العام والخاص مع سياسة الخطة في التوسع بالإنفاق والنهوض بجوانب العرض المتمثلة بتطوير الموارد البشرية والحد من الفقر وتوليد فرص العمل.

وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري الحكومي فقد وضعت الخطة مرامي لتوجيهه إلى القطاعات التي تضمن مردود سريع وعالي من جانب، وإلى القطاعات ذات المردود الذي يؤثر على الإنتاجية الكلية على المدى البعيد من جانب آخر، كما عملت الحكومة على تقليص حجم نشاطاتها في القطاعات التي سينشط فيها القطاع الخاص.

ومن المقدر أن يبلغ معدل نمو رأس المال الثابت إلى نحو (٤٩٪) خلال كامل سنوات الخطة. وستتوزع هذه الاستثمارات بين(٥٣٪) للقطاع العام و(٤٧٪) للقطاع الخاص حسب الجدول رقم (٣-٥).

الجدول رقم(٣-٥) التوزيع القطاعي لاستثمارات رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص خلال الخطة الخمسية العاشرة بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠ وفق معدل نمو ٧٪

القطاع	القطاع العام الكتلة	القطاع العام %	القطاع الخاص الكتلة	القطاع الخاص %	الإجمالي
الزراعة	١٣٣٧٥٩	١٥	١١٨٦١٦	١٥	٢٥٢٣٧٥
الصناعة الاستخراجية	٣٤٦٦٣	٤	٣٣٤٨٨	٤	٦٨١٥٢
الصناعة التحويلية	٨٧٨٤٤	١٠	١١٢٣٣٧	١٤	٢٠٠١٨٢
الكهرباء والماء	١٤٣١١٨	١٦	١١٩٤٩٧	١٥	٢٦٢٦١٥
البناء والتشييد	٥٠٠٧	١	٣٦٠٣٩	٥	٤١٠٤٦
التجارة متضمن السياحة	١٩٨٤٢	٢	٣٠٤٤٤	٤	٥٠٢٨٦
النقل	١٢٤٠١٢	١٤	١١٠٦٤٦	١٤	٢٣٤٦٥٩
المال والتأمين والعقارات	٥٩٤٠٠	٧	٥٥١٩٥	٧	١١٤٥٩٦
الخدمات	٢٤٣٦٨٢	٢٨	١٧١١٧٤	٢٢	٤١٤٨٥٦
أخرى	٢٠٤٩١	٢	٠	٠	٢٠٤٩١
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٨٧١٨١٩	١٠٠	٧٨٧٤٣٧	١٠٠	١٦٥٩٢٥٧
النسبة من التكوين الإجمالي		٥٣		٤٧	١٠٠

المصدر: الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة،معدلات النمو الاقتصادي، ص: ٥٧.

٥,٢,٤,٢. مصادر التمويل والإنفاق الاستثماري:

تتمثل سياسة الخطة الخمسية العاشرة في زيادة معدلات الادخار الوطني والحد من جوانب الإنفاق غير المنتج والعمل على زيادة الإيرادات من خلال تطوير الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي والإبقاء على الزيادات في الإنفاق الاستثماري ضمن حدود تسمح بالاستدامة. وإن جميع هذه الأهداف ناتجة عن تحليل الحسابات الاقتصادية القومية ووضع تنبؤ لما يجب ان تكون عليه حالة الاقتصاد السوري خلال فترة الخطة. فمن مجموع ١٧٠٨٥٠٥ مليون ليرة مخصصة للاستثمار سيتمكن الإدخار الوطني من تمويل ٨٥٪، والباقي ٢٤٩٣٤٤ مليون ليرة ستتم مقابلة متطلباتها من القروض الخارجية ٢٨٪ والاستثمارات الخارجية ٧٢٪ كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٦). وتتوقع الخطة أن معدلات الاستثمار الوطني والخارجي سترتفع بشكل واضح خلال الفترة القادمة مع تبني توجه السوق الاجتماعي وما سيصاحبه من إصلاحات على مستوى السياسات الكلية والإجراءات والتدابير اللازمة لضمان البيئة الاقتصادية الملائمة.

الجدول رقم (٣-٦) مصادر الإنفاق على رأس المال الثابت في الخطة الخمسية العاشرة بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠

مع معدل نمو ٧٪ مع كفاءة استثمار أعلى

البيان	مليون ليرة	%
إجمالي الاستثمار	١٧٠٨٥٠٥	
تكوين رأس المال الثابت	١٦٥٩٢٥٧	١٠٠
القطاع العام	٨٧١٨١٩	٥٣
القطاع الخاص	٧٨٧٤٣٧	٤٧
الموارد الكلية	١٧٠٨٥٠٥	١٠٠
الادخار الوطني	١٤٥٩١٦١	٨٥
فجوة الادخار الاستثمار	٢٤٩٣٤٤	١٥
الإيرادات	١٨٩٨٨٥٨	
الإنفاق الإجمالي	٢٠٢٠٦٦٦	١٠٠
الإنفاق الجاري	١١٢٧٥١٣	٥٦
الإنفاق الاستثماري	٨٩٣١٥٤	٤٤
مصادر الإنفاق	٢٠٢٠٦٦٦	١٠٠
فائض الإيرادات غير النفطية	١٣٣٨٠٧٥	٦٦,٢
الإيرادات النفطية	٥٦٠٧٨٢	٢٧,٨
المساعدات الخارجية	٦٨٧٥٨	٣,٤
المنح	٠	٠
القروض	٦٨٧٥٨	٣,٤
القروض الداخلية	٥٣٠٥١	٢,٦

المصدر: الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، معدلات النمو الاقتصادي، ص: ٥٩.

٥,٢. الأهداف المقترحة في الخطة:

بعد الدراسة المفصلة للحسابات الاقتصادية القومية توجهت الخطة الخمسية العاشرة إلى تحقيق وتائر نمو اقتصادي لها صفة الاستدامة والتوسع من أجل ضمان الزيادة المستمرة في الدخل. كما عملت الخطة على توظيف النمو في محاولة إنجاز قفزة نوعية لمستوى أداء قطاعات التنمية البشرية ولتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية وتطوير البنية التحتية ورفع إنتاجية عوامل الإنتاج وتطبيق البرامج التي تعمل على تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة والحد من الفقر وتوليد فرص العمل.

فالخطة الخمسية العاشرة ستعتمد في الاستثمارات القطاعية على إسهام القطاع الخاص بشكل كبير وسيجري تحفيزه وتوفير البيئة الاقتصادية والخدمية الملائمة لعمله كي يشارك في تنمية القطاعات الحديثة كالتجارة والخدمات و النقل والبناء والتشييد وفي تطوير تكنولوجيا الاتصالات

والمعلومات من أجل مقابلة أهداف النمو الاقتصادي.وتتوجه الخطة فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية إلى تحويل موارد الدولة من أي قطاع يمكن للقطاع الخاص أن يغطي استثماراته، إلى الاستثمار في قطاعات التنمية البشرية وفي البنية التحتية و الخدمات العامة، وكذلك تحويل الاستثمار نحو البرامج الاستهدافية للنهوض بالمناطق الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض و التي لا يتوجه لها القطاع الخاص باستثماراته عادة.

وبالتالي فقد عملت الخطة الخمسية العاشرة على تحقيق مجموعة من الأهداف وخاصة فيما يتعلق بموضوع الاستثمار[1]:

١. رفع حجم الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري والسعي الجاد لتحويل صادراتنا التقليدية إلى المنتجات المصنعة الجاهزة وذات القيمة المضافة العالية وذلك من خلال العمل على رفع كفاءة الاستثمار وتحسين نوعيته ودراسة الأسواق الأجنبية المستهدفة و نشر الوعي المتعلق بالنوعية بالإضافة إلى سياسات تمويلية داعمة للتصدير خاصة للقطاع الخاص.

٢. تحسين مناخ الاستثمار، لأن مناخ الاستثمار حاجة رئيسة لاستقطاب الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل.و الواقعية هنا مطلوبة من ناحية طلب استثمارات كثيفة العمالة على المدى المتوسط و عالية التقانة على المدى الطويل مع أهمية وضع استراتيجية لاستغلال الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية نقل التقانة و طرق الإدارة الحديثة و الربط مع حلقات الإنتاج الدولية و محاولة جذب الأقسام العاملة في البحث و التطوير مع التركيز على تدريب العمالة الوطنية.

٣. تطوير قطاع الصناعة التحويلية بشكل مكثف يعتبر المحرك الأساسي للعملية التنموية في الفترة القادمة لما له من قدرة على استثمار الإنتاج المعرفي وخلق قيم مضافة عالية.

٤. إن القطاع الزراعي الغني بحاجة إلى استثمار أفضل من خلال إدخال التقانة و الحفاظ على استدامة الموارد البيئية والاعتماد على العمالة الماهرة لما له من أهمية و أثر في

[1] تحليل الاقتصادي الكلي السوري، هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٥، ص ١١٨.

خلق فرص عمل و في خلق فوائض إنتاج تحقق الأمن الغذائي و تمول القطاعات الصناعية وتزيد الصادرات.

٥. تعزيز التنافسية محليا ودوليا من خلال بناء سوق يعتمد على المنافسة وإلغاء الاحتكارات العامة والخاصة..

٦. توجيه الاستثمارات نحو قطاعات التصدير مع إجراء تغير هيكلي في الصادرات السورية بعيدا عن النفط وتطوير بنية الصادرات وتنويع هيكلها والاعتماد على تصدير المنتجات ذات الأسواق الصاعدة عبر البحث عن أسواق جديدة تفتح المجال أمام الصادرات السورية وتفعيل الاتفاقيات العربية والدولية و الربط مع شركات التسويق و الإنتاج العالمية.

٧. دراسة ترشيد الإنفاق الاستثماري إضافة إلى الحاجة إلى مساهمات الدولة و بشكل فعال في الاستثمار في البنية التحتية و رأس المال البشري بالإضافة إلى الاستفادة من المشاريع الإنتاجية القائمة حالياً.

٨. إصلاح القطاع العام لأهميته في تمويل الموازنة العامة في ظل تراجع الإيرادات النفطية.

٩. اتخاذ الإجراءات المناسبة والمحفزة لجذب استثمارات المغتربين و العرب والأجانب.

١٠. تشجيع الاستثمار السياحي وتحسين مستوى الخدمات السياحية والترويج السياحي و استثمار مقومات السياحة المتوفرة في سورية.

١١. تشجيع قيام وتنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٢. تطوير مزيج تنافسي من الصناعات الكثيفة العمالة وكثيفة راس المال.

١٣. الاستثمار المكثف في رأس المال.

١٤. تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة.

١٥. الاستثمار في العلوم والتقانة.

ومنه نجد أن هيئة تخطيط الدولة تقوم بدراسة وتحليل بيانات الحسابات الاقتصادية القومية قبل وضع الخطة للوصول إلى معرفة حالة وواقع الاقتصاد السوري من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي والصافي، اهتلاك رأس المال الثابت وغيرها، وبعد وضع الخطة من أجل تحليل معدلات النمو والاستثمارات المتوقعة وتوزيعها بين القطاعين العام والخاص و توزيعها على القطاعات (صناعة، زراعة، تشييد...) نظراً ليقين المخططين بأن الاستثمار يشكل المحرك الأساسي والأقوى لضمان التنمية المستدامة.

ورغم وجود بعض الثغرات في بيانات الحسابات الاقتصادية القومية إلا أنها شكلت الأداة الرئيسية المستخدمة في التحليل الاقتصادي، ولذلك ومن أجل الوصول إلى خطط سليمة مبنية على أسس صحيحة لابد من العمل على جعل بيانات الحسابات الاقتصادية القومية أكثر واقعية ومصداقية، من خلال توفير كافة البيانات والإحصائيات اللازمة بشكل دقيق وصحيح؛ فكلما كانت البيانات أكثر دقة كلما عكست الواقع الاقتصادي بشكل أفضل، وأصبحت الخطة المرسومة أكثر كفاءة وقدرة على تحسين وضع الاقتصاد وتحقيق الأهداف المنشودة.

المبحث الثالث: معرفة دور الحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار على المستوى الجزئي من خلال تحليل الاستبيان.

١,٣. منهجية تحليل الاستبيان.

٢,٣. وصف موجز للاستبيان.

٣,٣. دراسة الخصائص الديموغرافية للمجيبين:

١,٣,٣. المركز الوظيفي للمجيبين.

٢,٣,٣. عمر الاستثمار.

٣,٣,٣. المؤهل العلمي للمجيبين.

٤,٣,٣. ملكية الاستثمار وطيبعته.

٤,٣. تحليل الإجابات:

١,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الأول من القسم الأول للاستبيان.

٢,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الثاني من القسم الأول للاستبيان.

٣,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الثالث من القسم الأول للاستبيان.

٤,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الرابع من القسم الأول للاستبيان.

٥,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الخامس من القسم الأول للاستبيان.

١,٣. منهجية تحليل الاستبيان:

إن طبيعة البيانات التي قامت الباحثة بجمعها وحجم العينة يفرضان نمطاً مبسّطاً من التحليل الإحصائي[١] باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) statistical package for social science. فباستثناء الإجابات الخاصة بسؤالين مفتوحين من القسم الأول من الاستبيان جاءت كافة البيانات على شكل إجابات على مقياس "ليكرت" متدرّج من ١ إلى ٥. ولا بد من التنويه هنا أن هذه الاستجابات تصنّف على أنها نوعية ترتيبية ordinal، وليست كمية أو سلّمية cardinal or scale بمعنى آخر الأرقام تستخدم للترميز، ولتمييز التكرارات المرتبطة بوجهات نظر المجيبين، باستثناء أسئلة القسم الثاني والتي عرفت على أنها متغيرات اسمية(nominal).

اعتمدت الباحثة في تحليل الاستجابات على تفحّص التكرارات، و هنا لدينا أكثر من طريقة.

الطريقة الأولى: يمكن توضيحها من خلال ثلاث حالات. في الحالة الأولى، وبالنسبة لسؤال معين، إذا ما وجدنا مثلاً أن أكثر من نصف الإجابات تميل إلى "موافق بشدة" و النصف الآخر موزّع على باقي الدرجات بشكل متفاوت فيمكن للباحثة أن تستنتج أن مجتمع الشركات بشكل عام يميل إلى الموافقة بشدة على العبارة المقترحة، والعكس بالعكس. في الحالة الثانية، إذا تبين أن العينة موزعة تقريباً إلى نصفين متناقضين على طرفي مقياس "ليكرت" فإن ذلك يعني أن هناك انقساماً في مجتمع الشركات حول القضية المطروحة الأمر الذي يسترعي الاهتمام و يطرح أسئلة حول طبيعة وأسباب هذا الانقسام. و في الحالة الثالثة، يكون لدينا استجابات متفاوتة على كافة درجات مقياس "ليكرت" بحيث لا يظهر ميل واضح لأحد طرفي المقياس أو بحيث تتركز معظم البيانات حول مركز المقياس، فإن الباحثة تستنتج هنا أن مجتمع الشركات ليس لديه اتجاه واضح أو رأي واضح ومحدد بخصوص المسألة المطروحة.

---

[١] كانت الباحثة ترغب بإجراء تحليل عاملي لاستكشاف العوامل التي تلعب الدور الرئيسي في تحديد درجة اعتماد أو عدم اعتماد الشركات المسحوبة على بيانات الحسابات الاقتصادية القومية، و لكن مثل هذا التحليل يستدعي حجم عينة أكبر بكثير. كما أن طبيعة البيانات الترتيبية و النوعية بمجملها تجعل من الصعب إجراء تحليل إنحدار فضلاً عن أن عدد المتغيرات الداخلة يفوق عدد المتغيرات المستقلة، و ذلك بفرض توفر وجهة نظر يمكن الدفاع عنها في تحديد هذا المتغيرات إزاء متغير تابع وحيد يمثل درجة اعتمادية الحسابات القومية في صنع القرار الاستثماري.

الطريقة الثانيـة: و نعتمـد فـي الطريقـة الثانيـة علـى اختبـار التـواء skewness توزيـع البيانات. وتعتقد الباحثة هنا أننا لا نحتاج لقياس واختبار معامل الالتواء لأننا لا نتعامل مع بيانات دقيقة بالمعنى الكمي و لسنا أمام اختبار توزيع طبيعـي أو مـا شـابه، و لـذلك يمكننـا تمييـز التـواء البيانـات مـن خـلال مراقبـة التكـرارات أو تفحّصـها مرئيـاً عـن طريـق بنـاء مـدرّج تكـراري histogram يساعد في وصف التوزيع. و مع ذلك ليس هناك ما يمنع من إيراد البيانات الوصفية للعينة الخاصة بالنزعة المركزية والتشتت والالتواء.

وباختصار، تفضل الباحثة الطريقـة الأولـى دون استثناء إمكانيـة المـزج مـع اختبـارات الالتـواء الرقمية في تحديد اتجاهات المستجيبين حول كـل قضـية علـى حـده. هـذا وتـرى الباحثـة أنـه مـن المناسب (ليس دوماً) أن يتم إعادة توليد البيانات بحيث تحدد على سلّم مكـون مـن ثـلاث درجـات بـدلاً مـن خمـس درجـات، بحيـث تمثـل الدرجـة الأولـى (الثالثـة) فـي المقيـاس الثلاثـي مجمـوع الدرجتين الأولى والثانية (الرابعة و الخامسة) على المقياس الخماسي. وهو أسلوب متبع ومناسب لنوعية التحليل المطبق في حالة البحث ين أيدينا.

هذا فيما يخص تحديد اتجاهات المستجيبين بخصوص القضايا المطروحة في كل سؤال من أسئلة القسم الأول (بالتحديد أول ٣٣ سؤال) أما فيما يخص بقية الأسئلة منه، فمنهـا مـا يمكـن الوصـول لاستنتاج مباشر من خلالها (السؤالين ٣٦-٣٧) و منها ما يستلزم المزيد من التحليل (السؤال ٣٤-٣٥) باستخدام مقارنات معينة من خلال استخدام الوسط الحسابي أو المجموع.

٢,٣. وصف موجز للاستبيان :

يتكون الاستبيان من قسمين، تم ترتيب القسم الأول على أجزاء، حيث جاء الجزء الأول على ٢٩ سؤالاً تتناول معرفة مدى استفادة المستثمرين من بيانات الحسابات الاقتصادية القومية من خـلال معرفـة رأيهـم بالحسـابات الاقتصـادية القوميـة ودرجـة اعتمـادهم عليهـا فـي اتخـاذ القـرارات الاستثمارية، فيما يركز الجزء الثاني على معرفة البيانات الأكثـر اسـتخداما" مـن قبلهم(س ٣٠-٣١-٣٣). أما بقية أجزاء القسم الأول فتستقصي تقييم الأعمال لمدى دقـة البيانـات والإحصـاءات المنشـورة مـن قبـل مؤسسـات محليـة ودوليـة (س ٣٢-٣٤) ودرجـة الأهميـة المعلقـة علـى هـذه

الإحصاءات و البيانات في اتخاذ القرار الاستثماري (س٣٥) وموثوقية الحسابات القومية (س٣٦) ودورها في تخطيط الاستثمار (س٣٧).كما تضمن الاستبيان سؤالين مفتوحين عن الدور المطلوب من الحسابات القومية في اتخاذ القرار الاستثماري وسبل تجاوز معوقات القيام بهذا الدور. أما القسم الثاني من الاستبيان فيهدف لجمع معلومات عن طبيعة العينة تتعلق بالخصائص الديموغرافية للمجيبين.

٣,٣. تحليل الخصائص الديموغرافية للمجيبين :

تم إجراء الاستبيان على عينة مكونة من ٣٠ منشأة قامت ٢٨ شركة منها بالإجابة على الاستبيان بشكل كامل ومناسب. وتمثل الشركات محل الاستبيان عينة مسحوبة من مجتمع كبار المستثمرين في سوريا للمشاريع المنفذة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار والتي تتجاوز تكاليفها الاستثمارية النصف مليار ليرة سورية حسب تقييم هيئة الاستثمار السورية في تقرير الاستثمار السنوي الثاني لعام ٢٠٠٧ .

١,٣,٣. المركز الوظيفي للمجيبين:

تم توجيه الاستبيان إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار الاستثماري وأية قرارات تتعلق بزيادة أو توسيع حجم النشاط الاستثماري؛ مما يبرر أن يتمثل المجيبين بالمدير العام للمنشآة ما عدا في ثلاث حالات حيث تمثل المجيبين بنائب المدير العام.

٢,٣,٣. عمر الاستثمار:

تتكون العينة بشكل عام من منشآت ذات خبرة استثمارية ليست بالقصيرة، فنصف العينة تماماً يعود لمنشآت يزيد عمرها الاستثماري على ١٥ سنة، و ربعها تماماً من ١٠ إلى ١٥ سنة، و الربع المتبقي أقل من عشر سنوات مع منشأة واحدة فقط يقل عمرها عن خمس سنوات. الأمر الذي يعني أن العينة تمثل مجموعة من الشركات ذات خبرة استثمارية معقولة إلى جيدة في البيئة الاستثمارية للجمهورية العربية السورية.

٣,٣,٣. المؤهل العلمي للمجيبين:

بحكم حجم هذه الشركات وأهميتها، ليس من المستغرب أن يكون حوالي أربعين بالمائة من مدراء الشركات هم من حملة شهادات أعلى من المرحلة الجامعية الأولى والستين بالمائة الباقية هم من حملة الشهادات الجامعية؛ مما يجعل المجيبين أكثر قدرة على فهم أسئلة الاستبيان وأكثر دقة في الإجابة عنها.

٤,٣,٣. ملكية الاستثمار وطبيعته:

أما من حيث ملكية الاستثمار ونمط الإدارة فيجدر بالذكر أن ربع العينة فقط تعود لشركات عائلية بينما تسيطر الشركات المساهمة على ٧٥ بالمائة من الشركات المعاينة. و لعل هذه النسبة تعكس إلى حد ما طبيعة الملكية ونمط الإدارة على هذا المستوى من الشركات. وأخيراً فقد اقتصرت العينة على المنشآت الصناعية، حيث لا تحتوى العينة على شركات تجارية أو عقارية أو خدمية.

٤,٣. تحليل الإجابات:

تمت تجزأت القسم الأول من الاستبيان إلى أربعة أجزاء حسب طبيعة الأسئلة.

تضمن الجزء الأول من الأسئلة من ١-٢٩.

الجزء الثاني الأسئلة من ٣٠ إلى ٣٣.

الجزء الثالث مكون من السؤالين ٣٤ و ٣٥.

الجزء الرابع السؤالين ٣٦ – ٣٧.

اما الجزء الخامس والأخير هو الذي يحتوي على السؤالين المفتوحين ٣٨-٣٩.

١,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الأول من القسم الأول للاستبيان:

قبل البدء بالتحليل لابد من التنويه أنه تم ترميز البيانات الخاصة بالأسئلة من ١ إلى ٢٩ في الجداول حيث تم إعطاء:

الرقم ٠١ للإجابة موافق بشدة.

الرقم ٠٢ للإجابة موافق.

الرقم ٠٣ للإجابة حيادي.

الرقم ٠٤ للإجابة غير موافق.

الرقم ٠٥ للإجابة غير موافق بتاتاً.

السؤال الأول:*عند إعداد دراسة المشروع قمت بتجميع البيانات عن كل وحدة إنتاجية يراد إقامتها (إنتاج – استهلاك....).*

Statistics

		س1	س2	س3	س4	س8	س9	س10	س11	س12
N	Valid	28	28	28	28	28	28	28	28	28
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		1.7500	3.1786	3.6071	1.8571	2.8571	2.2500	3.5714	2.5000	2.2143
Median		2.0000	3.0000	4.0000	2.0000	3.0000	2.0000	3.5000	2.0000	2.0000
Mode		2.00	4.00	4.00	2.00	2.00	3.00	3.00	2.00	2.00
Skewness		1.435	-.040	-.192	1.312	-.078	.162	-.354	.719	.758
Std. Error of Skewness		.441	.441	.441	.441	.441	.441	.441	.441	.441

الجدول رقم (٣-٧) الإحصائيات الوصفية للأسئلة ١-٢-٣-٤-٨-٩-١٠-١١-١٢.

يبدو واضحاً من الشكل (٣-١٠) المتضمن الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الأول أن القسم الأهم من الشركات لم يعتمد على بيانات من الحسابات الاقتصادية القومية في إجراء دراسة الجدوى الأولية للمشروع.حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين على السؤال الأول ٩٢,٩٪ (٣٩,٣٪ + ٥٣,٦٪)، في حين بلغت نسبة غير الموافقين ٧,١٪.وهذا يعني أن معظم الشركات تقوم بتجميع بيانات عن كل وحدة إنتاجية يراد إقامتها من إنتاجها واستهلاكها..

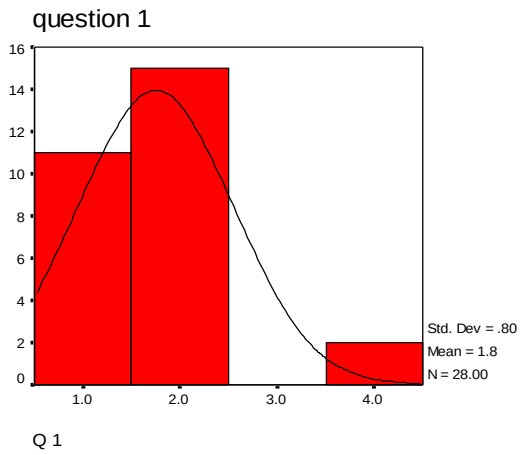

الشكل (٣-١٠) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الأول.

السؤال الثاني:*لجأت إلى بيانات الحسابات الاقتصادية القومية للحصول على هذه المعلومات.*

بالنظر إلى الشكل (٣-١١) المتضمن الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الثاني والتي كانت فيها نسبة الموافقين بشدة والموافقين ٣٥,٧٪ (٣,٦ +٣٢,١) في حين كانت نسبة غير الموافقين

وغير الموافقين بتاتاً ٤٦,٤٪ (٣٥,٧٪ + ١٠,٧٪).مما يدل على أن هذه الشركات لم تعتمد على الحسابات الاقتصادية القومية كمصدر للحصول على البيانات التي تريدها. وهذا أمر مستغرب بالنسبة لشركات ومشروعات من هذا الحجم، فهل يعقل ألا تقوم هذه الشركات بتتبع ولو سلسلة زمنية لتطور الدخول أو النمو السكاني أو أي من المؤشرات المتعلّقة باتجاهات النمو الاقتصادي قبل البدء بالمشروع. ليست الباحثة بصدد انتقاد إدارة هذه الشركات، ولكن الأجوبة على السؤالين تثير هذا التساؤل عند أي باحث. ما هو سرّ عدم اللجوء إلى الحسابات الاقتصادية القومية حتى في المنشآت الضخمة ذات الرساميل الكبيرة للحصول على البيانات التي تحتاجها؟؟؟

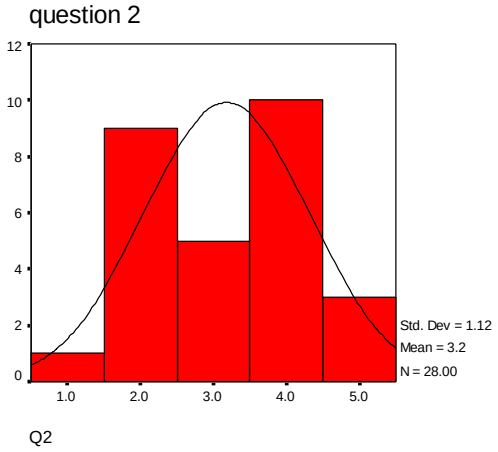

الشكل (٣- ١١) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الثاني

السؤال الثالث: *اعتمدت على الحسابات الاقتصادية القومية في صناعة القرار الاستثماري واختيار البديل الأمثل.*

إن الإجابة على السؤال الثالث تؤكد الاستنتاج أعلاه حيث صرّح ما يزيد عن نصف الشركات بعدم اعتمادهم على الحسابات الاقتصادية القومية في صناعة القرار الاستثماري و اختيار البديل الأمثل، حيث يبدو واضحاً من الشكل رقم (٣-١٢) أذ بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بتاتاً ٥٧,٢٪ (٣٩,٣ + ١٧,٩)في حين كانت نسبة الموافقين هي ١٤,٣٪ مع غياب للموافقين بشدة. أما الجزء الآخر من الشركات ٢٨,٦٪ لم تؤكد الإجابة بالنفي أو الإثبات. الأمر الذي يؤكد الاستنتاج الذي ذهبت إليه الباحثة.

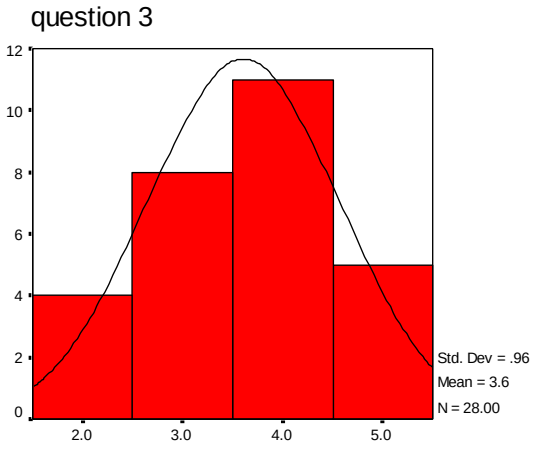

الشكل(٣-١٢) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الثالث

السؤال الرابع: ***قيام المشروع كان بناء على دراسة إمكانية سد الطلب المحلي المتزايد بعد دراسة الطلب والإنتاج المحلي وكفايته البديل***

قد يبدو من الشكل (٣-١٣) أن الإجابات عن السؤال الرابع تناقض الاستنتاج أعلاه، حيث صرّحت ٢٥ من أصل ٢٨ شركة بالقيام بدراسة الطلب و الإنتاج المحلي، ولكن المقصود هنا الطلب على منتج الشركة بالتحديد و ليس على الطلب الكلي، و مثل هذه الدراسة أمر مفروغ منه فأقل المستثمرين خبرةً يعلم أن المنتج الذي ليس له سوق يجب الا تستثمر الأموال في إنتاجه، و من المثير للاهتمام أن ثلاث شركات لم تقم على حد الإجابة المتوفرة بدراسة الطلب و لكن ضآلة هذا العدد تدعونا لعدم الخوض في تفسير هذه الإجابة المستغربة قليلاً.

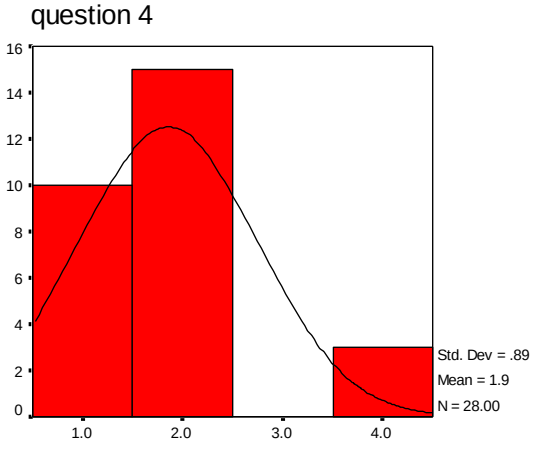

الشكل (٣-١٣) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الرابع.

السؤال الثامن: ***اعتبر الحسابات الاقتصادية القومية أداة توضيحية قادرة على عرض المجاميع الاقتصادية ومكوناتها بشكل صحيح.***

يبدو بشكل واضح من الشكل (٣-١٤) أن المجيبين لا يعترضون بشكل واضح على حقيقة أن الحسابات الاقتصادية القومية تعد أداة توضيحية قادرة على عرض المجاميع الاقتصادية ومكوناتها بشكل صحيح فقد توزعت النسب بين ٣٩,٣٪ موافقين بشدة وموافقين (١٠,٧٪ + ٢٨,٦٪) و ٣٢,٢٪ غير موافقين وغير موافقين بتاتاً(٢٨,٦٪ + ٣,٦٪).

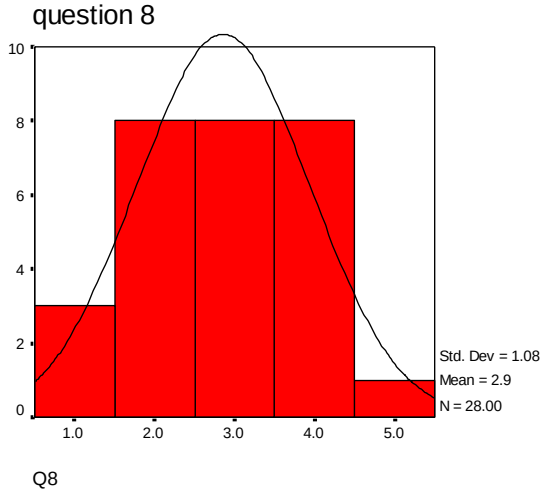

الشكل (٣-١٤) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الثامن

السؤال التاسع: ***اعتبر الحسابات الاقتصادية القومية وسيلة للحصول على معلومات عن وضع وواقع الاقتصاد.***

نجد من الشكل (٣-١٥) أن المجيبين يوافقون بنسبة معقولة على أن الحسابات الاقتصادية القومية تعد وسيلة للحصول على معلومات عن وضع وواقع الاقتصاد حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة و الموافقين ٥٧,٢٪ (٢٨,٦٪ + ٢٨,٦٪) أما غير الموافقين فقد بلغت نسبتهم ١٠,١٪ مع ملاحظة غياب غير الموافقين بتاتاً.

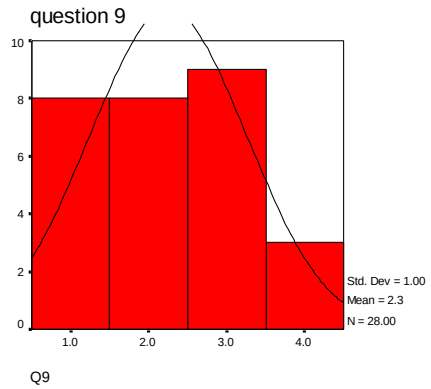

الشكل (٣-١٥) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال التاسع

السؤال العاشر: *اعتبر الحسابات الاقتصادية القومية أداة رئيسية في التخطيط للمشروع.*

يبدو واضحاً من الشكل (٣-١٦) أن ٧,٢٪ من العينة أي شركتين لا أكثر اعتبرتا أن الحسابات الاقتصادية القومية أداة رئيسية في التخطيط للمشروع،حيث أن نسبة الموافقين بشدة ٣,٦٪ والموافقين ٣,٦٪ فيما رأت نصف الشركات محل الاستبيان خلاف ذلك .فبلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بتاتاً ٥٠٪(٣٢,١٪ + ١٧,٩٪).

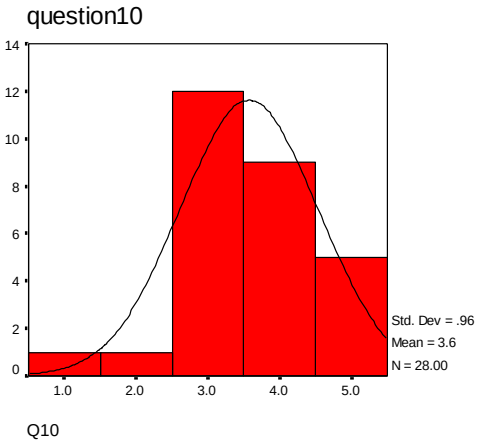

الشكل (٣-١٦) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال العاشر

السؤال الحادي عشر: *اعتبر الحسابات القومية أحد الأدوات الثانوية المساعدة التخطيط للمشروع.*

إن اعتقاد٦١٪ من الشركات بأن الحسابات الاقتصادية القومية يمكن أن تكون أحد الأدوات الثانوية المساعدة يعتبر تأكيد على وجهة نظر الباحث بأن الحسابات الاقتصادية القومية تعتبر أحد الأدوات الثانوية المساعدة في اتخاذ القرار الاستثماري وليست من الأدوات الرئيسية

المستخدمة ، فمن الشكل (٣-١٧) نجد أن نسبة الموافقين بشدة و الموافقين ٦٠,٧٪ (٣,٦٪ + ٥٧,١٪). أما نسبة غير الموافقين ١٤,٣٪ ، ونلاحظ غياب غير الموافقين بتاتاً.

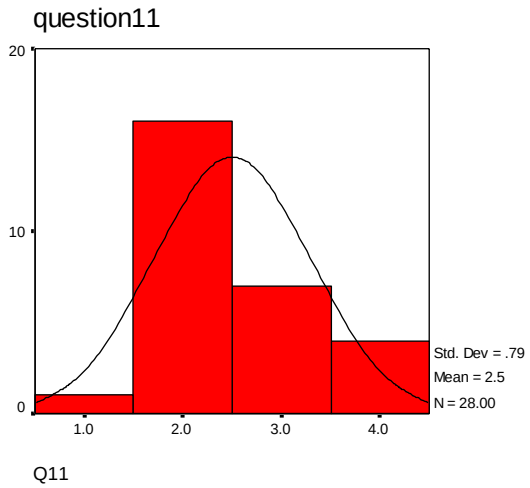

الشكل (٣-١٧) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الحادي عشر

السؤال الثاني عشر: *اعتبر الحسابات الاقتصادية القومية أداة رئيسية في التخطيط الكلي وليس على المستوى الجزئي.*

إن وجود نسبة ٦٧,٨٪ موافقين بشدة وموافقين (٣٢,١٪ + ٣٥,٧٪) حسب الشكل (٣-١٨) يبرر عدم اعتماد المستثمرين على الحسابات الاقتصادية القومية عند التخطيط للمشروع فهم يرون فيها أداة أساسية في التخطيط على المستوى الكلي و ليس على المستوى الجزئي.

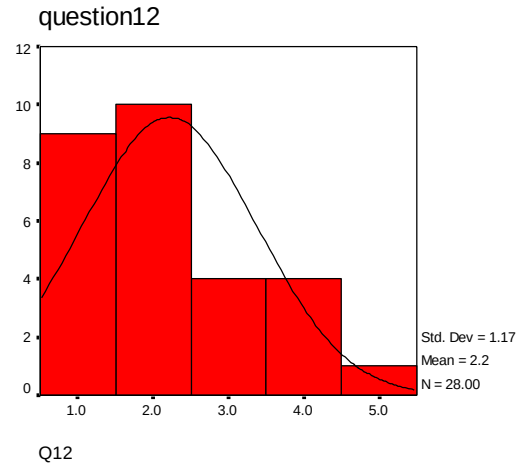

الجدول (٣-١٨) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الثاني عشر

وقد جاءت الأسئلة (١٣-١٨) بمثابة استفسارات عن رأي المستثمرين في الحسابات الاقتصادية القومية وأسباب استخدامها أو عدم استخدامها والجدول التالي (٣-٨) يوضح الإحصاءات الوصفية الخاصة بهذه الأسئلة:

Statistics

		س13	س14	س15	س16	س17	س18	س19	س20	س29
N	**Valid**	28	28	28	28	28	28	28	28	28
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.3214	3.7500	3.2143	3.5357	2.2857	2.1071	2.8929	3.4286	2.5000
Median		3.0000	4.0000	3.0000	4.0000	2.0000	2.0000	3.0000	4.0000	2.5000
Mode		4.00	4.00	3.00	3.00	2.00	2.00	2.00	4.00	1.00
Skewness		-.067	-1.466	-.463	-.684	.836	1.019	.071	-.388	.192
Std. Error of Skewness		.441	.441	.441	.441	.441	.441	.441	.441	.441

الجدول(٣-٨) الإحصائيات الوصفية للأسئلة من ١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢٩

السؤال الثالث عشر: ***اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية موضوعية.***

السؤال الرابع عشر: ***اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات كافي ومفيد.***

السؤال الخامس عشر: ***اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات موثوق.***

السؤال السادس عشر: ***اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات أساسي.***

من الواضح جداً من إجابات الأسئلة ١٣-١٤-١٥-١٦ أن إدارات الشركات محل الاستبيان بشكل عام تعتبر أن الحسابات الاقتصادية القومية غير موضوعية (٢٠٪ فقط من العينة وافقت على أنها تعد موضوعية مقابل ٤٦٪ خلاف ذلك و ٣٤٪ على الحياد و لعل الحياد هنا تهرب من الانتقاد). غير كافية أو مفيدة (٧٥٪)، أقرب لغير الموثوقية (٤٣٪) منها إلى الموثوقة (٢١٪) و لا تعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات (٥٤٪). بكلمة أخرى، من أصل ٢٨ مدير هناك مديران فقط يؤمنان بكفاية و فائدة معلومات الحسابات الاقتصادية القومية و ستة مدراء فقط يعتقدون بموضوعيتها و موثوقيتها، و ثلاثة فقط يأخذون بها كمصدر معلومات أساسي. و هذه الأرقام تنفي الحاجة لتحليل إحصائي معمق بسبب شدّة وضوحها.

السؤال السابع عشر: ***اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات ثانوي.***

تؤيد الإجابات المأخوذة من هذا السؤال ما توصلنا إليه أعلاه حيث تؤكد الشركات أن الحسابات الاقتصادية القومية مجرّد مصدر معلومات ثانوي بالنسبة لهم حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة

والموافقين٧١,٤٪ (٧,١٪ + ٦٤,٣٪) أما نسبة غير الموافقين فهي ٧,١٪ فقط كما هو موضح بالشكل (3-١٩).

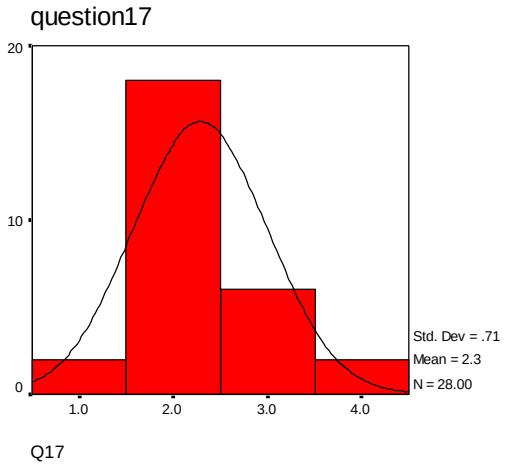

الشكل (٣-١٩) الأعمدة التكرارية للسؤال السابع عشر

السؤال الثامن عشر: *اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية أداة توضيحية فقط.*

وكذلك الأمر بالنسبة لهذا السؤال حيث نجد تطابق الإجابات مع الأفكار التي توصلنا إليها سابقاً. فالشكل (٣-٢٠) يظهر أن ٨٢,١٪ من الشركات كانت من الموافقين بشدة و الموافقين (٢١,٤٪ + ٦٠,٧٪) فهذه الشركات ترى في الحسابات الاقتصادية القومية مجرد أداة توضيحية فقط.

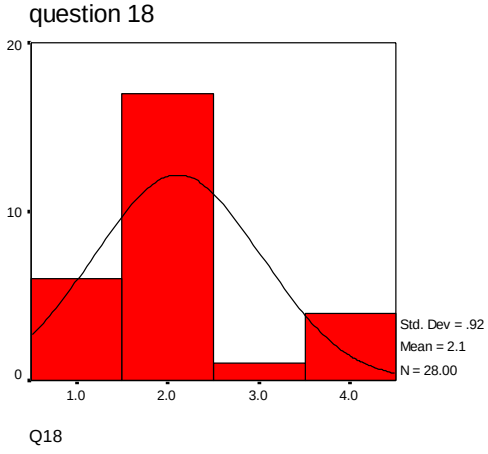

الشكل (٣-٢٠) الأعمدة التكرارية للسؤال الثامن عشر

السؤال التاسع عشر: *قبل البدء بالاستثمار اطلعت على بيانات الحسابات الاقتصادية القومية.*

و بحسب الشكل (٣-٢١) فإن ما يزيد عن ثلث الشركات لم يقم حتى بالاطلاع على الحسابات الاقتصادية القومية، فقد كانت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بتاتاً ٣٥,٧٪(٢٨,٦٪ +

٧,١٪) أما نسبة الموافقين بشدة والموافقين فقد بلغت ٤٢,٨٪ (١٠,٧٪ + ٣٢,١٪).ورغم ذلك بقيت نسبة الشركات التي اطلعت على الحسابات الاقتصادية القومية تقارب نسبة الشركات التي لم تتطلع عليها.

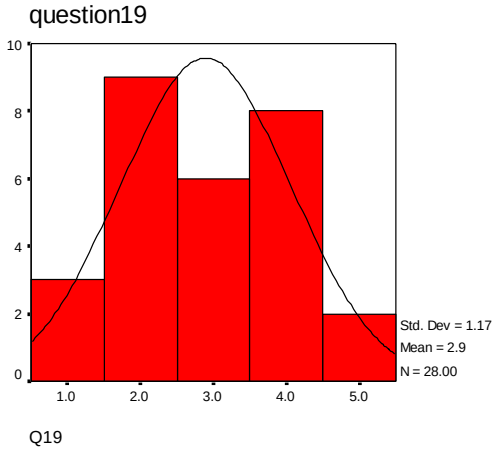

الشكل (٣-٢١) الأعمدة التكرارية للسؤال التاسع عشر

السؤال العشرون: ***عند قرار توسيع الاستثمار أو تطويره سألجأ إلى بيانات الحسابات الاقتصادية القومية.***

من المثير للاهتمام أن أكثر من ٥٤٪ من الشركات تؤكّد بأنها لن تلجأ إلى بيانات الحسابات الاقتصادية القومية عند اتخاذ قرارات بالتوسع أو التطوير،في الوقت الذي ترى فيه ست شركات فقط أنها سترجع لهذه الحسابات عند اتخاذ قرارات توسعية مستقبلاً حسب الشكل (٣-٢٢). رغم ملاحظة تقارب نسب المطلعين على الحسابات الاقتصادية مع عدم المتطلعين عليها قبل البدء بالاستثمار في السؤال السابق..وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن غالب الشركات رغم اطلاعها قبل البدء بالاستثمار على الحسابات الاقتصادية القومية إلا أنها لن تعود إليها مرة أخرى عند اتخاذ أي قرار جديد، إما لعدم جدواها أو لعدم الثقة بها أو الاستفادة منها.

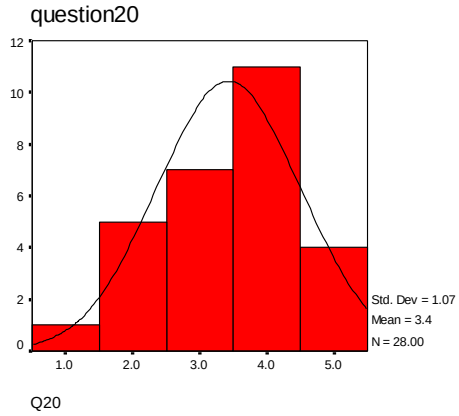

الشكل (٣-٢٢) الأعمدة التكرارية للسؤال عشرون

السؤال التاسع والعشرون: *لا أطلع على الحسابات الاقتصادية القومية عند اتخاذ أي قرار استثماري بل اعتمد على تقديري وخبرتي.*

من الإجابة على هذا السؤال نتأكّد مجدداً أن نصف مدراء الشركات محال الاستبيان يؤكدون أنها يعتمدون على تقديراتهم و خبراتهم الشخصية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و لا يلجؤون بل لا يطلعون على الحسابات القومية، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين ٥٠٪(٢٨,٦٪ + ٢١,٤٪) على أن ربع العينة تقريباً ترى أنه لا بأس في الاطلاع عليها، فقد كانت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بتاتاً ٢٥٪(٢١,٤٪ + ٣,٦٪) كما هو موضح بالشكل(٣-٢٣). وهذا ما يتطابق مع السؤال السابق ويبرر عدم اعتمادهم على الحسابات الاقتصادية القومية فهم يعتبرون الخبرة الشخصية وسيلة أفضل عند اتخاذ أي قرار استثماري جديد.

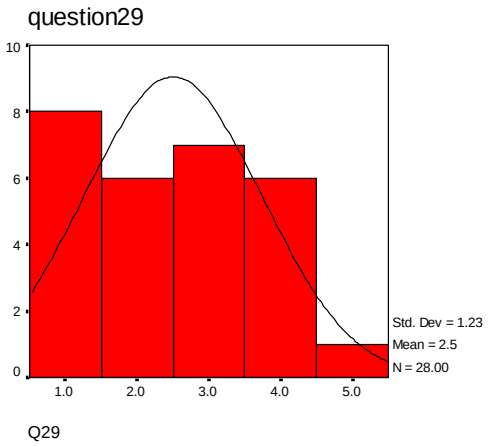

الشكل (٣-٢٣) الأعمدة التكرارية للسؤال التاسع والعشرون

باختصـار إذاً، لا تـؤمن إدارات كبريـات الشـركات الصـناعية فـي سـورية بـأن هنـاك فائـدة مـن الحسابات الاقتصادية القومية في صنع القرار الاستثماري حاضراً أو مستقبلاً! الأمـر الـذي يـدفع قسماً هاماً من إدارة هذه الشركات إلى إهمال هذه البيانات و الإحصـائيات تمامـاً و أمـا مـن يعـود لهذه البيانات فغالباً بغرض الاطلاع لا أكثر. و إذا ما أخذنا بالاعتبار أن عدداً ما مـن المسـتجيبين يفضّل أن يقول أنه "حيادي" إزاء سؤال معين على أن ينتقد جودة الحسابات الاقتصـادية القوميـة بشكل مباشر، فيمكن القول أن حقيقة النظرة السائدة إلى الحسـابات الاقتصـادية القوميـة قـد تكـون أسوء.

٢,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الثاني من القسم الأول للاستبيان:

تم ترميز البيانات الخاصة بالأسئلة ٣٠-٣١-٣٢-٣٣ في الجداول. حيث تم إعطاء:

الرقم ٠١ للإجابة دائماً.

الرقم ٠٢ للإجابة غالباً.

الرقم ٠٣ للإجابة أحياناً.

الرقم ٠٤ للإجابة نادراً.

الرقم ٠٥ للإجابة أبداً.

السؤال الثلاثون: ***تم الاعتماد على المؤشرات التالية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.***

يظهر الجدول رقم (3-٩) المؤشرات التي تضمنها السؤال ٣٠ والإحصـائيات الوصـفية الخاصـة بها وترتيب المؤشرات وفق تكرار الاعتماد عليها من قبل المستثمرين عينة البحث.

Statistics

		الاستهلاك	الاستيراد	التصدير	الإنتاج المحلي	الدخول	العمالة
الترتيب		1	2	3	4	5	6
نسبة الإجابة٠١+٠٢		82.1%	78.6%	60.7%	53.6%	50%	32.1%
N	**Valid**	28	28	28	28	28	28
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		1.9643	2.0000	2.5714	2.4643	2.5357	3.0714
Median		2.0000	2.0000	2.0000	2.0000	2.5000	3.0000
Mode		2.00	1.00	2.00	1.00	1.00	3.00
Skewness		1.421	1.480	.880	.523	.296	-.047
Std. Error of Skewness		.441	.441	.441	.441	.441	.441

الجدول(٣-٩) الإحصائيات الوصفية للسؤال الثلاثون

ويوضح الجدول أن الاستهلاك يعد المؤشر الأكثر استخداماً من قبل المستثمرين عينة البحث ورغم أهمية هذا المؤشر في صناعة القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر إلا أنه لم يكن وحده الذي تم الاعتماد عليه لاتخاذ القرار الاستثماري، فإن المستثمرين اطلعوا على مجموعة المؤشرات الأخرى والتي بدورها شكلت القاعدة التي ارتكز عليها المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري. فمن الجدول رقم (٣-٩) نجد أكثر من ٥٠% من المستثمرين اطلعوا على الاستهلاك والاستيراد والتصدير والانتاج. كما يظهر الجدول أن ٥٠٪ المستثمرين عينة البحث اطلعت على الدخول كمؤشر مساعد على اتخاذ القرار الاستثماري. في حين لم تتجاوز نسبة المطلعين على العمالة ٣٢٪. فهي لم تشكل مصدر معلومات مهمة ساعدت على اتخاذ القرار الاستثماري.

السؤال الحادي والثلاثون: *عند اتخاذ قرار توسيع الاستثمار أو تطويره سألجأ إلى البيانات التالية:*

يوضح الجدول رقم (٣-١٠) المعلومات التي تضمنها السؤال٣١ وترتيبها وفق تكرار اعتمادها من قبل المستثمرين عينة البحث والإحصائيات الوصفية الخاصة بها.

Statistics

		استهلاك	استيراد	إنتاج	تصدير	دخول	عمالة
الترتيب		1	2	3	4	5	6
نسبة الأجابة ٠١+٠٢		82.1%	82.1%	67.9%	64.3%	57.1%	28.6%
N	**Valid**	28	28	28	28	28	28
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		1.8929	1.9286	2.0357	2.4643	2.3929	3.2500
Median		2.0000	2.0000	1.5000	2.0000	2.0000	3.0000
Mode		2.00	1.00	1.00	2.00	1.00	3.00
Skewness		1.446	1.632	1.043	.911	.614	-.172
Std. Error of Skewness		.441	.441	.441	.441	.441	.441

الجدول(٣-١٠) الإحصائيات الوصفية للسؤال الحادي والثلاثون

ويبدو من الجدول أن المستثمرين عينة البحث عند اتخاذ أي قرار استثماري جديد بالتطوير أو التوسع ستلجأ دائماً إلى أن الاستهلاك والاستيراد بشكل أساسي وستطلع على الإنتاج والتصدير والدخول حيث أن الجدول يظهر أن نسب الإجابات التي تمحورت بين دائماً وغالباً تجاوزت ٥٠٪ عند كل المؤشرات عدا نسبة العمالة. وهذا أمر متوقع من منشآت صناعية هادفة للربح،

فمن الواضح بحسب الإجابات المتوفرة أن تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال ليس من أولويات الشركات محل الدراسة.

من خلال ما سبق يبدو أن غالب المستثمرين عينة البحث اطلعوا عند اتخاذهم القرار الاستثماري على كل من الإنتاج المحلي والاستهلاك والاستيراد والتصدير وستعود إليها عند أي قرار توسيع. إلا أنه لابد من الاستفسار عن مصدر الحصول على هذه البيانات هل هو الحسابات الاقتصادية القومية أم أنهم استعانوا بمصادر أخرى للحصول على هذه البيانات وهنا جاء السؤال الثاني والثلاثون لإيضاح هذه الفكرة:

السؤال الثاني والثلاثون: *عند الحاجة إلى معلومات وبيانات عن واقع ووضع اقتصادي معين اعتمد على*

يظهر الجدول(٣-١١) المصادر التي من خلالها يمكن الحصول على المعلومات السابقة وترتيبها وفق تكرار اعتمادها من قبل المستثمرين عينة البحث والإحصاءات الوصفية الخاصة بها.

Statistics

		منشورات منشورات المنظم والأمم المتحدة	الإحصاءات الصناعية و الزراعية وغيرها	الحسابات الاقتصادية القومية
الترتيب		1	2	3
نسبة الإجابات ٠١+٠٢		57.1%	39.3%	14.3%
N	**Valid**	28	28	28
	Missing	0	0	0
Mean		2.6071	2.5714	3.4286
Median		2.0000	3.0000	3.5000
Mode		2.00	3.00	4.00
Skewness		.445	-.495	-.459
Std. Error of Skewness		.441	.441	.441

الجدول(٣-١١) الإحصائيات الوصفية للسؤال الثاني والثلاثون

ويبدو من الجدول(٣-١١) أن المستثمرين رغم أنهم قاموا بدراسة كل من الاستهلاك والاستيراد والتصدير والإنتاج وغيرها إلا أن مصدر حصولهم على هذه البيانات لم يكن بالدرجة الأولى من الحسابات الاقتصادية القومية بل حصلوا عليها من الإحصاءات الزراعية والصناعية بالدرجة الأولى ثم منشورات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وبالدرجة الأخيرة الحسابات الاقتصادية القومية وأن بعض المستثمرين يلجؤون للحصول على هذه المعلومات من خلال شركات دراسات

خاصة حسب ما تم ذكره من قبلهم وبالتالي فإن المستثمرين لا يلجؤون للحسابات الاقتصادية القوية للحصول على البيانات التي يريدونها وإما يعملون على الحصول على بعض من بياناتها ولكن من خلال مصادر أخرى تشكل إما مصدر ثقة أكثر بالنسبة لهم أو دقة، أو شمولية أكثر...

٣,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الثالث من القسم الأول للاستبيان:

تمت صياغة الأسئلة فهي هذا القسم بطريقة أخرى وهي إعطاء أرقام تعبر عن مدى أهمية كل المصادر من حيث قدرتها على إعطاء بيانات صحيحة ودقيقة حيث طلب من المستثمرين وضع إشارة × على أحد الأرقام التي تعبر عن الأهمية حيث يعطى الرقم ١ للمصدر الأكثر أهمية ورقم ٩ للمصدر الأقل أهمية ويمكن تكرار نفس الرقم لأكثر من مصدر. وقد تم تحليل الإجابات بطريقتين -علماً بأن الطريقتين تعطيان نفس النتيجة-:

الطريقة الأولى: من خلال إيجاد الوسط الحسابي ويعبر هنا عن مدى أهمية المصدر بالنسبة للمستثمرين ومعرفة درجته على سلم الأهمية المكون من تسع درجات.

الطريقة الثانية: وتعتمد على حساب مجموع الدرجات المعطاة من قبل المستثمرين لكل عامل وبما أن الأهمية تقل بازدياد الرقم المعبر عنها فإن المصدر ذو الأهمية الأكثر هو الذي لديه أقل مجموع.

السؤال الرابع والثلاثون: ***يرجى بيان أهمية كل من المصادر التالية من حيث قدرتها على إعطاء بيانات صحيحة ودقيقة عن وضع وواقع اقتصادي معين من خلال وضع إشارة X على أحد الأرقام.***

ويظهر الجدول (٣-١٢) الترتيب النهائي للمصادر موضوع السؤال من وجهة نظر المستثمرين عينة البحث بالاعتماد على الطريقتين المذكورتين سابقاً:

Statistics

		منشورات المنظمات الدولية	منشورات الأمم المتحدة	الإحصاءات الزراعية والصناعية	الحسابات الاقتصادية القومية
الترتيب		1	2	3	4
N	Valid	28	28	28	28
	Missing	0	0	0	0
Mean		571^3.	4.1786	4.7143	5.5000
Sum		108.00	117.00	132.00	154.00

الجدول(٣-١٢) الإحصاءات الوصفية للسؤال الرابع والثلاثون

من خلال استعراض الجدول نجد أن المستثمرين يحصلون على البيانات التي يريدونها من منشورات المنظمات الدولية والأمم المتحدة بالدرجة الأولى فهما تشكلان المصدران الأكثر مصداقية بالنسبة لهم حيث تقارب الوسط الحسابي لكليهما فقد أعطيا الدرجة ٤ من ٩ من حيث الأهمية لكليهما. ثم يليهما الإحصاءات الصناعية والزراعية والتي أعطيت درجة ٥ من ٩ .وكانت الحسابات الاقتصادية القومية في نهاية المصادر القادرة على إعطاء بيانات صحيحة ودقيقة و قد أعطيت درجة ٦ من ٩ من حيث الأهمية.ورغم تقارب درجات الأهمية المعطاة من قبل المستثمرين إلا أن توزيعها بقي مطابقاً لدرجة استخدامها المشار إليها في السؤال ٣٢.

السؤال الخامس والثلاثون: *يرجى بيان أهمية كل من لحسابات التالية في الحصول على معلومات من أجل اتخاذ القرار الاستثماري وذلك من خلال وضع إشارة × على أحد الأرقام.*

رغم أن المستثمرين لا يلجؤون إلى الحسابات الاقتصادية القومية بشكل كبير من أجل الحصول على البيانات التي يحتاجونها إلا أنه كان لابد من معرفة ما هي أكثر الحسابات القومية المستخدمة من قبلهم والتي يرون فيها ما يريدون من معلومات وبالتالي تم الاستفسار عن أن أكثر الحسابات استخداماً بالنسبة لهم من أجل الحصول على البيانات التي يحتاجونها وللإجابة عن هذا التساؤل كان لابد من طرح السؤال رقم ٣٥ ويظهر الجدول (٣-١٣) الترتيب النهائي للحسابات موضوع السؤال من وجهة نظر المستثمرين عينة البحث بالاعتماد على قيم أوساطها الحسابية و مجموعها.

Statistics

		حسابات الإنتاج والدخل القومي	ميزان المدفوعات	الموازنة العامة للدولة	جدول المدخلات والمخرجات
الترتيب		1	2	3	4
N	**Valid**	28	28	28	28
	Missing	0	0	0	0
Mean		4.8214	5.5000	6.4643	6.7500
Sum		135.00	154.00	181.00	189.00

الجدول (٣-١٣) الإحصاءات الوصفية للسؤال الخامس والثلاثون

من الجدول يمكننا استنتاج أن أغلب المستثمرين يرون أن حسابات الإنتاج والدخل القومي أكثر الحسابات القومية أهمية فهي تحتل الدرجة الأولى بالنسبة لهم مقارنة بباقي الحسابات الاقتصادية القومية إلا أنها أعطيت درجة ٥ من ٩ من حيث الأهمية وهذا يعني أنها لا تعتبر شديدة الأهمية ،ثم يليه من حيث الأهمية ميزان المدفوعات لأنه يظهر علاقة الدول مع العالم الخارجي من حيث

مواردها ومصادرها وأعطيت الدرجة ٦ من ٩ ،وقد أعطيت نفس الدرجة للموازنة العامة للدولة رغم أنها تصدر عن وزارة المالية وليس عن مديرية الحسابات الاقتصادية القومية. أما جدول المدخلات والمخرجات ورغم عدم قدرة المديرية على تنفيذه وإصداره إلا أنه احتل الدرجة ٧ من ٩.

٤,٤,٣. تحليل إجابات الجزء الرابع من القسم الأول للاستبيان:

تضمن هذا القسم السؤالين ٣٦ و ٣٧ ويعبران عن رأي المستثمرين عينة البحث بشكل واضح بالحسابات الاقتصادية القومية كمصدر معلومات وهل هي أداة لرسم خطة الاستثمار المستوى الكلي أو الجزئي.

السؤال السادس والثلاثون: ***اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات.***

تم ترميز البيانات في هذا السؤال:

الرقم ٠١ : مصدر معلومات موثوق.

الرقم ٠٢: مصدر معلومات ضعيف.

الرقم ٠٣: مصدر معلومات كافي ومفيد.

الرقم ٠٤: أداة توضيحية.

الرقم ٠٥: مصدر معلومات أساسي.

الرقم ٠٦: مصدر معلومات ثانوي.

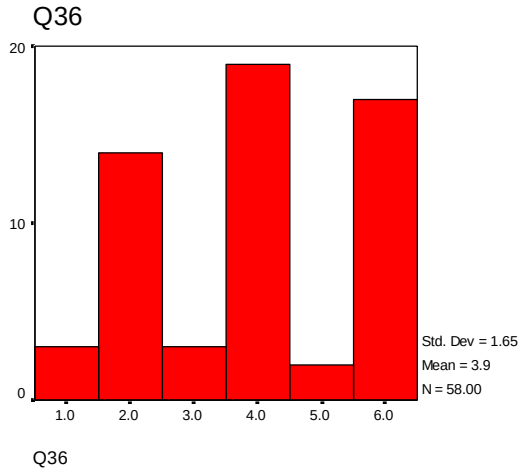

الشكل(٣-٢٤) الأعمدة التكرارية للسؤال السادس والثلاثون

ومن الشكل (٣-٢٤) نجد أن ٨٦,٢٪ من المستثمرين يجدون في الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات ثانوي و ضعيف ويعتبرونها أداة توضيحية فقط، في حين أن ١٣,٨٪ فقط هم المستثمرين الذين يرون في الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات أساسي، موثوق، كافي ومفيد. وهذا ما يتناسب مع الإجابات عن الأسئلة السابقة ويبرر عدم لجوء المستثمرين إلى الحسابات الاقتصادية القومية.

السؤال السابع والثلاثون: ***اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية أداة لرسم خطة لاستثمار على المستوى الكلي أم الجزئي.***

وقد أعطيت الإجابات على أنها أداة على المستوى الكلي الرقم ٠١,

وأعطيت الإجابات على أنها أداة على المستوى الجزئي الرقم ٠٢,

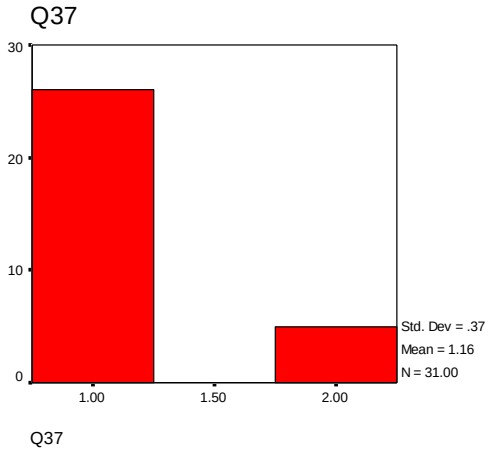

الشكل(٣-٢٥) الأعمدة التكرارية للسؤال السابع والثلاثون

ويوضح الشكل (٣-٢٥) النسب المئوية لإجابات المستثمرين حيث أن نسبة ٨٣,٩٪ من المستثمرين يرون في الحسابات الاقتصادية القومية أداة لرسم خطة الاستثمار على المستوى الكلي وهذا يعتبر أيضاً أحد أسباب عدم لجوءهم لهاعند اتخاذ قرار الاستثمار أو عند اتخاذ أي قرار توسيع وذلك لاعتقادهم أنها أداة قادرة على رسم خطة الاستثمار على المستوى الكلي فقط ولا تفيد على المستوى الجزئي....

٣,٤,٥. تحليل إجابات الجزء الخامس من القسم الأول للاستبيان:

وقد جاء السؤالين المفتوحين رقم ٣٨ و ٣٩ من الاستبيان لمعرفة ما هو برأي المستثمرين الدور المطلوب من الحسابات الاقتصادية القومية لتساعد متخذي القرار والمستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري وما هي برأيهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة منها في صناعة القرار الاستثماري:

السؤال الثامن والثلاثون: *يرجى بيان رأيك حول الدور المطلوب من الحسابات الاقتصادية القومية لتساعد اتخاذ قرار الاستثمار مرتبة حسب الأكثر أهمية*

وقد جاءت إجابة المستثمرين متركزة حول عدة نقاط نوردها فيما يلي:

١. تعتبر مصدر معلومات أساسي عند رسم خطة الاستثمار على المستوى الكلي من خلال:

- إعطاء صورة صحيحة عن وضع الاقتصاد بشكل عام عن طريق توفير بيانات وأرقام تتسم بالدقة والمصداقية موضحة نقاط الضعف والقوة في الاقتصاد مما يساعد المختصين من خلال تحليل بياناتها على رسم الخطط الاقتصادية.
- أن تتسم بالشفافية والمصداقية لأنها توضح للقطاع الخاص المؤشرات العامة للاقتصاد مما يساعد في دعم القرار الاستثماري للمستثمرين على المستوى الجزئي.

٢. مرآة تعكس الواقع الاقتصادي بشكل صحيح وفي كافة الأوقات من خلال أرقام دقيقة حديثة وصحيحة سواء من حيث مصداقية مصادرها وطرق جمعها أو حسابها.

٣. تشكل أداة توضيحية موثوقة بالنسبة للقطاع الخاص تساعدهم على فهم الخطوط العامة للوضع الاقتصادي قبل الإقدام على القيام بالاستثمار.

وهكذا نجد أن الدور المطلوب منها كان محصوراً في إعطاء بيانات تتسم بالدقة والمصداقية والوضوح والتوفر الدائم والتجدد لأنها برأي المستثمرين أداة رئيسية في رسم خطة الدولة وبالتالي كلما كانت البيانات صحيحة كلما كانت الخطة أدق أما بالنسبة للقطاع الخاص فهي تشكل أداة توضيحية بالنسبة للمستثمرين تساعد على فهم الخطوط العامة للوضع الاقتصادي في الدولة مما يشكل عامل مساعد ومشجع على اتخاذ القرار الاستثماري أو بالعكس.

السؤال التاسع والثلاثون: *يرجى بيان رأيك حول المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الحسابات الاقتصادية القومية لتساعد في اتخاذ قرار الاستثمار مرتبة حسب الأكثر تأثيراً.*

وكان إجابات المستثمرين متمحورة في مجموعة من المعوقات نوردها فيما يلي:

١. عدم الثقة ببياناتها نتيجة عدم الثقة بمصداقية طرق جمع المعلومات ومصادر الإحصاءات أو طرق تحليها وحسابها.
٢. عدم توفرها في الوقت المطلوب حيث أنها تتأخر في الصدور.
٣. لا تضم بيانات ومعلومات تفصيلية عن كافة النشاطات الاقتصادي مما يجعل المستفيدين منها محصورين بمستثمرين في مجالات ونشاطات معينة فهي غير مفيدة في كافة مجالات الاستثمار.
٤. إن افتقارها إلى البيانات التفصيلية التي يحتاجها القطاع الخاص يجعلها أكثر فائدة للقطاع العام في رسم خطة الاستثمار على المستوى الكلي أكثر من كونها مفيدة للقطاع الخاص في رسم خطة الاستثمار على المستوى الجزئي..

وتؤكد هذه الإجابات على نتائج السؤال ٣٦ و ٣٧ حيث أن المستثمرين يرون في الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات غير موثوق نتيجة عدم الثقة بمصادر الإحصاءات وطرق جمع البيانات وتحليلها، وهو السبب الذي يجعل من المستثمرين لا يلجؤون للحسابات الاقتصادية القومية في الحصول على المعلومات التي يريدوها. كذلك فإن عدم توفرها في الوقت المطلوب نتيجة تأخر صدورها يؤخر اتخاذ القرار الاستثماري مما يجعل المستثمرين يلجؤون لمصادر أخرى. هذا بالإضافة إلى افتقارها إلى التفصيلات التي يحتاجها المستثمر، فالمستثمر أحياناً يحتاج إلى معلومات أكثر تفصيلاً قد لا يجدها في الحسابات الاقتصادية القومية.

النتائج والتوصيات والمقترحات

النتائج.

التوصيات والمقترحات.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

١. رغم وجود بعض الثغرات في بيانات الحسابات الاقتصاددية القومية فإنها تعتبرمن أفضل الأدوات والوسائل المستخدمة في عمليات التخطيط الاقتصادي بشكل عام وتشكل القاعدة الأساسية في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ككل، لأنها تساعد في تحليل الواقع الاقتصادي لدولة ما وذلك من خلال إبراز التحليل الرقمي للمتغيرات الأساسية لمختلف الفعاليات والأنشطة الاقتصادية ومعرفة تطور هذه الفعاليات وتتبع سير النمو في القطاعات الاقتصادية.

٢. إن وضع الإطار العام للخطة ورسم الأهداف الإجمالية يعتمد على بيانات إجمالية عن اتجاهات المتغيرات الأساسية الناظمة للفعاليات الاقتصادية، مما يساعد على رسم الأهداف الجزئية القطاعية التي يمكن تجميعها في نهاية المطاف لتصب في الأهداف العامة وبدون ذلك يبقى تنفيذ الخطة بعيداً عن الموضوعية ويؤدي إلى انحرافات كبيرة تلحق بالاقتصاد الوطني أضراراً بالغة.

٣. لا غنى للاقتصاديين والباحثين والمخططين في هيئة تخطيط الدولة عن اللجوء إلى هياكل الحسابات الاقتصادية القومية ودراسة مكوناتها وعلاقتها سواء داخل القطاع الواحد أو على مستوى القطاعات المكونة للاقتصاد القومي والاستفادة منها في إعداد الخطط على الرغم من وجود بعض الثغرات في بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مما يضطرهم للجوء إلى استخدم مؤشرات بديلة تعتمد على استبعاد آثار الأسعار في بياناتها من أجل الحصول على البيانات الصحيحة التي يريدونها وذلك إدراكاً منهم بأن إعداد خطط وبرامج الاستثمار، ونجاحها لاحقاً، يتوقف على مدى توفر قواعد البيانات والمعلومات الصحيحة و الدقيقة مما جعلهم

٤. يحتاج المشروع على المستوى الجزئي في كل مرحلة من مراحل تطوره ونموه إلى اتخاذ قرارات استثمارية، سواء في مرحلة إنشائه أو أثناء حياته وتوجهه إلى المستقبل،

ونجاح المشروع في المستقبل يتوقف على قرارات الاستثمار التي تتخذ في الحاضر، فالمشروع في حد ذاته يعتبر فرصة استثمارية تم اختيارها من عدة عوامل وتم اتخاذ قرار استثماري بشأنها. وتحتاج هذه القرارات الاستثمارية إلى سياسة للاستثمار مستقرة وواضحة على مستوى المشروع تضع المنهج الذي يسير عليه وبه القرار الاستثماري السليم الذي يحقق الأهداف المرجوة منه والتي تبنى بدورها على دراسة بيانات وإحصائيات للوضع الاقتصادي مأخوذة من الحسابات الاقتصادية القومية ودراسات للسوق.

٥. إن المستثمر وهو بصدد اتخاذ قرار الاستثمار يجد نفسه دائماً أمام مشكلة اختيار البديل الاستثماري الأفضل، فيقوم بجمع البيانات لكل وحدة إنتاجية يراد إقامتها من خلال تجميع الإحصاءات المتعلقة بإنتاج واستيراد وتصدير واستهلاك السلع أو الخدمات المراد إنتاجها. وكذلك الأمر فيما يخص استعمالات وصفات السلع أو الخدمات المنتجة وأسعارها. وتكون هذه المعلومات عن مدة طويلة تسمح بتحليل هذه البيانات وتشكيل سلاسل زمنية لمعرفة التطور والاتجاه السياسي لهذه المتغيرات. وتجمع هذه المعلومات بطرق مختلفة منها الدراسات والأبحاث والعينات والبيانات الإحصائية والحسابات القومية.

٦. لا تمثل الحسابات الاقتصادية القومية أحد الأدوات الرئيسية التي يلجأ إليها المستثمر للحصول على البيانات التي يريدها عند اتخاذ القرار الاستثماري وإنما أداة ثانوية نتيجة عدم الثقة بمصادر البيانات وطرق جمعها وتحليلها، وعدم توفرها في الوقت المطلوب، إضافة إلى عدم احتوائها على البيانات والمعلومات التفصيلية التي يريدها المستثمرون في كافة المجالات، مما يجعلهم يفضلون الاعتماد على منشورات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أو اللجوء إلى شركات خاصة تعمل على تأمين البيانات التي يحتاجها المستثمر.

٧. تعتبر الحسابات الاقتصادية القومية أداة توضيحيةً فقط لعمل القطاع الخاص فهي لا تساعد بشكل كبير رجال الأعمال على رسم سياستهم الإنتاجية وتوجيه استثماراتهم الرأسمالية إلى القطاعات الإنتاجية المختلفة وإنما تساعد على معرفة تطور الفعاليات الاقتصادية، وتحليل الواقع الاقتصادي لدولة ما من خلال تتبع سير النمو في القطاعات الاقتصادية لتعطي صورة واضحة ومفصلة عن الاقتصاد الوطني كقاعدة لتقييم الوضع الاقتصادي الوطني. عدم توفرها في الوقت المطلوب حيث أنها تتأخر في الصدور.

٨. إن عدم الوعي بموضوع الحسابات الاقتصادية القومية وأهميتها من قبل القطاع الخاص يبدو جلياً ليس فقط من خلال عدم الاعتماد على بياناتها أو حتى الاطلاع عليها عند اتخاذ قرار الاستثمار، وإنما أيضاً عند إعطاء المحاسبيين القوميين بيانات خاطئة عن وضعهم المالي.الأمر الذي يستدعى اعتماد المحاسبين القوميين على عنصر القياس لاستكمال النقص في الإحصائيات والبيانات المطلوبة وبالتالي عرض صورة غير كاملة عن الحسابات القومية والذي يؤثر بالتبعية على رسم السياسات واتخاذ القرارات على المستوى القومي..

٩. يرى المستثمرون أن الحسابات الاقتصادية القومية أداة رئيسية للتخطيط الكلي أكثر منها على المستوى الجزئي، لأنها تساعد على تكوين فكرة واضحة ومفصلة عن الاقتصاد الوطني كقاعدة لتقييم الوضع الاقتصادي العام فإن افتقارها إلى البيانات التفصيلية التي يحتاجها المستثمر يجعل منها مصدر معلومات ضعيف للقطاع الخاص وأكثر فائدة للقطاع العام في رسم خطة الاستثمار.

١٠. نظراً لأهمية الحسابات القومية في التحليل والتخطيط الاقتصادي، فضلاً عن دورها في إجراء المقارنات المكانية والزمانية سواء المحلية أو الدولية، وتوفير البيانات اللازمة للمنظمات الدولية بوضع نظام موحد للحسابات القومية يلائم إلى حد ما ظروف طاقة الدول ويتلافى أوجه القصور في نظم الحسابات القومية الموجودة السابقة. جاء نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣ والذي يبرز دور الإحصاءات القومية في

ترشيد التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية وعمل المقارنات الدولية ورسم السياسات الرشيدة وبناء الخطط السليمة لاستغلال موارد المجتمع الرأسمالية المتاحة على خير وجه وبما يكفل للمجتمع التقدم والنمو. ورغم أن هذا النظام يتصف بالبساطة والوضوح والقابلية للتطبيق، والأخذ في الحسبان كافة الظروف والمتغيرات المختلفة المستجدة على الصعيد العالمي.

١١. ورغم أن نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣يتصف بالبساطة والوضوح والقابلية للتطبيق، إلا أنه لم يطبق حتى الآن نتيجة :

- قلة الإحصائيات والبيانات اللازمة لإعداد الحسابات القومية وعدم دقة وشمول المتاح منها نتيجة لعدم إعطاء بعض جهات القطاع الخاص بيانات صحيحة وعدم استجابة والتزام بعض الجهات العامة لمتطلبات المكتب المركزي للإحصاء واعتمادها على أنظمتها المحاسبية التجارية القديمة،مما يؤدي إلى وجود بيانات إحصائية غير كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد الحسابات القومية.
- عدم توافر التنسيق الكامل بين القطاعات المختلفة لإتاحة البيانات المطلوبة لإعداد هذه الحسابات، الأمر الذي يؤدى إلى التأخر في إتاحة البيانات المطلوبة وقلة الثقة فيها.
- عدم وجود تأهيل علمي وعملي كافي للكوادر المتاحة ونقص الكوادر المتخصصة في مجال إعداد الحسابات القومية.
- عدم وجود أي تعاون بين المكتب المركزي للإحصاء و الجامعات السورية في هذا المجال.

المقترحات:

١. بما أن وجود نظام للحسابات القومية ضرورة لا غنى عنها سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية لرسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وكونه من الأساسيات التي يعتمد عليها عند إعداد ورسم الخطط الاقتصادية والاجتماعية ومتابعتها. لابد من أن تكون البيانات التي تتضمنها الحسابات صحيحة وتتميز بالجودة والدقة ومستوى عالي من الثقة بمصادر البيانات.

٢. ترسيخ مبادئ عمل تساهم في تعزيز ثقة المستثمرين بالبيانات التي تصدر عن المكتب المركزي للإحصاء. وهذا يستدعي إيلاء الإدارة العليا اهتماماً خاصاً بالإحصاءات الرسمية لتكون ذات مصداقية وجودة ونزاهة عالية ضمن المعايير المعتمدة دولياً.

٣. لابد للبيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء أن تتميز بالجودة والدقة؛ مما يتطلب من الجهاز الإحصائي العمل على تكامل جهود كافة الجهات المهتمة بالمحاسبة القومية، والتنسيق فيما بينها والتشاور مع معدي ومستخدمي البيانات الرسمية، وتنسيق البرامج والأنظمة محاسبية بين المكتب المركزي للإحصاء والمؤسسات الحكومية.

٤. توفير الإحصائيات والبيانات الضرورية لإعداد الحسابات القومية لمواجهة تباين النظم المحاسبية المطبقة في سورية في مختلف القطاعات وبالتالي مخرجات هذه النظم, مما يتطلب توفير بيانات أولية بدلاً من استخدام بيانات ثانوية في إعداد الحسابات القومية, مع ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الربط المباشر بين الإدارة أو الإدارات المسئولة عن إعداد الحسابات القومية والمصادر الإحصائية المختلفة، في ظل وجود قاعدة بيانات متقدمة.

٥. توفير العنصر البشرى المؤهل علمياً وعمليا في كافة مراحل إعداد الحسابات الاقتصادية القومية يتضمن هذا العنصر متخصصين في مجالات متعددة بالإضافة إلى المحاسبة كالاقتصاد والإحصاء والحاسب الآلي. وكذلك التأهيل العلمي والعملي للعاملين في

مديريـة الحسـابات الاقتصـادية القوميـة علـى كيفيـة جمـع وإعـداد بيانـات الحسـابات الاقتصادية القومية وبالتعاون مع الجامعات في سورية.

٦. زيادة الوعي لدى كافة جهات القطاع العـام والخـاص بأهميـة المحاسـبة القوميـة وأهميـة التعاون مع المحاسبين وإعطاء البيانات الصحيحة لما لذلك مـن أهميـة فـي جعل بيانـات الحسـابات الاقتصـادية أكثـر صـحة ومصـداقية وبالتـالي تصـبح السياسـات والخطـط المرسومة بناء عليها أكثر دقة وفائدة، وتزداد ثقة القطاع الخاص بنتائجها ممـا يزيـد مـن إمكانية اللجوء إليها عند اتخاذ القرار الاستثماري.

٧. تأمين الأجهزة والبرامج الجـاهزة اللازمـة لتطبيـق نظـام الحسـابات الاقتصـادية القوميـة تمشيا مع تكنولوجيـا المعلومـات، ممـا يسـاعد علـى تطبيـق نظـام الحسـابات الاقتصـادية القومية بكفاءة أكبـر، مـع اتخـاذ كافـة الإجـراءات الرقابيـة اللازمـة لمواجـه أي مخـاطر مرتبطة بهذه التكنولوجيا.

٨. الإسراع في تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣ لما يتصف به النظـام من البساطة والوضوح والقابلية للتطبيق، والأخذ في الحسبان كافة الظروف والمتغيرات المختلفة المستجدة على الصعيد العالمي ونظـرا" لكونـه يعطـي نظـرة شـمولية للاقتصـاد القومي من خلال بيان السلوك الاقتصادي لكافـة جوانـب الاقتصـاد القـومي. ويبـرز دور الإحصاءات القومية في ترشيد التخطيط الاقتصادي ورسـم السياسـات واتخـاذ القـرارات الاقتصادية وعمل المقارنات الدولية، ويتم ذلك من خلال:

أ- تكليف جهة واحـدة معينـة بإعـداد الحسـابات القوميـة، ومحاولـة الاسـتفادة مـن الخبـرات الأجنبية في مجال المحاسبة القومية إذا تطلب الأمر، وذلك للاستفادة مـن تطبيـق النظـام الدولي في سورية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات على المستوى القومي.

ب- التشجيع على الاشتراك في المؤتمرات الدولية المتعلقـة بالمحاسـبة القوميـة, مـع محاولـة عقد بعض المؤتمرات أو الندوات داخـل سـورية لبيـان أهميـة المحاسـبة القوميـة.وإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال المحاسبة القومية.

ت- متابعة الاستفادة القصوى من المعونات الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي أو صندوق النقد العربي ذلك خلال الاستفادة من زيارات الخبراء في مجال الحسابات القومية، والاستفادة من الدورات التدريبية المقدمة من قبل الجهتين المذكورتين للعاملين في مديرية الحسابات القومية.

الملحق I

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

استبيان حول
مدى تلبية الحسابات الاقتصادية القومية لمتطلبات تخطيط الاستثمار على المستوى الجزئي

السيد.....

تحية وبعد:

يرجى التفضل بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بأكبر قدر من الدقة علماً أن هذه الأسئلة تتعلق بالاستفادة من الحسابات الاقتصادية القومية في رسم خطة الاستثمار.

ونحيطكم علماً بأن جميع الأسئلة المطروحة موضوعة لأغراض البحث العلمي ولا تحمل أية صفة أخرى ولن يكشف عن الإجابات بشكل إفرادي لأي جهة.

شاكرين لكم تعاونكم في إنجاح هذا البحث العلمي من خلال مشاركتكم معنا في الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، وسوف نعمل على تزويدكم بالنتائج والتوصيات التي نتوصل إليها إذا رغبتم في ذلك.

الباحثة : عزة زيزفون

طالبة ماجستير اقتصاد

المشرف د. رسلان خضور

كلية الاقتصاد

القسم الأول

يرجى اختيار الإجابة التي تعبر عن مدى موافقتك على كل من التعابير التالية وذلك بوضع إشارة (X) على أحد الخيارات.

	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بتاتاً
١- عند إعداد دراسة المشروع قمت بتجميع البيانات عن كل وحدة إنتاجية يراد إقامتها (إنتاج – استهلاك....)	☐	☐	☐	☐	☐
٢- لجأت إلى بيانات الحسابات الاقتصادية القومية للحصول على هذه المعلومات.....	☐	☐	☐	☐	☐
٣- اعتمدت على الحسابات الاقتصادية القومية[١] في صناعة القرار الاستثماري واختيار البديل الأمثل....	☐	☐	☐	☐	☐
٤- قيام المشروع كان بناء على دراسة إمكانية سد الطلب المحلي المتزايد بعد دراسة الطلب والإنتاج المحلي وكفايته	☐	☐	☐	☐	☐
٥- قيام المشروع كان بناء على دراسة إمكانية الاستغناء عن استيراد السلع وتصنيعها محلياً....	☐	☐	☐	☐	☐
٦- قيام المشروع كان بناء على دراسة إمكانية تلبية حاجات السوق الخارجية من أجل التصدير....	☐	☐	☐	☐	☐
٧- تم دراسة العمالة وإمكانية تشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة	☐	☐	☐	☐	☐
٨- اعتبر الحسابات الاقتصادية القومية أداة توضيحية قادرة على عرض المجاميع الاقتصادية ومكوناتها بشكل صحيح.	☐	☐	☐	☐	☐

[١] وهي الحسابات التي تتناول الناتج والدخل القومي، ميزان المدخلات والمخرجات ، ميزان المدفوعات، الميزانية العامة للدولة، بيان تدفقات الأموال.

٩- اعتبر الحسابات الاقتصادية القومية وسيلة للحصول على معلومات عن وضع وواقع الاقتصاد....	☐	☐	☐	☐	☐
١٠- اعتبر الحسابات الاقتصادية القومية أداة رئيسية في التخطيط للمشروع	☐	☐	☐	☐	☐
١١- اعتبر الحسابات القومية أحد الأدوات الثانوية المساعدة التخطيط للمشروع..	☐	☐	☐	☐	☐
١٢- اعتبر الحسابات الاقتصادية القومية أداة رئيسية في التخطيط الكلي وليس على المستوى الجزئي...	☐	☐	☐	☐	☐
١٣-اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية موضوعية	☐	☐	☐	☐	☐
١٤- اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات كافي ومفيد...	☐	☐	☐	☐	☐
١٥- اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات موثوق...	☐	☐	☐	☐	☐
١٦- اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات أساسي...	☐	☐	☐	☐	☐
١٧- اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية مصدر معلومات ثانوي...	☐	☐	☐	☐	☐
١٨- اعتبر بيانات الحسابات الاقتصادية القومية أداة توضيحية فقط...	☐	☐	☐	☐	☐
١٩- قبل البدء بالاستثمار اطلعت على بيانات الحسابات الاقتصادية القومية	☐	☐	☐	☐	☐
٢٠- عند قرار توسيع الاستثمار أو تطويره سألجأ إلى بيانات الحسابات الاقتصادية القومية	☐	☐	☐	☐	☐

٢١- أطلع على بيانات الحسابات الاقتصادية القومية للحصول على بيانات عن وضع وواقع اقتصادي معين...	☐	☐	☐	☐	☐
٢٢- قبل البدء بالاستثمار أطلعت على الخطة الخمسية العاشرة أو غيرها....	☐	☐	☐	☐	☐
٢٣- البيانات التي أحتاجها لا أجدها ضمن بيانات الحسابات الاقتصادية القومية.	☐	☐	☐	☐	☐
٢٤- أعددت دراسة عن مقدار الزيادة التي يحققها هذا المشروع في معدلات النمو وغيرها من المعدلات...	☐	☐	☐	☐	☐
٢٥- أقوم بالإطلاع على حسابات الإنتاج والدخل القومي والتي تعبر عن توزيع الدخل على عوامل الإنتاج وكيفية استخدامه وإنفاقه....	☐	☐	☐	☐	☐
٢٦- أطلع على جدول المدخلات والمخرجات الذي يبين اعتماد كل قطاع على مختلف القطاعات استهلاكاً وإنتاجاً..	☐	☐	☐	☐	☐
٢٧- أطلع على ميزان المدفوعات الذي يظهر علاقة الدولة مع العالم الخارجي مواردها وصادراتها...	☐	☐	☐	☐	☐
٢٨- أطلع على الموازنة العامة للدولة وحساب التكوين الرأسمالي...	☐	☐	☐	☐	☐
٢٩- لا أطلع على الحسابات الاقتصادية القومية عند اتخاذ أي قرار استثماري بل اعتمد على تقديري وخبرتي...	☐	☐	☐	☐	☐

يرجى اختيار الإجابة المناسبة والتي تعبر عن مدى تكرار اعتمادكم على كل مما يلي بوضع إشارة (X) على هذه الخيارات:

٣٠- تم الاعتماد على المؤشرات التالية قبل اتخاذ قرار الاستثمار:	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
الاستيراد	☐	☐	☐	☐	☐
التصدير	☐	☐	☐	☐	☐
الاستهلاك	☐	☐	☐	☐	☐
الدخول	☐	☐	☐	☐	☐
الإنتاج المحلي	☐	☐	☐	☐	☐
العمالة	☐	☐	☐	☐	☐
مؤشرات أخرى تذكر	☐	☐	☐	☐	☐
٣١- عند اتخاذ قرار توسيع الاستثمار أو تطويره سألجأ إلى البيانات:	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
الاستيراد	☐	☐	☐	☐	☐
التصدير	☐	☐	☐	☐	☐
الاستهلاك	☐	☐	☐	☐	☐
الدخول	☐	☐	☐	☐	☐
الإنتاج المحلي	☐	☐	☐	☐	☐
العمالة	☐	☐	☐	☐	☐
مؤشرات أخرى تذكر	☐	☐	☐	☐	☐

٣٢- عند الحاجة إلى معلومات وبيانات عن واقع ووضع اقتصادي اعتمد على:	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
الحسابات الاقتصادية القومية	☐	☐	☐	☐	☐
منشورات المنظمات الدولية والأمم المتحدة	☐	☐	☐	☐	☐
الإحصاءات الصناعية، الزراعية،.....	☐	☐	☐	☐	☐
مصادر أخرى تذكر.....					

٣٣- اعتمد على البيانات التالية للحصول على المعلومات التي أريدها:	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
حسابات الإنتاج والدخل القومي	☐	☐	☐	☐	☐
جداول المدخلات والمخرجات	☐	☐	☐	☐	☐
ميزان المدفوعات	☐	☐	☐	☐	☐
الموازانة العامة للدولة	☐	☐	☐	☐	☐
الخطة الخمسية العاشرة	☐	☐	☐	☐	☐

٣٤- يرجى بيان أهمية كل من المصادر التالية من حيث قدرتها على إعطاء بيانات صحيحة ودقيقة عن وضع وواقع اقتصادي معين من خلال وضع إشارة X عن أحد الأرقام (يعطي الرقم ١ للمصدر الأكثر أهمية ورقم ٩ للمصدر الأقل أهمية ويمكن تكرار نفس الرقم لأكثر من مصدر:

المصدر	الأهمية								
الحسابات الاقتصادية القومية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
منشورات الأمم المتحدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
منشورات المنظمات الدولية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
الإحصاءات الصناعية، الزراعية.....	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
مصدر أخرى تذكر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩

٣٥- يرجى بيان أهمية كل من البيانات التالية في الحصول على معلومات من أجل اتخاذ القرار الاستثماري وذلك من خلال وضع إشارة X على أحد الأرقام (يعطي رقم ١ للبيانات الأكثر أهمية والرقم ٩ للبيانات الأقل أهمية ويمكن تكرار إعطاء نفس الرقم لأكثر من مصدر:

البيانات	الأهمية								
حسابات الإنتاج والدخل القومي	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
جداول المدخلات والمخرجات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
ميزان المدفوعات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
الموازنة العامة للدولة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
الخطة الخمسية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩

٣٦- اعتبر بيانات الحسابات القومية مصدر معلومات:

☐ موثوق

☐ ضعيف

☐ كافي ومفيد

☐ أداة توضيحية

☐ مصدر معلومات أساسي

☐ مصدر معلومات ثانوي

☐مؤشرات وبيانات أخرى تذكر...

٣٧- اعتبر بيانات الحسابات القومية أداة لرسم خطة الاستثمار

☐ على المستوى الكلي

☐ على المستوى الجزئي

٣٨- يرجى بيان رأيك حول الدور المطلوب من الحسابات الاقتصادية القومية لتساعد اتخاذ قرار الاستثمار مرتبة حسب الأكثر أهمية:

أ-

ب-

ج –

د –

٣٩- يرجى بيان رأيك حول المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الحسابات الاقتصادية القومية لتساعد في اتخاذ قرار الاستثمار مرتبة حسب الأكثر تأثيراً:

أ-

ب-

ج-

د-

القسم الثاني

يرجى التفضل بتزويدنا ببعض البيانات الشخصية من خلال وضع إشارة X في المستطيل الذي يعبر عن الإجابة المناسبة وملء الفراغ المخصص للسؤال:

١- مركزي الوظيفي في الشركة:

٢- عمر الاستثمار

☐ أقل من ٥ سنوات ☐ ٥-١٠سنوات ☐ ١٠-١٥ سنة ☐ أكثر من ١٥ سنة

٣- المؤهل العلمي الذي أحمله

☐ شهادة إعدادية ☐ شهادة ثانوية ☐ شهادة جامعية ☐ دراسات عليا

٤- طبيعة الاستثمار

☐ عائلي ☐ شركة مساهمة

٥- نوع الاستثمار

☐ تجارة ☐ صناعة ☐ عقارات ☐ خدمات ☐ أخرى

قائمة المراجع باللغة العربية:

١. الكتب:

١. خدام، منذر، الأسس النظرية للاستثمار، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤.

٢. سلمان، مصطفى، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

٣. لطفي، علي ، التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.

٤. المحجوب،رفعت، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١.

٥. العاقل،محمد، مبادئ الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣.

٦. خوري، عصام، الضرير،موسى، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٨.

٧. عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، محموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٨. النجار، سعيد، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، ١٩٨٩.

٩. زكي، رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠. قنبرية، كمال، الحسابات القومية، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٧٦.

١١. الأخرس، عبد المالك، الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨.

١٢. الغزاوي، طارق، الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧١.

١٣. النجار، أحمد منير، الحسابات الاقتصادية القومية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب، ١٩٨١.

١٤. منفيخي، محمد فريز، الحسابات القومية، الدار العلمية للنشر، دمشق، ١٩٩٤.

١٥. مرعي، عبد الحي،المحاسبة القومية ونظام حسابات الحكومة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩١.

١٦. عريقات، حربي موسى، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان ،١٩٩٧.

١٧. عبدالله، عقيل جاسم، التخطيط الاقتصادي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩٧.

١٨. كامل محمد، سميرة، التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨.

١٩. العقاد، مدحت محمد، مقدمه في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠.

٢٠. محي الدين، عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢.

٢١. مسعود، منير، العملية التخطيطية ودورة الخطة، المعهد العربي للتخطيط، دورة متابعة تنفيذ خط التنمية في الدول العربية، الكويت، ١٩٨٦.

٢٢. عبد الكريم، مفيد، مبادئ التخطيط الاقتصادي، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٧٩.

٢٣. عبدالحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع، مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٣.

٢٤. رمضان، أحمد، مندور، أحمد، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١.

٢٥. العمادي، محمد، التنمية الاقتصادية والتخطيط، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ١٩٧١.

٢٦. عبدالحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي- مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٧. النجار، سعيد، سياسات الاستثمار في البلاد العربية ، صندوق النقد العربي، الكويت، ١٩٨٩.

٢٨. خياطة، عبد الوهاب، مبادئ في علم الاقتصاد والتخطيط، مطبعة المفيد الجديدة، دمشق، ١٩٦٨.

٢٩. عبد الله، عقيل جاسم، التخطيط الاقتصادي، مجدلاوي، عمان، ١٩٩٩.

٣٠. علام، سعد طه، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد، دمشق، ٢٠٠٥.

٣١. دحيه، عبد العزيز، الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية(١٢٦٥) ١٩٨٠.

٣٢. إيدجمان، مايكل، ترجمة إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨.

٣٣. النظام الداخلي للمكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء، الصادر عام ١٩٨٥، المادة(٤٣- أ.

٣٤. الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦- ٢٠١٠، هيئة تخطيط الدولة، الجمهورية العربية السورية، المدخل إلى الخطة.

٣٥. التحليل الكلي للاقتصاد السوري، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، ٢٠٠٥.

٢. الأبحاث والمنشورات والمؤتمرات:

١. خضور، رسلان، سياسات الاستثمار في سورية، أعمال الندوة السورية الألمانية الأولى، جامعة دمشق، دمشق١٩٩٧.

٢. السباعي، محمود محمد، برنامج نسيج لتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية الشابة وبالتعاون مع مؤسسة تنمية القيادات الشابة.مركز تطوير الشباب اقتصاديا،اليمن،٣-١١ نوفمبر ٢٠٠٧.

٣. منشورات الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١ سبتمبر ٢٠٠٦.

٤. عصيمي، أحمد زكريا زكي، دراسة تحليلية للنظام الدولي للحسابات القومية، المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة، جامعة القاهرة، يونيو، ٢٠٠٥.
٥. نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة والبنك الدولي لعام ١٩٦٨.
٦. نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة و البنك الدولي لعام ١٩٩٣.
٧. نشرة الحسابات القومية الصادرة عن مجلس التخطيط في دولة قطر العدد الأول أغسطس ٢٠٠٦.
٨. النظام الداخلي للمكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء، الصادر عام ١٩٨٥، المادة(٤٣- أ).
٩. الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦- ٢٠١٠، هيئة تخطيط الدولة، الجمهورية العربية السورية، المدخل إلى الخطة.
١٠. شرف، هنادي، ورشة عمل بعنوان: الاحتياجات والمتطلبات من الوزارات المعنية بغية استكمال تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣ على الوجه الأمثل.، مديرية الحسابات الاقتصادية القومية، دمشق ،٢٠٠٧.
١١. تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام ٢٠٠٧، هيئة الاستثمار السورية، ٢٠٠٧.
١٢. الكفري، مصطفى العبد الله، محاضرة بعنوان: مناخ الاستثمار في سورية، دمشق، ٢٠٠٨.
١٣. سراقبي، محمد، محاضرة بعنوان: السياسات المحفزة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠١.
١٤. الرداوي، تيسير، محاضرة بعنوان: السياسات المحفزة للاستثمار في سورية، دمشق، ٢٠٠١.
المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

١. الكتب:

1. Howard Lam, Davies, Pun-lee; Managerial economics, Financial times, Prentice-Hall, UK, 2001
2. Griffiths Alan Wall Stuart, Applied Economics, Financial times, Prentice-Hall, Pearson Education, England, 2001 .
3. Vito,Tanzi and Howell, Zee Fiscal policy and long run growth, IMF 1997.
4. Froyen, Richard, Macroeconomics theorie and policies, Prentice-hall, UK, 1995.
5. McAleese, Dermot, Economics for business, Prentice-Hall, UK, 2001.
6. Lispey, Richard, Chrystal, Alec, Princple of Economics,Oxford University Press, NY, 1999.
7. Hornby, win, Business Economics, Prentice-Hall, UK, 2001.
8. Begg, David, Economics, McGraw-Hill, UK, 1994.
9. Frank, Robert, Principles of Economics, McGraw-Hill, UK, 2001.
10. McConnel,Campbell, Economics, McGraw-Hill, UK,1996.
11. Colander, David, Economics, Irwin, USA,1993.
12. Harris, Neil, Business Economics, BH, UK, 2001.

٢. مراجع من الانترنت:

www.escwa.un.org
www.banquecentral.gov.sy
www.faculty.ksu.edu.sa
www.investsyria.gov.sy
www.an-nour.com
www.planning.gov.qa
www.mahfoum.com
www.doc.abhatoo.net
www.qsa.gov.qa
www.uqu.edu.sa
www.blogs-static.maktoob.com

الإهداء:

إلى العيون التي بثت إلينا أسراراً عميقة تحضنا على تحقيق أحلامنا.
والدي

إلى القلب الطاهر، التي سعت بصبر وإيمان لتغرس فينا حب الجد والاجتهاد.
والدتي

إلى رفيق الدرب وشريك الأحلام الذي احتواني بحبه وحنانه وأحاطني برعايته واهتمامه.
زوجي

إلى القدوة والمثل الذي سيبقى مهما طالت المسافات النبراس المنير في حياتي.
أخي

إلى الفجر الضاحك الناشر في تباشيره دوماً معاني الحب والتفاؤل.
أختي

كلمة شكر وامتنان:

(عظيم الشكر لكل ذي علم لم يبخل بعلمه وأفاضه نوراً في وجه طالبه).

مع إتمامي هذا البحث خطوتي الأولى على طريق البحث العلمي لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم إكباري وبالغ احترامي إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور رسلان خضور الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث العلمي، فقدم إلي كل العون والمساعدة كي ألحق به على طريق العلم والمعرفة إيماناً منه بأن العطاء العلمي رسالة لا مهنة، فما ادخر جهداً أو وقتاً أو نصيحة في سبيل إرشادي وتوجيهي في إعداد هذا البحث، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من كان له الأثر الكبير في إتمام هذا البحث وإلى عمادة كلية الاقتصاد.

كما أود أن أوجه خالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم على هذه الرسالة (أ.د. عبد الرحيم بوادقجي- أ.د. بطرس ميالة) لتكبدهم عناء قراءة ومناقشة وتصويب هذا البحث.

فهرس المحتويات:

الإهداء	**I**
الشكر	**II**
فهرس المحتويات	**III**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الأشكال البيانية	**VI**
المقدمة	**VII**
مشكلة البحث	**VII**
أهمية البحث	**VIII**
أهداف البحث	**VIII**
فرضيات البحث	**VIII**
منهج البحث	**IX**
المجتمع الإحصائي والعينة الممثلة له	**IX**
معوقات البحث	**IX**
دراسات سابقة	**IX**
الفصل الأول : نظام الحسابات الاقتصادية القومية .	
المبحث الأول : مفهوم و ماهية الحسابات الاقتصادية القومية.	١
المبحث الثاني : مهام الحسابات في وضع الخطط الاقتصادية .	١٣
المبحث الثالث : النظام الجديد للحسابات الاقتصادية القومية وغاياته الأساسية.	٢٨
الفصل الثاني : الحسابات الاقتصادية القومية وتخطيط الاستثمار.	
المبحث الأول : متطلبات تخطيط الاستثمار على المستوى الكلي والجزئي .	٤٢
المبحث الثاني : دور المقاييس و المجاميع الإجمالية للحسابات الاقتصادية في وضع خطط الاستثمار.	٦٥
المبحث الثالث : العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار و معايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي.	٧٩
الفصل الثالث : دراسة عملية عن دور الحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار في سورية.	
المبحث الأول: نظام الحسابات الاقتصادية القومية المطبق في سورية.	٩١
المبحث الثاني: الدور الحالي للحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار على المستوى الكلي.	١٠١
المبحث الثالث: معرفة دور الحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار على المستوى الجزئي من خلال تحليل الاستبيان.	١٣٨
النتائج	١٦٣

المقترحات	**١٦٧**
الملحق	**١٧٠**
قائمة المراجع باللغة العربية	**١٧٩**
قائمة المراجع باللغة الأجنبية	**١٨٣**

قائمة الجداول:

الجدول (٣-١) وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (٢٠٠٠=١٠٠).	١١٣
الجدول (٣-٢) يبين نصيب الفرد من الناتج و الاستهلاك النهائي الخاص بالأسعار الثابتة.	١١٦
الجدول (٣-٣) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠ ومعدل نمو ٧٪.	١٣١
الجدول (٣-٤) استثمارات رأس المال الثابت على المستويين الإجمالي و القطاعي خلال الخطة الخمسية العاشرة بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠.	١٣١
الجدول (٣-٥) التوزيع القطاعي لاستثمارات رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص خلال الخطة الخمسية العاشرة بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠ وفق معدل نمو ٧٪.	١٣٣
الجدول (٣-٦) مصادر الإنفاق على رأس المال الثابت في الخطة الخمسية العاشرة بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠ مع معدل نمو ٧٪ مع كفاءة استثمار أعلى.	١٣٤
الجدول (٣-٧) الإحصائيات الوصفية للأسئلة ١-٢-٣-٤-٨-٩-١٠-١١-١٢.	١٤٣
الجدول (٣-٨) الإحصائيات الوصفية للأسئلة من١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢٩.	١٤٩
الجدول (٣-٩) الإحصائيات الوصفية للسؤال الثلاثون.	١٥٣
الجدول (٣-١٠) الإحصائيات الوصفية للسؤال الحادي والثلاثون.	١٥٤
الجدول (٣-١١) الإحصائيات الوصفية للسؤال الثاني والثلاثون.	١٥٥
الجدول (٣-١٢) الإحصاءات الوصفية للسؤال الرابع والثلاثون.	١٥٦
الجدول (٣-١٣) الإحصاءات الوصفية للسؤال الخامس والثلاثون.	١٥٧

قائمة الأشكال البيانية:

الشكل (٣-١) معدل النمو الاقتصادي (أسعار ٢٠٠٠ الثابتة).	١١١

الشكل (٣-٢) معدل النمو باستخدام مؤشرات بديلة.	١١٣
الشكل (٣-٣) ناتج قطاع الصناعة حسب مكوناته (مليار ليرة سورية) (٢٠٠٠=١٠٠).	١١٤
الشكل (٣-٤) التركيب الهيكلي للناتج المحلي بأسعار ٢٠٠٠.	١١٥
الشكل (٣-٥) التركيب الهيكلي للناتج في عام ٢٠٠٠ بأسعار عام ١٩٩٥ مقارنة مع أسعار عام٢٠٠٠.	١١٦
الشكل (٣-٦) الإنتاجية الحدية لرأس المال.	١١٨
الشكل (٣-٧) وسطي الإنفاق الاستثماري من الناتج والإنفاق الجاري من الناتج.	١٢٥
الشكل (٣-٨) الإنفاق الجاري والاستثماري كنسبة من الموازنة.	١٢٥
الشكل (٣-٩) حجم الاستثمار العام وحجم الاستهلاك الحكومي والخاص.	١٢٦
الشكل (٣-١٠) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الأول.	١٤٣
الشكل (٣-١١) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الثاني.	١٤٤
الشكل (٣-١٢) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الثالث.	١٤٥
الشكل (٣-١٣) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الرابع.	١٤٥
الشكل (٣-١٤) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الثامن.	١٤٦
الشكل (٣-١٥) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال التاسع.	١٤٧
الشكل (٣-١٦) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال العاشر.	١٤٧
الشكل (٣-١٧) الأعمدة التكرارية لإجابات السؤال الحادي عشر.	١٤٦
الشكل (٣-١٨) الأعمدة التكرارية للسؤال الثاني عشر.	١٤٨
الشكل (٣-١٩) الأعمدة التكرارية للسؤال السابع عشر.	١٥٠
الشكل (٣-٢٠) الأعمدة التكرارية للسؤال الثامن عشر.	١٥٠
الشكل (٣-٢١) الأعمدة التكرارية للسؤال التاسع عشر.	١٥١
الشكل (٣-٢٢) الأعمدة التكرارية للسؤال عشرون.	١٥٢
الشكل (٣-٢٣) الأعمدة التكرارية للسؤال التاسع والعشرون.	١٥٢
الشكل (٣-٢٤) الأعمدة التكرارية للسؤال السادس والثلاثون.	١٥٨
الشكل (٣-٢٥) الأعمدة التكرارية للسؤال السابع والثلاثون.	١٥٩

المقدمة:

في ظل التحولات الأخيرة التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن الماضي أصبح لزاماً على الدول أن ترسم من جديد رؤى وطنية في شتى المجالات، تحقق من خلالها أهدافها الوطنية، تتجاوز العقبات، وتتغلب على التحديات.

وبما أن الاستثمار يشكل الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني لكونه المحرك الأساسي له والأداة الفعالة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة، فإنه من الضروري رسم خطط استثمارية واستراتيجيات وطنية قادرة على جذب وتشجيع الاستثمار وتوجيهه في الاتجاهات المطلوبة؛

وتوضع هذه الخطط بناء على تصور متكامل عن واقع وفرص الاستثمار المتاحة و التحديات التي تواجهه، بعد دراسة و تحليل الواقع الاقتصادي، هيكل الاقتصاد القومي، وبيان جميع التغيرات التي حدثت فيه خلال فترة زمنية معينة. وهنا تبرز الحاجة إلى الحسابات الاقتصادية القومية كونها أداة لقياس نتائج النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، وتمكن من استخدام هذه النتائج في التحليل الاقتصادي، ومن رسم السياسات الاقتصادية المختلفة التي تعمل على توجيه الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي نحو أفضل ما يكون في ظل ندرة الموارد المتاحة وبالشكل الذي يُمكن من استغلال هذه الموارد بأفضل شكل ممكن.

وأصبح وجود نظام للحسابات الاقتصادية القومية ضرورة لا غنى عنها في الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء لأنها تشكل الركيزة الأساسية في رسم السياسات والأساس السليم لوضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولأنها تساعد المستثمرين على فهم وتحليل الواقع الاقتصادي وهيكل النشاط الاقتصادي قبيل الإقدام على اتخاذ أي قرار استثماري.

وقد عملت الأمم المتحدة على إنشاء نظام للحسابات الاقتصادية القومية وتطويره شيئاً فشيئاً وجعله قابلاً للتطبيق في كافة الدول إدراكاً منها بأهمية الحسابات الاقتصادية القومية في التحليل والتخطيط الاقتصادي.

في سورية، وبالرغم من أن محاولات تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣ لم تبصر النور بعد، فإن تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٦٨ مازال حتى الآن يعاني من بعض الثغرات من حيث المصداقية والشفافية في تجميع وتحليل وتفريغ البيانات. فلم تستطع نتائج الحسابات الاقتصادية القومية أن تكسب ثقة المستثمرين في القطاع الخاص، فهي لا تشكل لهم مصدر معلومات أساسي ودقيق عن الوضع الاقتصادي، وإن أي قرار استثماري يؤخذ دون الرجوع أو الاطلاع على بيانات الحسابات الاقتصادية القومية.

في حين أن واضعي الخطط والمحللين الاقتصاديين يعتمدون على الحسابات الاقتصادية القومية كمصدر معلومات أساسي عند وضع الخطط الاقتصادية رغم إدراكهم لوجود بعض الثغرات فيها، مما يجعل الخطط الاقتصادية المرسومة بناء عليها أقل مصداقية وواقعية وغير قادرة على تحقيق النتائج المرجوة منها بالشكل السليم.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في عدم قدرة نظام الحسابات الاقتصادية القومية المطبق في سورية على تجميع المعلومات والاستفادة منها بالشكل الصحيح في إعطاء نتائج صحيحة ودقيقة تعكس الواقع الاقتصادي بالشكل الدقيق، مما يضعف من فاعلية هذه الحسابات في تخطيط الاستثمار على المستويين الكلي والجزئي.

ضعف فاعلية هذه الحسابات في تخطيط الاستثمار على المستوى الكلي: فهيئة تخطيط الدولة تعتمد على الحسابات الاقتصادية القومية عند وضع خطة الاستثمار على المستوى الوطني رغم معرفتها بوجود بعض الأخطاء والثغرات في طريقة حساب وجمع أرقام بيانات الحسابات الاقتصادية القومية، مما يجعلها تلجأ إلى طرق أخرى للحصول على البيانات التي تحتاجها، إدراكاً منها بأن وضع خطط استثمار بناء على أرقام خاطئة يجعل من هذه الخطط غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ضعف دور الحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار على المستوى الجزئي: فنجد أن انخفاض ثقة مستثمري القطاع الخاص ببيانات الحسابات القومية يقلل من درجة اعتمادهم عليها عند وضع خططهم الاستثمارية أو الرجوع إليها عند اتخاذهم أي قرار استثماري، وبالتالي يقلل من دور الحسابات الاقتصادية القومية في تخطيط الاستثمار على المستوى الجزئي.

أهمية البحث :

نظراً لقلة الأبحاث والدراسات التي تناولت مدى تلبية نظام الحسابات القومية المطبق في سورية لاحتياجات ومتطلبات تخطيط الاستثمار؛ فإن هذا البحث سيلقي الضوء على دور الحسابات القومية في رسم خطط الاستثمار واستفادة المستثمرين من هذه الحسابات إضافة إلى مدى انسجام نظام الحسابات القومية المطبق في سورية مع النظام الجديد للحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة، و ذلك من أجل المساهمة في تطوير عملية تخطيط الاستثمار وإلقاء الضوء على نقاط الضعف والقوة الكامنة في تطبيق الحسابات القومية في سورية من حيث تجميع وتوظيف هذه البيانات في خدمة خططها الإقتصادية..

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

١. تقديم دراسة تحليلية لواقع تخطيط الاستثمار ومعرفة متطلبات تخطيط الاستثمار على المستوى الكلي والجزئي لما لهذا الموضوع من أهمية و مساهمة في النمو الاقتصادي .
٢. دراسة وتحليل الدور الذي تؤديه الحسابات القومية بواقعها الحالي في خدمة تخطيط الاستثمار على المستويين الكلي والجزئي ومدى ملائمة هذا النظام لمتطلبات تخطيط الاستثمار.
٣. إلقاء الضوء على نقاط الخلل والضعف في توظيف بيانات الحسابات القومية في التخطيط في سورية على المستويين الكلي والجزئي للوصول إلى بعض المقترحات التي تفيد في تطوير دور الحسابات وبياناتها.
٤. معرفة مدى انسجام نظام الحسابات القومية المطبق في سورية مع النظام الجديد للحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣.

فرضيات البحث:

١. رغم وجود بعض الثغرات بيانات الحسابات الاقتصادية القومية إلا أنها تشكل الأداة الرئيسية المستخدمة في التخطيط الشامل الكلي والقطاعي، وفي رسم السياسات الاقتصادية للدولة ككل.
٢. انخفاض فاعلية نظام الحسابات القومية في رسم خطط الاستثمار على المستوى الجزئي و محدودية استفادة المستثمرين من بيانات الحسابات القومية بالصورة الحالية، فهي تمثل أداة توضيحية ثانوية لعمل القطاع الخاص ومؤسساته بمختلف أشكالها.
٣. عدم كفاية نظام الحسابات القومية المطبق في سورية على تلبية متطلبات التخطيط وضعف القدرة على تطبيق النظام الجديد في الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المطبق دولياً.

منهج البحث :

تم الاعتماد في هذا البحث على كل من الأسلوب الوصفي والتحليلي في جمع البيانات والمعلومات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تخطيط الدولة.
إضافة إلى ذلك تم إجراء مقابلات مع القائمين على تخطيط الاستثمار في الأجهزة الحكومية والمسؤولين في مديرية الحسابات الاقتصادية القومية، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي للتعرف على واقع الحسابات الاقتصادية القومية، للتمكن من رسم الآفاق المستقبلية لتطوير طرق

جمع بيانات نظام الحسابات القومية المعمول به من أجل الوصول إلى أفضل خطط استثمار قادرة على تحقيق أعلى معدلات نمو.
وكذلك الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات عن القطاع الخاص، لكونه يحتوي على النقاط الأساسية التي وردت في القسم النظري.

المجتمع الإحصائي والعينة الممثلة له:
يتمثل المجتمع الإحصائي للبحث ب ٣٠ شركة هم من كبار المستثمرين للمشاريع الاستثمارية المنفذة في سورية وفق قانون تشجيع الاستثمار والتي تتجاوز تكاليفها الاستثمارية النصف مليار ليرة سورية حسب تصنيف هيئة الاستثمار السورية. وقد تم توزيع الاستبيان على هذه الشركات وأجاب منهم ٢٨ شركة، أي بلغت نسبة المجيبين ٩٣,٣٪. وكان الهدف من الاستبيان هو معرفة مدى استفادة المستثمرين من الحسابات القومية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و معرفة مدى ثقتهم في مصداقية هذه البيانات وقدرتها على عكس الواقع الاقتصادي بالشكل السليم.

معوقات البحث:
١. ندرة الدراسات التي تناولت موضوع البحث في الجمهورية العربية السورية، مما فوت على الباحثة فرصة الاستفادة من تجارب غيرها وتكوين تصور مبدئي عن واقع الحسابات الاقتصادية القومية.
٢. رغم عدم وجود عدد كبير من المراجع التي تناولت موضوع الحسابات الاقتصادية القومية إلا أنها قديمة وأغلبها هي كتب جامعية .
٣. التباعد المكاني للشركات عينة البحث حيث تمتد رقعتها الجغرافية في كافة المحافظات السورية. إضافة إلى ضرورة زيارة كل شركة عدة مرات بهدف إقناع الإدارة بأهمية البحث.
٤. معارضة العديد من الشركات التعاون مع الباحثة وتزويدها بالبيانات والمعلومات نتيجة التخوف من استغلال المعلومات من قبل بعض الجهات الحكومية، رغم مراعاة الباحثة تجنب المعلومات ذات الخصوصية بالنسبة لشركات القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى عدم رغبة المديرين بتكريس ولو جزء بسيط من أوقاتهم للإجابة عن أسئلة الاستبيان نتيجة عدم الاقتناع بجدوى الأبحاث والدراسات.

دراسات سابقة :
يوجد مجموعة من الكتب و المراجع تبحث في موضوع الحسابات الاقتصادية القومية وتخطيط الاستثمار؛ إضافة إلى الكتب الجامعية التي تدرس في كليات الاقتصاد .